



جامعة مولود معمري تيزي - وزو

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية في الجزائر

خلال الفترة 2001 - 2014

دراسة حالة الشركة الإيطالية " ريزاني دي إيكو " للبناء و الأشغال
العمومية

مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص إدارة الجماعات المحلية و سياسات عامة.

تحت إشراف الأستاذة :

أ . حاكم فضيلة .

إعداد الطلبة :

أمير صليحة .

حجاب صليحة .

لجنة المناقشة :

أ . حاكم فضيلة مشرفاً و مقررأ .

أ. لعرابي كريمة رئيساً .

أ. عطيش يمينة ممتحنأ .

السنة الجامعية : 2014 / 2015

شكر و تقدير

﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ (الآية رقم 07 من سورة إبراهيم)

الشكر الأول و الأخير لله العظيم الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع
و الذي مدنا بالعزيمة و القوة و الصّحة لإتمامه و هذا رغم كل الصعاب

التي واجهتنا.

كما نتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان إلى الأستاذة المحترمة « حاكم

فضيلة » على تشریفنا بالقبول على الإشراف على هذه المذكرة و التي

لم تتوانى عل تقديم التوجيه و التشجيع و الإرشاد والدّعم

لإنجاز هذا العمل

كما لا ننسى أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة

و إثراء هذا العمل

و إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد .

الإهداء

إلى من لا أتمنى من الدنيا سوى رضاها علي
الذين بصبرهما و دعائهما بلغت مكانتي هذه أُمي
حفظها الله و أبي رحمه الله و أسكنه فسيح جناته
إلى شموع حياتي و ضيائها إخوتي و أخواتي
إلى أبناء أخواتي يانيس ، صارا ، محمد ، الهادي ، وسيم
و أغيلاس
إلى كل الأصدقاء و الزملاء .

أ.صليحة

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى روح الوالد ألف رحمة من الله

تنزل عليه

و إلى التي جُعلت تحت أقدامها الجنان

أمي التي لطالما تقف بجانبني و تساندني.

ح.صليحة

فهرس المحتويات

| | |
|-------|--|
| | كلمة شكر |
| | الإهداء |
| | فهرس المحتويات |
| | فهرس الجداول |
| | فهرس الأشكال |
| | مقدمة |
| | أ - م |
| | مدخل مفاهيمي |
| | 23 - 35 |
| | الفصل الأول: مناخ الإستثمار في الجزائر : القوانين و المحفزات |
| | 36 - 68 |
| | المبحث الأول: العوامل البيئية المؤثرة على مناخ الإستثمار |
| | 38 - 47 |
| | المبحث الثاني: تطور التشريعات الخاصة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر |
| | 48 - 58 |
| | المبحث الثالث: محفزات و ضمانات الإستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري |
| | 59 - 66 |
| | الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية |
| | 69 - 137 |
| | المبحث الأول : تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر |
| | 71 - 112 |
| | المبحث الثاني : تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإقتصادية في الجزائر |
| | 113 - 122 |

المبحث الثالث : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 135 – 123 .

الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة شركة

" ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " 157 – 138 .

المبحث الأول : التعريف بشركة " ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " و مشروع إستثمارها

في الجزائر 148 – 140 .

المبحث الثاني : دور شركة " ريزاني دي إيكير " في التنمية الإقتصادية 156 – 149 .

الخاتمة 160 – 158 .

قائمة المراجع 176 – 161 .

الملاحق .

فهرس الجداول

فهرس الجداول

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|-------|--|---------|
| 01 | الإختصاصات الموكلة لمكاتب الشباك الوحيد | 58 |
| 02 | هيكل الإستثمارات في الخطة الثلاثية 1967 - 1969 | 72 |
| 03 | هيكل الإستثمارات في المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973 | 74 |
| 04 | توزيع الإستثمارات في المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977 | 75 |
| 05 | حجم الإنفاق الكلي للمخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 | 77 - 78 |
| 06 | توزيع إستثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985 1989 | 79 |
| 07 | تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة 1970 - 1980 | 83 |
| 08 | حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة 1981 - 1989 | 86 |
| 09 | تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة الإصلاحات الإقتصادية 1990 - 2000. | 91 |
| 10 | طبيعة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 1990 - 1992 | 91 |
| 11 | تطور المشاريع المصرحة بالشراكة و الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1996 - 2000. | 92 - 93 |
| 12 | توزيع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1998 - 2000 حسب أهم 10 الدول المستثمرة . | 93 - 94 |
| 13 | مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004 | 97 |
| 14 | التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو 2005 - 2009 | 99 |

فهرس الجداول

| | | |
|---------|--|----|
| 101 | مضمون برنامج توطيد النمو 2010 - 2014 | 15 |
| 105 | تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال فترة 2001 - 2014. | 16 |
| 107 | الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصرحة خلال فترة 2002 - 2014 خارج قطاع المحروقات. | 17 |
| 108 | تقسيم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصرحة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب القطاعات (خارج المحروقات) | 18 |
| 110 | توزيعات الإستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب مصدر الدول في الفترة 2002 - 2014 . | 19 |
| 127 | ترتيب الجزائر في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال لعام 2015 | 20 |
| 129 | ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2014 - 2015 | 21 |
| 146-145 | الهياكل التي يضمنها إنجاز المشروع الإستثماري | 22 |
| 151-150 | أهم المعدات المستوردة من قبل شركة ريزاني دي إيكير إلى الجزائر | 23 |
| 153 | العمالة التي توظفها شركة ريزاني دي إيكير | 24 |
| 154 | مبلغ الرسم على القيمة المضافة الذي تدفعه شركة " ريزاني دي إيكير " | 25 |

فهرس الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | الرقم |
|--------|---|-------|
| 105 | تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة الممتدة 2001 - 2014 (فترة الإنعاش الإقتصادي) | 01 |
| 117 | مناصب العمل المستحدثة في الفترة 2002-2014 | 02 |
| 118 | توزيع مناصب الشغل المستحدثة من طرف الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات في الفترة 2002-2014 | 03 |

مقدمة

يحظى موضوع الإستثمارات الأجنبية المباشرة بإهتمام كبير من قبل إقتصاديات الدول النامية و المتقدمة على حد سواء و تزايد الإهتمام به أكثر في التسعينات من القرن الماضي خاصة من قبل الدول النامية نظراً لأهميتها البالغة في العملية التنموية ، إذ تتنافس هذه الدول لجذب أكبر قدر ممكن منه لتحقيق التنمية الإقتصادية و هذا بإنتهاج مجموعة من السياسات وتبني إجراءات كفيلة لتحقيق الأهداف المسطرة في الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية ، إلا أنّ هذه السياسات لتجسيدها لا بدّ من التوفر على مصادر تمويلية ، لكن المشكل الذي تقع فيه هذه الدول و يعيقها من الوصول إلى أهدافها هو مشكل ندرة الموارد الإقتصادية و كيفية إستخدامها وفقاً للرشادة ، إذ أنّ غالبية الدول النامية تعاني من ضعف الإدخار الناتج عن ضعف المداخيل و ميل الغالبية للإستهلاك ، و هذا ما يؤدي إلى عدم كفاية التمويل الداخلي مما يدفعها إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي و الذي يتخذ أشكالاً عديدة فيمكن أن يكون على شكل إعانات مالية أو قروض أو شراكة إقتصادية أو إستثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة .

إنّ الدول النامية و بعد أن أثقلت بالديون و خدمة الدين إلتهأت إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتجاوز إعتبارات تمويل الإستثمار لتشمل تحسين الأوضاع الإقتصادية خاصة ميزان المدفوعات في ظل إتباع إستراتيجية تشجيع الصادرات كما تتيح فرصة إكتساب المهارات التقنية و الإدارية و التنظيمية و التسويقية الكفيلة بنقل التكنولوجيا و توطئتها لما يساهم في زيادة الإنتاجية و يدعم بشكل كبير خلق فرص عمل و يحسن من جودة المنتجات و الخدمات و خلق المنافسة بينها و بين الشركات المحلية التي بدورها ستسعى إلى تجديد و تحسين إنتاجها.

و نظراً للإيجابيات التي يقدمها الإستثمار الأجنبي المباشر عملت العديد من الدول النامية على تغيير مواقفها و سياساتها إتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال العمل على توفير البيئة الإستثمارية المناسبة و هذا بإجراء تعديلات على نظمها الضريبية و قوانينها المختلفة و تقديم مجموعة من الحوافز و الضمانات للمستثمرين الأجانب .

و باعتبار أنّ الجزائر تتطوي ضمن مجموع الدول التي أشرنا إليها، فإننا نتساءل عن وضعيتها إزاء الإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد التحول في موقفها حول هذه الأخيرة من النظرة العدائية إلى الترحيب بوجودها و الإهتمام بها و العمل على إستقطابها و الذي جاء كنتيجة حتمية للخروج من الأزمات التي تعرضت لها و لما فرضته ضرورة الإنتقال إلى إقتصاد السوق و الشروط المفروضة من المؤسسات المالية الدولية من خصوصية ، تحرير التجارة الخارجية ، فتح المجال أمام الإستثمار الخاص و الإستثمار الأجنبي المباشر و الشروع في إصلاحات شاملة لتكييف الدولة مع هذه المتغيرات الخارجية. ففي ظل تسارع الدول لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و سيادة الإجماع الدولي حول الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاديات الدول المضيفة من نقل للتكنولوجيا و خلق لمناصب شغل و أثر على ميزان المدفوعات و النمو الإقتصادي يدفعنا للتساؤل حول مدى صحة هذا الإعتقاد و إمكانية إسقاطه على الإستثمارات الأجنبية المباشرة الناشطة في الجزائر خاصة و أنّها تعتبر من الدول التي تتوفر على ثروات طبيعية و بشرية و قطاعات إقتصادية واعدة و فرص إستثمارية كثيرة وإطار قانوني يحوي على مبادئ و ضمانات و حوافز جمركية و ضريبية و إستحداث جهاز إداري يختص في ضمان الخدمات الإدارية للمستثمرين . و من هذا المنطلق يمكننا تبني الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل التنمية الإقتصادية في الجزائر؟

تتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية و التي يمكن من خلالها فهم و معرفة مغزى

هذه الدراسة و حدودها. و من بين هذه الأسئلة :

- ما المقصود بالإستثمار الأجنبي المباشر و بالتنمية الإقتصادية ؟
- ما واقع البيئة الإستثمارية في الجزائر ؟
- فيما تتمثل مراحل تطور الإقتصاد الجزائري و ما حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في

كل مرحلة ؟

- كيف يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإقتصادية في الجزائر ؟
- ما مدى مساهمة شركة "ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " كإستثمار أجنبي مباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية على التنمية الإقتصادية في الجزائر؟
- للإجابة على الإشكالية و التساؤلات الفرعية طرحنا الفرضيات التالية :
- هناك علاقة إيجابية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الإقتصادية في الجزائر .
- كلما توفر المناخ المحفز و المسهل للإستثمارات الأجنبية المباشرة كلما زاد ذلك من تطور حجم تدفقاتها.
- كلما كان إقتصاد الدول منفتحاً كلما أثر ذلك على حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة و كلما ساهم ذلك في تحقيق التنمية .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كون أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر يقوم في الآونة الأخيرة بدور المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية بإعتباره يقوم بإستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية و ذلك من خلال ما يحمله من قدرة على توفير النقد الأجنبي و نقل التكنولوجيا و التقنية المتطورة إلى الدول المضيفة و ما يصاحبه ذلك من إمكانية تدريب العمالة الوطنية و إكتساب مهارات الإنتاج و التسويق و الإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص العمل و رفع إنتاجية الأفراد و المؤسسات و بالتالي تحسين الأداء الإقتصادي .

أهداف الدراسة :

- الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصبّ حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:
- محاولة إبراز مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإقتصادية في الجزائر و إختبار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة .

- معرفة و تحليل البيئة الإستثمارية في الجزائر و أهم القوانين التي تضمنتها .
- معرفة حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر و أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر والقطاعات التي تنشط فيها بكثرة .
- معرفة مكانة الجزائر في المؤشرات الدولية و المعوقات التي يصادفها المستثمرين الأجانب في الجزائر و محاولة إقتراح حلول لها .
- محاولة إضافة جديد للدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع .

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية :

ركّزنا في دراستنا هذه على الإستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة الإنعاش الإقتصادي 2001-2014 و يرجع سبب إختيارنا لهذه الفترة من جهة إلى عودة الإستقرار السياسي و الأمني و الإقتصادي و الإجتماعي إلى الجزائر و إنتعاش الإقتصاد الجزائري نتيجة إرتفاع الإيرادات الربعية و مباشرة الدولة مشاريع كثيفة لتحقيق التنمية الإقتصادية ، بالإضافة إلى تسجيل زيادة في حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة و ظهور كذلك إستثمارات أجنبية مباشرة في قطاعات أخرى غير قطاع المحروقات . كما أنّ فترة الدراسة التطبيقية 2014 - 2015 تدرج ضمن فترة الإنعاش الإقتصادي .

الحدود المكانية :

تختص الدراسة بمجال معين من مجالات السياسة العامة هو السياسة الإستثمارية الأجنبية المباشرة، على أن يتم تحديدها مكانياً بالدراسة و التحليل عبر كامل التراب الوطني الجزائري .

مبررات إختيار الموضوع :

من البديهي أنّ لكل باحث أراد الخوض في دراسة معينة أسباب و دوافع تجعله يختار موضوع بحثه ومن الأسباب ما هو موضوعي و ما هو ذاتي .

الأسباب الموضوعية:

- الدور البارز الذي يؤديه الإستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره مصدراً هاماً لتمويل و تطوير القطاعات الإقتصادية و زيادة معدلات نموها .
- محاولة البحث عن وضعية الإستثمار الأجنبي في الجزائر .
- يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة و يشغل الأوساط الإقتصادية الوطنية .
- الرغبة في إضافة جديد للدراسات السابقة في هذا الموضوع .

الأسباب الذاتية :

- الميل الشخصي للخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تحولات متلاحقة .

مناهج و أدوات البحث :

لإثبات صحة الفرضيات و الإجابة على أسئلة البحث يتحتم علينا إتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف منهج أو أكثر مراعين في ذلك قاعدة التكامل المنهجي . فالمنهج عبارة عن قواعد و خطوات الإجابة على أسئلة البحث و إختبار الفرضيات⁽¹⁾، حيث وضّفنا في هذه الدراسة المناهج التالية:

1 - المنهج الوصفي :

هو منهج تكميلي لمناهج أخرى يرتبط بجمع أوصاف و معلومات دقيقة حول الظاهرة فهو يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي بوصفها وصفاً دقيقاً و يعبر عنها تعبيراً كمياً، إعتدنا⁽²⁾ عليه في دراستنا لعرض الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية ، و وصف البيئة الإستثمارية

(1) نصر محمد عارف ، إستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي (النظرية ، المنهج) ، ط 1 ، بيروت : دار المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، 2002 ، ص 85 .

(2) عمار بوحوش ، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث ، ط 5 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ص 138 .

في الجزائر.

2 - منهج تحليل المضمون :

يستخدم هذا المنهج لتحليل الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية القائمة في أي مجتمع⁽¹⁾، و يعتمد على تحليل التقارير و السجلات الرسمية و الخطابات التي تصدر عن الجماعات المسؤولة ، إعتدنا عليه في تحليلنا لمختلف التقارير و الوثائق و الجرائد الرسمية الصادرة حول الإستثمار الأجنبي المباشر سواءً المحلية أو الدولية .

3 - المنهج الإحصائي :

يقوم هذا المنهج على التعبير الرقمي عن الظواهر التي يتناولها البحث و يستخدم البيانات الرقمية لأجل الإستدلال بها عن وجود العلاقة بين الظواهر ، يعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج⁽²⁾، تم توظيف هذا المنهج من خلال جمع العديد من المعطيات الإحصائية الصادرة عن عدّة هيئات وطنية و دولية ووضعناها في جداول ، تتعلق أساسا بحجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة أو المنجزة في الجزائر.

4 - منهج دراسة الحالة :

هو منهج يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة و بطريقة تفصيلية دقيقة ، يتجه لجمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة ، سواء كانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً ما ، يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة و دراسة جميع المراحل التي مرّت بها قصد الوصول إلى

(1) نفس المرجع الأنف الذكر ، ص 149.

(2) محمد شليبي ، المنهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم ، المناهج ، الإقترايات و الأدوات ، الجزائر : دار النشر للجامعات ، 1997، ص

تعميقات متعلقة بالوحدة المدروسة بغيرها⁽¹⁾. وضمنها في دراستنا لحالة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نموذج الشركة الإيطالية " ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " للبناء والأشغال العمومية المستثمرة في ولاية جيجل .

الأدوات الدراسية :

الملاحظة :

تعتبر الملاحظة من الأدوات المستخدمة غالباً في البحوث العلمية و التي "هي العملية التي تقوم على المراقبة و المشاهدة للظواهر و المشكلات و الأحداث و مكوناتها و متابعة سيرها و إتجاهاتها وعلاقتها بأسلوب علمي منظم و مخطط و هادف لتفسير و تحديد العلاقة بين المتغيرات"⁽²⁾ ، و في هذه الدراسة إستخدمنا الملاحظة غير المشاركة .

المقابلة :

تعتبر المقابلة عن الإتصال و التفاعل اللفظي الذي يتم بين شخصين ، أحدهما الباحث و الآخر المبحوث يحاول أحدهما و هو القائم بالمقابلة الحصول على بعض المعلومات أو التعبيرات في موضوع معين⁽³⁾. وضمنها في دراسة الحالة و ذلك بمقابلة مع السيد" أمير سليم " مدير تقنية المعلومات في شركة " ريزاني دي إيكير " فرع ولاية جيجل .

الإقتربات :

تركز هذه الدراسة على البعد السياسي و الإقتصادي و لهذا لا بدّ من الإعتماد على الإقتربات

و المتمثلة في :

(1) رحي مصطفى عليان و عثمان محمد غنيم ، مناهج و أساليب البحث العلمي (النظرية و التطبيق) ، ط1 ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2000 ، ص 21 .

(2) نفس المرجع الآنف الذكر ، ص 112 .

(3) شلبي ، مرجع سابق الذكر ، ص 110.

الإقتراب المؤسسي:

يقوم هذا الإقتراب على دراسة المؤسسات من عدّة جوانب كالغرض من تأسيسها، و مراحل تطورها، هياكلها ، إختصاصاتها ، التنظيم الداخلي للمؤسسة⁽¹⁾ ، ووظائفها في هذه الدراسة في تطرقنا لسياسة الإستثمار في الجزائر خاصة ما تعلق بمؤسسات الإستثمار مثل وكالة تطوير الإستثمار و الأجهزة الأخرى ، كما إستعنا به كذلك في دراسة الحالة لشركة " ريزاني دي إيكو " .

الإقتراب القانوني :

يرتبط بدراسة الأحداث و المواقف و العلاقات و الأبنية على الجوانب القانونية ، و يرتبط بمدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية⁽²⁾، تم توظيفه في هذه الدراسة في تحليل مختلف القوانين الصادرة عن الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

أدبيات الدراسة : من بين الدراسات التي تناولت بعض المتغيرات الجزئية للدراسة نذكر:

أ - الكتب :

- 1 - دراسة فاضل محمد العبيدي بعنوان " البيئة الإستثمارية " ، الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ط1 ، 2012 : تعرض الباحث إلى البيئة الإستثمارية في بعض الدول مثل العراق و السعودية و مصر، و توصلت دراسته إلى أنّ البيئة الإستثمارية تعتبر أهم محدد لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر و عرض لنا مختلف خصائص البيئة الإستثمارية لكل من السعودية و مصر و العراق.
- 2 - دراسة كامل بكري بعنوان " التنمية الإقتصادية " ، بيروت : الدار الجامعية : و التي تتطرق فيها الكاتب إلى إعطاء عدة مفاهيم عن التنمية الإقتصادية ، أهدافها ، و طرق تمويلها، إستنتاج أنّ

(1) نفس المرجع الآنف الذكر، ص 119-120.

(2) نفس المرجع الآنف الذكر، ص 116 .

غالبية الدول النامية تعاني من ضعف معدّلات الإستثمار مما يؤدي إلى ضعف التنمية و هي تلجأ إلى إستيراد الرأس المال الخارجي لتسهيل عملية التنمية الإقتصادية .

3 - دراسة إزاد شكور صالح تحت عنوان " الإستثمار الأجنبي سبل إستقطابه و تسوية

منازعاته" ، مصر : دار شتات للنشر و البرمجيات ، 2011 : تعرض الباحث إلى التعريف بالإستثمارات الأجنبية و أنواعها و أهميتها فالإستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر المكوّن الرئيسي للإستراتيجية الوطنية لتحقيق تنمية إقتصادية و إجتماعية مستدامة ، و وجود سياسات إقتصادية ملائمة سيكون محرّكاً قويا لتحقيق نموّاً مستقراً و إندماج الأمم في مستويات مختلفة في الإقتصاد العالمي . و في نظره فإنّه هناك عاملان أساسيان يحكمان إتخاذ قرار الإستثمار و هما مدى توفر فرص جيدة للإستثمار و مدى توفر مناخ الإستثمار الملائم و بيّن الباحث أنّ للإستثمار الأجنبي دور هام في التنمية الإقتصادية فهي تعتبر أهم الوسائل و السياسات للإصلاح الإقتصادي إذ أنّها تساهم في رفع مستويات المهارات للعمّالة في بعض القطاعات الإقتصادية و يمكن أن يزيد من إنتاج الشركات المحلية التي تدخل ضمن المنتج النهائي للشركات التابعة، و التنمية الإقتصادية لا تتم بدون التنمية البشرية . كما تتطرق الباحث إلى تجارب كل من ماليزيا و الصين و كوريا و الإمارات العربية المتحدة في جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

ب - الدراسات و البحوث الجامعية :

1 - دراسة "عبد القادر بابا" : بعنوان " سياسة الإستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في

ظل التطورات الراهنة 2003 - 2004 " ⁽¹⁾. توصل الباحث إلى نتائج و هي أنّ الدول النامية تختلف قدرتها على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر و أنّ العولمة أثّرت سلّبا على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر و دول شمال إفريقيا لذلك يصعب إدماجها في العولمة الإقتصادية ، و السياسة

(1) عبد القادر بابا، " سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،

جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2003-2004 .

الإستثمارية في الجزائر أثبتت تركيز المشاريع في المناطق الشمالية عموماً و في ولايات الوسط الشمالية خصوصاً، و إهمال الإستثمار في بعض الولايات مما يدل على عدم توفر المناخ الإستثماري الملائم .

2 - دراسة " حنان شناق " 2008 - 2009 : حول " تأثير الإستثمارات الأجنبية في قطاع

الأدوية على الإقتصاد الجزائري دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية"⁽¹⁾. توصلت الدراسة إلى أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا مهمًا للتمويل الخارجي للكثير من الدول النامية و هو شكل مُختلف لتدفقات الأموال الخارجية ، و الجزائر تعتبر من بين الدول التي إستطاعت تغيير موقفها إتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر إلاّ أنه لا يزال دون المستوى المطلوب .

3 - دراسة " بسعد حكيمة " : بعنوان " أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية

حالة الجزائر"⁽²⁾ ، إنصبت الإشكالية الرئيسية حول مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في البلدان النامية و العوامل المشجعة لها. و توصلت الدراسة إلى نتيجة أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر يتمثل غالباً في الشركات المتعددة الجنسيات التابعة للدول المتقدمة و أنّ هذا الأخير يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية في إنتشارها و توسعها . كما توصلت لفكرة أنّ الإستثمارات الأجنبية تقوم بتحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية لكنها غالباً تكنولوجيا متنازل عنها من قبل الدول المتقدمة . و وصفت التعديلات التي قامت بها الجزائر خلال الثمانينات بأنها ضرورة حتمية لإنعاش الإقتصاد. كما توصلت إلى أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إستثمار تقليدي ينحصر في القطاعات التصديرية (بترول و غاز) بالدرجة الأولى .

4 - دراسة " دلال بن سميّة " : تحت عنوان " تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية

(1) حنان شناق ، " تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الادوية على الاقتصاد الجزائري - دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الادوية - ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع نقود و مالية ، 2008-2009 .

(2) حكيمة بسعد، " أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية "دراسة حالة الجزائر" ، رسالة ماجستير ، فرع نقود و مالية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2008-2009 .

الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية - دراسة حالة الجزائر - " (1) ، حيث توصلت هذه الدراسة إلى إعطاء وصف للبيئة الإستثمارية النموذجية التي تسمح بتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة كما بينت إرتكاز إتجاهات الإستثمارات الأجنبية المباشرة شمال شمال و أنّ نصيب دول الجنوب منها ضعيف بالرغم من تطوره النسبي في السنوات الأخيرة و الذي سجلته خاصة الدول النفطية . أما عن الجزائر فبالرغم من إستعادة الجزائر للتوازنات الإقتصادية الكلية و التي تعتبر شرط لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلا أنّها لا تكفي وحدها لخلق مناخ يساعد على نموه فمشاكل البيروقراطية و التمويل و المنافسة غير الشرعية تبقى من العوائق التي تقف أمام الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما دراستنا فتسلط الضوء على تأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الإقتصادية في الجزائر خاصة في مرحلة الإنعاش الإقتصادي ، و ذلك بمحاولة إبراز خصائص مناخ الإستثمار في الجزائر من خلال إستعراض مؤهلاته و محفزاته التي يضمها ، و إبراز مراحل تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر ، و التركيز على تأثير هذه الأخيرة على العمالة و على نقل التكنولوجيا و تأثيره في زيادة إيرادات ميزانية الدولة ، و كذلك محاولة إظهار مختلف العوائق التي تقف أمام الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر .

صعوبات الدّراسة :

الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذه الدراسة تتمثل في قلّة المراجع التي تجمع بين هذين المتغيرين أي بين الإستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر خاصة في حقل العلوم السياسية فأغلب الدراسات كانت في حقل العلوم الإقتصادية ، و الدراسات التي تعرضت لموضوع الإستثمار الأجنبي المباشر ركّزت على الجانب القانوني فقط و أهملت الجوانب الأخرى ، و أيضا هناك

(1) دلال بن سميّة ، " تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية - دراسة حالة

الجزائر - " ، أطروحة الدكتوراه غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الإنسانية و التجارية و علوم التسيير ، 2012 / 2013 .

عدم تطابق في الإحصائيات بين المصادر الدولية و الوطنية مما أجبرنا على محاولة التوفيق و الترجيح. أما ميدانيا فقد واجهتنا صعوبات الحصول على معلومات و معطيات و إحصائيات حول الموضوع وأيضاً صعوبات في ترجمة بعض تقارير الشركة الإيطالية "ريزاني دي إيكر " فهي تقارير باللّغة الفرنسية والإيطالية .

تقسيم الدراسة :

لقد إقتضت الضرورة للإلمام بكل جوانب الدراسة تقسيمها إلى مدخل تمهيدي و ثلاثة فصول ، ففي المدخل التمهيدي حاولنا تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر و مختلف أشكاله و أهميته و بمفهوم التنمية الإقتصادية و أهدافها . و تناولنا في الفصل الأول مناخ الإستثمار في الجزائر قوانينه و محفزاته ، حيث حاولنا إبراز في المبحث الأول المؤهلات و الفرص الإستثمارية التي تتوفر عليها الجزائر ثم نتطرقنا في المبحث الثاني إلى تحليل مختلف القوانين الصادرة حول الإستثمارات الأجنبية المباشرة في التشريع الجزائري و أهم ما إحتوته ، أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى محفزات الإستثمار الأجنبي المباشر و ضماناته .

أما في الفصل الثاني فقد تعرضنا فيه إلى مختلف مراحل تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و كيفية تأثيره على التنمية الإقتصادية و المعوقات التي يصادفها المستثمرين الأجانب إستناداً إلى مؤشرات دولية ، حيث يبين المبحث الأول مراحل تطور الإقتصاد الوطني و حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في كل مرحلة ، و في المبحث الثاني حاولنا إبراز كيفية تأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الإقتصادية من خلال دراسة تأثيراته على خلق مناصب الشغل ، نقل التكنولوجيا ، ميزان المدفوعات و على إيرادات ميزانية الدولة ، أما المبحث الثالث يوضح العوائق التي تصادف الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و رصدنا تصنيف الجزائر في المؤشرات الدولية و الإقليمية لمناخ الأعمال . أما الفصل الثالث فيبين دراسة الحالة لشركة أجنبية مستثمرة في الجزائر في قطاع البناء

و الأشغال العمومية و هي " شركة ريزاني دي إيكر " المتواجدة في الجزائر للقيام بمشروع " إنجاز الطريق السريع الرابط بين ميناء جن جن و الطريق السريع شرق غرب على مستوى مدينة العلمة على إمتداد مسافة 110 كلم " و قسم هذا الفصل إلى مبحثين ، فالمبحث الأول خصّص للتعريف بالشركة ، نشأتها ، تطورها و أهم إنجازاتها و كذلك التعريف بالمشروع الإستثماري للشركة في الجزائر . أما في المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى إبراز تأثير هذه الشركة على التنمية الإقتصادية من خلال تأثيرها في نقل التكنولوجيا ، توفير مناصب الشغل و تأثيرها على إيرادات ميزانية الدولة .

مدخل مفاهيمي :

ماهية الإستثمار الأجنبي

المباشر و التنمية

الإقتصادية

الإستثمار الأجنبي المباشر:

إنّ ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر كانت و لا تزال تثير إهتمام الباحثين و الإقتصاديين و المنظمات الدولية و زاد الإهتمام به أكثر فأكثر في الآونة الأخيرة نظراً للإمكانيات التي توفرها للدول . و فيما يلي سنتطرق إلى تحديد تعريف للإستثمار الأجنبي المباشر و أهم أشكاله و الأهمية التي يحققها للدول المستقطبة له .

١- مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر:

إنّ مصطلح الإستثمار الأجنبي مصطلح حديث إلا أنّ مفهومه قديم يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر تحت تسمية " حركة رأس المال " ، عُرف بعدها "بالإستثمار الدولي " ثم بالإستثمار الأجنبي منذ عام 1930⁽¹⁾ . أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع المتداولة بكثرة في الآونة الأخيرة و محلّ إهتمام العديد من الدول المتقدمة و المتخلفة معاً و هذا نظراً للإمكانيات التي يوفرها ودوره الفعال و آثاره الإيجابية في إحداث التنمية في الدول المستقطبة له.

تعريف الإستثمار:

لغة: من الثمر وهو الزيادة و النمو، ويكون ذلك في الأموال سواء كانت في صورتها النقدية أو المالية أو التجارية، أوفي صورها المختلفة كالعقارات و المنقولات⁽²⁾. فالإستثمار هو " التوظيف المُنتج لرأس المال أو عبارة عن توجيه للأموال نحو إستخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات إقتصادية ".
يعرف كذلك أنه " إستخدام المدخّرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع

(1) صالح إزاد شكور، الإستثمار الأجنبي سبل استقطابه و تسوية منازعاته ، مصر : دار الكتب القانونية ، 2011 ، ص 17.

(2) أزهار سعادوا ، " دور الإدارة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار " ، رسالة ماجستير

غير منشورة ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، لقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2005 - 2006 ،

والخدمات و المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها " (1).

الأجنبي: هو مصطلح يطلق على الشخص الذي لا يتمتع بقانون الجنسية للموطن الذي يقيم فيه

إقامة مؤقتة أو عادية، سواء كان هذا الشخص طبيعياً أو اعتبارياً. غالباً ما يسمى وافداً⁽²⁾.

المباشر: يقصد بالمباشر استخدام المال مباشرة للغرض الذي قدم لأجله، و هو الزيادة و النمو وفقاً

للأحكام و الضوابط القانونية و الإقتصادية السارية في الدول المضيفة.⁽³⁾

إصطلاحاً : تتعدد التعاريف الإصطلاحية المقدمة للإستثمار الأجنبي المباشر فالبعض منها وضعها

الإقتصاديين و البعض الآخر المنظمات الدولية . و تتمثل هذه التعاريف في :

❖ **تعريف عبد السلام أبو قحف:** " الإستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الإستثمار الذي ينطوي على

تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الإستثمارات في مشروع معين ، هذا بالإضافة إلى قيامه

بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على

الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل

كمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة " (4).

❖ **تعريف Karl P.Sauvant و Padma Mallampally** (مختصين في الشركات العابرة

للحدود في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية **CNUCED**) : الإستثمار الأجنبي المباشر هو

"الإستثمار المنجز في الخارج من قبل شركات عابرة للحدود أو متعددة الجنسيات للحصول على الأصول

(1) كريمة قويدري ، " الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر " ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة أبي بكر بلقايد

تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، تخصص مالية دولية ، 2010 -2011 ، ص 3 - 4 .

(2) القاموس السياسي ، محمد عطية الله ، مصر: دار النهضة العربية، ط.3، 1968، ص19 .

(3) سعادوا ، مرجع سابق الذكر ، ص 06 .

(4) عبد السلام أبو قحف ، الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية ، مصر: مؤسسة شباب الجامعة ، 2003 ، ص 15 .

و إدارة أنشطة إنتاجية في الموقع .⁽¹⁾

❖ **تعريف جيل برتان :** " الإستثمار الأجنبي المباشر يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بحيث يأخذ هذا الإستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية ، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم " .⁽²⁾

تتفق هذه التعاريف على أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر هو قيام مستثمر أجنبي بمشروع إستثماري في دولة غير دولته الأم و تشرط مشاركة المستثمر في إدارة المشروع بصفة كلية أو متساوية أو جزئية .

❖ **تعريف صندوق النقد الدولي :** الإستثمار الأجنبي المباشر هو " الإستثمار الذي يتم للحصول على مصلحة مستمرة في مشروع يقوم بعمليات في إطار إقتصادي، خلاف إقتصاد المستثمر الذي يستهدف المستثمر به الحصول على الحق في القيام بدور فعال في إدارة المشروع⁽³⁾ .

❖ **تعرف منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE)** الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يترجم هدف كيان مقيم في إقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في إقتصاد آخر. و يفرض مفهوم المنفعة المستدامة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة ، و من جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة⁽⁴⁾ .

(1) Karl P.Sauvant et Padma Mallampally, *l'investissement direct étranger dans les pays en développement finances & developpements* , 1999 , p 34 .

(2) حنان شناق ، " تأثير الإستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الإقتصاد الجزائري دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية " ، مذكرة الماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير فرع نقود و مالية ، 2008 - 2009 ، ص 11 .

(3) عبد السلام أبو قحف ، *إقتصاديات الإدارة و الإستثمار* ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1993 ، ص 233-234 .

(4) Organisation et développement économique , **définition de référence de l'OCDE pour les investissements directs internationaux** , 3^{ème} édition ,

www.ec.europa.eu/eurostat/ramon/statmanuals/file/OECD-FDI-3RD-EDITION.FR.pdf , p.8 .

❖ تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية : الإستثمار الأجنبي المباشر هو " ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمر) أو شركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للإستثمار)"⁽¹⁾.

تتفق هذه المنظمات الدولية في تعريفها للإستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك المشروع الإستثماري الذي يكون في دولة أو كيان أو إقتصاد أو مؤسسة غير دولة المستثمر الأجنبي . و على أن الهدف من قيامه يكمن في تحقيق مصلحة و منفعة مشتركة لكلا طرفي المشروع الإستثماري بالإضافة إلى شرط تشارك هذه الأطراف العملية الإدارية للمشروع و بذلك تحصر الإستثمار الأجنبي المباشر في شكل واحد و هو الإستثمار الأجنبي المشترك .

من خلال هذه التعاريف يمكننا صياغة تعريف إجرائي للإستثمار الأجنبي المباشر على أنه :

- أي نشاط إستثماري يقوم به مستثمر أجنبي في دولة غير دولته الأم أي خارج موطنه.
- يشمل إقامة شركات جديدة بإنشاء مشروع ربحي سواء في مجال التسويق أو البيع أو التصنيع والإنتاج أو النشاط الخدماتي ، أو من خلال المساهمة في رؤوس أموال شركات قائمة قصد تطويرها، أو تكوين فروع جديدة لها أو للإستثمار في المناطق الحرة.
- يمتد لفترة زمنية طويلة الأجل.
- الإدارة و المشاركة فيه جزئية أو مطلقة للمستثمر حسب شكل الإستثمار الأجنبي المباشر المعتمد.

٢- أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر :

(1) محمد مسعود خليفة و خالد علي أحمد كاجيجي ، التمويل الخارجي المباشر: الإستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب و الطرد ، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006، ص 4.

❖ حسب معيار طبيعة توجه النشاط الوظيفي للشركة نجد:

- مشروع إستثماري موجه للتصدير .
- مشروع إستثماري موجه للسوق المحلي .
- مشروع إستثماري موجه لتحقيق برامج لتطوير الصادرات تصنعه الدول المضيفة .
- مشروع إستثماري موجه للإستخراج البترولي⁽¹⁾ .

❖ حسب معيار ملكية النشاط:

يقسم الأستاذ " أبو قحف " الإستثمار الأجنبي المباشر إلى أربعة أنواع :

1 - الإستثمار الأجنبي المشترك:

يرى كولدي "أن الإستثمار المشترك هو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتين) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة ، و الخبرة و براءات الاختراع أو العلاقات التجارية... الخ"⁽²⁾. أي هو اتفاق بين طرفين إستثماريين أحدهما وطني والأخر أجنبي كشرط ضروري، يتقاسمان و يتشاركان فيإدارة المشروع و الرأسمال و العملية الإنتاجية والتسويقية و في تقديم الخبرة و المعرفة و العمل التكنولوجي.

خصائص الإستثمار الأجنبي المشترك :

- هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين إستثماريين أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي في داخل دولة الطرف المضيف .
- الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص .

(1) سعادو، مرجع السابق الذكر ، ص 8 - 9 .

(2) أبو قحف ، الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية ، مرجع سابق الذكر ، ص 15 .

- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة إستثمار مشترك.
- ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر سواء الطرف الأجنبي أو المحلي (الوطني) حصة في الرأس المال و إنما المشاركة يمكن أن تكون كذلك من خلال تقديم الخبرة و المعرفة و العمل التكنولوجي .
- لكلا الطرفين المستثمرين الحق في المشاركة في إدارة المشروع كشرط أساسي .

2 - الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هي من أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية المباشرة تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، وهذا نظراً لتوفيرها الحرية الكاملة في الإدارة والتسيير و التحكم في النشاط الإنتاجي، و اتخاذ القرارات وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة بالإضافة إلى كبر حجم الأرباح و العوائد المتوقع الحصول عليها.

تتمثل الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (أو الشركات متعددة الجنسيات) في الفروع الإنتاجية أو التسويقية أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي التي يتم إنشاءها في الدول المضيفة. و بالمقابل نجد الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد (بل ترفض في معظم الأحيان) التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار و هذا خوفاً منها من الوقوع في التبعية الإقتصادية و ما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيد المحلي و الدولي. أيضا الخوف من إحتتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية. (1)

3 - مشروعات أو عمليات التجميع :

تمثل إتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني - عام أو خاص - يقوم بموجبها الطرف الأول

(1) نفس المرجع السابق الذكر ، ص ص 16 - 21 .

بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة و التصميم الداخلي للمصنع في مقابل عائد مادي يتفق عليه⁽¹⁾.

٣ - أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة :

تسعى معظم الدول خاصة النامية منها لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق أهدافها خاصة تلك المتعلقة بالتنمية إذ تستعين بها نظراً لأهمية هذه الأخيرة و التي يمكن حصرها في:

- مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجية لتغطية عجز المدخرات المحلية في توفير الرأسمال الكافي للقيام بالاستثمارات و ضمان معدل مناسب للتنمية لذا يتم اللجوء للاستثمارات الأجنبية المباشرة للتعويض عن النقص في الموارد و تمويل جزء من برنامج التنمية مثل المدفوعات عن واردات المعدات و الآلات، الضرائب الجمركية و الجبائية .⁽²⁾
- وسيلة ناجعة لإحداث تطور إقتصادي سريع لا بد من إدخاله ضمن السياسات الإستراتيجية للتنمية في الدول السائرة في طريق النمو⁽³⁾.
- يؤثر على الإستثمارات المحلية إذ وجوده يخلق التنوع و التعدد في الإنتاج كما يقدم طرق و وسائل و تجربة جديدة في الإنتاج و نوعية عالية من المنتجات مما يدفع المستثمرين المحليين لتطوير و تحديث منتجاتهم⁽⁴⁾.

(1) أبو قحف ، مرجع سابق الذكر ، ص 24 .

(2) كامل بكري ، التنمية الإقتصادية ، بيروت : الدار الجامعية ، ص 98 .

(3) Conférence OCDE-oil sur la responsabilité sociale des entreprise , **l'impact de l'IDE sur les salaires et les conditions de travail** , paris : centre des conférences de l'OCDE , 23 -24 juin 2008, p 04 .

(4) Claire Maingy , " les investissements directs étrangers dans les pays en développement : la diversité des impacts " , **revue région et développement** , 2004 , p 76 .

- لا تمثل فقط مصدر أو مورد رأسمالي بل يحمل في طياته الخبرة التكنولوجية و التسييرية و المعرفة الفنية و الممارسات التنظيمية و الإدارية لتحسين نوعية الإنتاج و العمل في الدول المضيفة و تكوين اليد العاملة المحلية.
- يساهم في خلق فرص عمل إذ تعاني الدول النامية من قصور في إستخدام كل قدراتها البشرية مما يؤدي لإرتفاع معدلات البطالة و الإستثمار الأجنبي و من خلال تلبية إحتياجاته من اليد العاملة سيخلق فرص عمل لأولئك العاطلين و سيساهم في تحسين مهاراتهم و معرفتهم⁽¹⁾.
- يساهم في تنويع الصادرات حيث تعتمد معظم الدول النامية في صادراتها على الموارد الأولية خاصة المحروقات مما يعرضها لتقلبات فالإستثمار الأجنبي سيساهم في تنويع الصناعات بإقامة مصانع لإنتاج مختلف السلع و هذا سيساهم في تلبية الإحتياجات المحلية و إمكانية التصدير نحو الخارج مما سيحسن من ميزان المدفوعات و يحقق زيادة في الدخل القومي.⁽²⁾

(1) فاضل محمد العبيدي ، البيئة الإستثمارية ، ط.1 ، عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، 2012 ، ص 42 .

(2) إزاد شكور صالح ، مرجع سابق الذكر ، ص 21 - 23 .

التنمية الإقتصادية:

١ - مفهوم التنمية الإقتصادية:

بداية لابد من التعرف على بعض المفاهيم لكي تتمكن من الإحاطة بأحد متغيرات الموضوع الذي نحن بصددده و هو التنمية الإقتصادية ، " فالتنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان و كرامته و هي عملية مجتمعية متشابكة و متكاملة و متفاعلة"⁽¹⁾ ، فهي عملية الإنتقال بالمجتمعات من حالة و مستوى أدنى إلى حالة و مستوى أفضل، و من نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كماً و نوعاً و تعد حلاً لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج و الخدمات. أما النمو الإقتصادي فيقتصر على إحداث زيادة حقيقية مستمرة على المدى الطويل في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد منه . أي هي عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن على ألا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع⁽²⁾.

و يعرف رمزي إبراهيم سلامة التنمية الإقتصادية على أنها " عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية و السلوكية و الثقافية، و النظم السياسية و الإدارية، جنباً إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الإقتصادي، و تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي و إستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما "⁽³⁾ و في نفس السياق يعرفها Kindleberger على أنها " الزيادة التي تطرأ على

(1) إبراهيم الأخرس ، دور الشركات عابرة القارات في الصين تنمية إقتصادية أم إستعمار و تبعية ، مصر : إيراك للطباعة و النشر و التوزيع، 2012 ، ص 101 .

(2) محمد عبد العزيز عجيبة و إيمان عطية ناصف ، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية ، مصر: 2000 ، ص 51- 52 .

(3) موسى سداوي ، " دور الخصوصية في التنمية الإقتصادية - حالة الجزائر -" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم

الإقتصادية وعلوم التسيير ، فرع تخطيط إقتصادي ، 2006 - 2007 ، ص 3 .

الناتج القومي من سلع و خدمات في فترة معينة ، إتفق عليها لسنة مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة فعلاً أو التي ينظر إنشاءها فيما بعد .⁽¹⁾

و حسب عبد القادر عطية فالتنمية الإقتصادية تمثل " العملية التي تحدث من خلال تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في توزيع الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة و تغير هيكل في الإنتاج"⁽²⁾.

صفة عامة التنمية الاقتصادية تعني زيادة الطاقة الإنتاجية ، بحيث يزداد تبعاً له الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي، و تتحقق تلك الزيادة عن طريق الإرتقاء بالإنتاج و عناصره على أن تحقق هذه التنمية يستلزم القضاء على مظاهر التخلف الإقتصادي ، فالتنمية في نهاية الأمر هي عملية تحطيم التخلف و القضاء عليه.⁽³⁾

إن التنمية الإقتصادية تعني إحداث تغييرات شاملة و متكاملة و مستمرة في الكيان الإقتصادي من خلال تبني السياسات و الإجراءات و الإستراتيجيات المخططة التي تهدف إلى تحقيق التقدم الإقتصادي و التي تتعكس إيجابياً بتحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي من السلع و الخدمات و التوزيع العادل مما يحسن و يرفع من مستوى معيشة الأفراد.

٢ - أهداف التنمية الإقتصادية:

تمثل أهداف التنمية الإقتصادية التحدي الذي تسعى الدول النامية إلى الوصول إليه و تنصب مجمل هذه الأهداف في القضاء على الفقر و تحسين مستوى معيشة الأفراد و يكون تجسيدها من خلال:

(1) عبد الرحيم بوراقي ، التنمية الإقتصادية ، دمشق : 1976 - 1977 ، ص 10 .

(2) موسى سعادوي ، مرجع سابق الذكر ، ص 03 .

(3) دريد محمود السامرائي، الإستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية ، ط2، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006 ، ص

1 - زيادة الدخل الوطني الحقيقي:

يقصد به زيادة كمية السلع و الخدمات الضرورية للأفراد و إتاحة الفرص لهم للحصول على احتياجاتهم كون الدافع الأساسي للتنمية هو القضاء على الفقر و مستويات المعيشة المتدنية. يتأثر هذا المؤشر من جهة بمعدل السكان فكلما كان كبيراً كلما اضطرت الدولة إلى بذل جهود أكبر لتحقيق نسبة أعلى في الدخل القومي الحقيقي و من جهة أخرى يتأثر بإمكانيات الدولة فكلما توافرت الموارد و رؤوس الأموال كلما ساهم ذلك في زيادة الدخل القومي و العكس صحيح.

2 - رفع مستوى معيشة الأفراد:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من الأهداف الهامة و الأساسية التي تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة ، و يمكن قياسه بمتوسط ما يحصل عليه الفرد من الدخل، فكلما كان المتوسط مرتفعاً كلما دلّ ذلك على إرتفاع مستوى المعيشة و بالعكس كلما كان منخفضاً كلما دلّ ذلك على إنخفاض مستوى المعيشة. كما يتأثر تحقيقه بالنسبة السكانية المتزايدة و بنظام توزيع الدخل القومي.

3 - تقليل التفاوت في الدخل و الثروات:

تعاني الدول المتخلفة من فوارق كبيرة في توزيع الدخل و الثروات بين أفراد المجتمع الواحد نتيجة نظام التوزيع الغير العادل إذ نجد إستحواذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من الثروة و نصيب عالٍ من الدخل القومي، بينما تحصل غالبية أفراد المجتمع على نسبة بسيطة جداً و متواضعة منهما مما يخلق شعور الأغلبية باللاعادلة الإجتماعية و يخلق الطبقة في المجتمع.⁽¹⁾

4 - تعديل التركيب النسبي للإقتصاد القومي:

تعتمد معظم إقتصاديات الدول المتخلفة على الزراعة كمصدر أولي في تسيير إقتصادها مما

(1) كامل بكري ، مرجع سابق الذكر ، ص 70-73.

يجعلها عرضة لمخاطر نتيجة التقلبات في الإنتاج و الأسعار. فالتنمية الاقتصادية تسعى إلى التقليل من هذه السيطرة بفسح المجال للصناعة و القطاعات الإقتصادية الأخرى لتلعب دورها في النهوض بالإقتصاد القومي و تلبية الإحتياجات اللازمة و القضاء على المشاكل التي يولدها الإعتماد على المورد الواحد⁽¹⁾.

(1) نفس مرجع آنف الذكر ، ص 74 .

الفصل الأول :

مناخ الإستثمار في الجزائر :

القوانين و المحفزات .

تمهيد :

إن دراسة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يشمل معرفة المناخ الإستثماري الذي يعوّبه بمجمل الأوضاع و الظروف السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية ، القانونية و الإدارية و الإمكانيات الطبيعية و البشرية التي تتمتع بها الدول المضيفة و مدى تأثير هذه الأخيرة سلباً أو إيجاباً على فرص إستقطاب المستثمرين الأجانب و نجاح المشروعات الإستثمارية .

و لجذب الإستثمارات الأجنبية كذلك لابد من توفر الدولة على إطار تشريعي و تنظيمي مجسد في قانون موحد للإستثمار يتسم بالوضوح و التناسق و الشفافية كما يجب أن يتوافق مع التنظيمات الدولية و يشمل ضمانات كافية لحماية المستثمر من إمكانية نقله و تحويله للأرباح و رؤوس الأموال و إعفاءات ضريبية و تسهيلات في الإجراءات الجمركية.

جل هذه العوامل لها آثار إيجابية في جذب و إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة . و الجزائر كغيرها من دول العالم ح رصت على تجسيد و توفير المناخ الإ ستماري الملائم و المحفز بهدف جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للمساهمة في التنمية الإقتصادية . و لغرض عرض واقع المناخ الإستثماري الجزائري و تطوره القانوني و معرفة مختلف الحوافز و الضمانات التي ي نصّ عليها التشريع الجزائري ، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، حيث تناولنا في المبحث الأول المؤهلات الإستثمارية التي تزخر بها الجزائر، و في المبحث الثاني تطور التشريعات الخاصة بالإستثمار في الجزائر ، أما المبحث الثالث سنبين فيه المحفزات و الضمانات العديدة التي من شأنها تشجيع و جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر .

المبحث الأول: مؤهلات الجزائر الاستثمارية.

لكي تكون أي دولة قبلة مهمة للإستثمارات الأجنبية المباشرة لا بد أن تتمتع بمؤهلات و فرص

إستثمارية واسعة و مناخ محفّز و تتمتع بعوامل سياسية ، إقتصادية و قانونية إيجابية جاذبة و هذا ما

سنحاول عرضه في هذا المبحث حول المناخ الإستثماري في الجزائر .

١ - العوامل السياسية و الأمنية:

يقصد بالعوامل السياسية توفّر الدولة على نظام سياسي مستقر، مجسد للديمقراطية و مشجع

للمشاركة السياسية مما يولد الثقة و الرضا المتبادل بين المواطنين و النظام القائم و مدى تكريس مبدأ

التعددية السياسية و التداول على السلطة . بالإضافة إلى العلاقات الإقليمية للدولة فوجود نزاعات في

الدول المجاورة يؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽¹⁾. أما العامل الأمني فيعني قدرة المستثمر

في التواجد و التنقل و السكن و نقل أمواله دون التعرض لمخاطر في الدولة المضيفة ⁽²⁾التي توفّر بدورها

ضمانات أو تأمين للمستثمرين الأجانب ضد الإعتداءات التي قد تسبب أضرار . هذا الأمر سيزيد من ثقة

المستثمر في السوق طالما حقوقه مضمونة⁽³⁾. يمكن إعتبار هذين العاملين من العوامل المهمة في القرار

الإستثماري فهما مؤشران يدلان على الطمأنينة و مدى الاستقرار في الدولة المضيفة ف للمستثمر الأجنبي

لن يجازف بنقل رأسماله إلى بيئة غير مستقرة سياسياً و امنياً كون درجة المخاطر العالية و إحتتمالات

الخسارة ستكون عالية جداً على المستثمر الأجنبي⁽⁴⁾.

(1) سعادو ، مرجع سابق الذكر ، ص 28 .

(2) العبيدي ، مرجع سابق الذكر ، ص 100 .

(3) سعادو ، مرجع سابق الذكر ، ص 31 .

(4) يعقوب علي جازفي ، الإستثمار الأجنبي المباشر: تقييم تجربة السودان في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاساتها على الوضع

الاقتصادي ، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006 ، ص 6 .

فالجزائر عرفت صراعات حول السلطة منذ الإستقلال فكان النظام السياسي يتميز بالمركزية الشديدة في وضع السياسات العامة للدولة اعتماداً على التخطيط المركزي و المؤسسات العمومية كأداة لتسيير وتنظيم الإقتصاد الوطني و وضع المخططات التنموية في سبيل إحداث تنمية إقتصادية⁽¹⁾، إلا أنّ النتائج المحققة لم تكن في مستوى الأهداف المتوقعة و ما زاد الوضع تأزماً الإخفاض العالمي في أسعار البترول في 1986 و الذي إنعكس سلباً على إقتصاد الجزائر كونه إقتصاد ريعي يعتمد على عائدات البترول مما دفع بالدولة إلى الإقتراض من المؤسسات المالية الدولية لتسجل بذلك إرتفاع في المديونية الخارجية، كما سجلت إرتفاع في أسعار المواد الغذائية التي ولدت أزمة اجتماعية مهدت لمظاهرات أكتوبر 1988.

إنّ الوضع المزري الذي آلت إليه الجزائر أدى بها إلى إعادة النظر في سياساتها و إلزامية إحداث تغييرات جذرية لإسترجاع الإستقرار و التي من بينها كانت تبني التعددية السياسية و الإفتتاح الإقتصادي الذي أقرته في دستور 23 فيفري 1989 و بذلك ظهرت أحزاب كثيرة ذات توجهات مختلفة كما ترشحت العديد منها للإنتخابات المحلية لسنة 1990 و الإنتخابات التشريعية المنظمة في 26 ديسمبر 1991 وأعلنت النتائج عن فوز الجبهة الإسلامية للإنتقاذ ب 188 مقعد من أصل 430 مما أدى لحدوث إنسداد جديد في النظام خاصة بعد إ ستقالة الرئيس " شادلي بن جديد " مما إستلزم تدخل الجيش بتوقيف المسار الإنتخابي لسنة 1991 بحجة حماية الجمهورية من خطر الدولة التي وقرابية و إنشاء المجلس الأعلى للدولة و إعلان حالة الطوارئ و إستدعاء أحد رموز جبهة التحرير الوطني " محمد بوضياف " لرئاسة المجلس لتهدهة الأوضاع و السيطرة عليها⁽²⁾.

(1) عبد العالي دبله ، الدولة الجزائرية الحديثة الإقتصاد و المجتمع و السياسة ، ط 1 ، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2014 ، ص

(2) فاطمة وناس ، " المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الإستقرار السياسي في الجزائر " ، رسالة ماستر غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،

لكن سرعان ما إمتدت الأزمة السياسية إلى أزمة أمنية و شهدت الجزائر تدهور خطير في الوضع الأمني بداية التسعينات نتيجة للإستقرار السياسي و إغتيال الرئيس "محمد بوضياف" في 1992 و إنتشار الإرهاب طيلة فترة ممتدة لعشر سنوات الذي إستهدف الجزائريين بقتل ما يقارب 200.000 شخص و إلى جانبهم الرعايا الأجانب مما أدى إلى العزوف عن الإستثمار في الجزائر، حيث صنّت الكونفدرالية الفرنسية للتأمين عن التجارة الخارجية COFACE الجزائر في خانة الدول التي تكون فيها نسبة المخاطر عالية⁽¹⁾.

كانت المصالحة الوطنية المسلك الوحيد للخروج من المأساة ال وطنية و السبيل لإستعادة السلم والأمن في الجزائر بعد إكتمال مؤسسات الدولة و إنتخاب الرئيس "يمين زروال" في نوفمبر 1995 ، كما تقرر إجراء إستفتاء في 28 نوفمبر 1996 لتعديل دستور 1989 خاصة ما تعلق بشروط إنشاء الأحزاب. بعد تقلد المنتوشح " عبد العزيز بوتفليقة " منصب رئيس الجمهورية في سنة 1999 غير من تسمية المصالحة الوطنية إلى تسمية الوئام المدني و صادق البولمان على هذا المشروع بالأغلبية المطلقة و عرض بعد ذلك للإستفتاء الشعبي في 16 سبتمبر 1999 .

من النتائج المحققة من تطبيق مشروع الوئام المدني إعادة السلم و الأمن الوطنيين و إ سترجاع الجزائر مكانتها على المستوى الدولي و السعي من جديد لبعث التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في مشروع تنموي شامل⁽²⁾ للإستدراك ما فات و كانت الإ ستعانة بالخبرة و التكنولوجيا الأجنبية أمر لابد منه لتحقيق الأهداف المسطرة . و لهذا الغرض أصدر المشرع الجزائري القانون 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار و الذي فتح المجال لتدفق الإستثمارات الأجنبية خاصة بعد

(1) جمال ساسي ، " خصوصية القطاع العام في الجزائر واقع و آفاق (1988 - 2000) " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ،

كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص تنظيم سياسي و إداري ، 2002 / 2003 ، ص 62 .

(2) وناس ، مرجع سابق الذكر ، ص ص 37 - 48 .

إسترجاع الإستقرار السياسي و الأمني و تصنيف الجزائر في خانة الدول ذات درجة مخاطرة معتدلة سنة 2002 و 2003⁽¹⁾ وفي خانة الدول ذات درجة مخاطرة منخفضة منذ سنة 2004⁽²⁾ في المؤشر المركب للمخاطر القطرية الذي يتضمن 50 % منه مؤشر تقييم المخاطر السياسية و 25 % مؤشر تقييم المخاطر الإقتصادية و 25 % مؤشر تقييم المخاطر المالية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار من 2002 إلى 2010 .

٢ - العوامل الإقتصادية :

تمثل العوامل الإقتصادية أحد أهم المحددات الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر و تعبر عن قوة الدولة إقتصادياً و تبرز مدى جاذبيتها مقارنة بدول أخرى ، و من أهم المؤشرات الدالة عليها نجد :

1 - الناتج الداخلي الخام : تطورت قيمة الناتج الداخلي الخام في الجزائر بشكل ملحوظ فبعدما كان يقدر ب 4123 مليار دينار سنة 2000 أصبح يقدر ب 88961 مليار دينار سنة 2015. فهذا التطور سينعكس على نصيب الفرد منه فإرتفاعه سيؤدي لزيادة القدرة الشرائية للأفراد و التي حتماً ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما ينعكس إيجاباً على نمو السوق و يتطلب زيادة في الإستثمارات⁽³⁾.

2 - التضخم : يؤثر معدل التضخم على تكاليف الإنتاج و على حجم الأرباح ، فالمستثمرين الأجانب يفضلون الإستثمار في الدول المضيفة ذات معدلات تضخم منخفضة⁽⁴⁾. و عرف معدل

(1) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات ، مناخ الإستثمار في الدول العربية . الكويت : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات ، 2002 .

(2) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات ، مناخ الإستثمار في الدول العربية . الكويت : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات ، 2010 .

(3) العبيدي ، مرجع سابق الذكر ، ص 59 .

(4) بولرباح غريب ، " العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها دراسة حالة الجزائر " ، مجلة الباحث ، العدد 10 ، 2012 ، ص 102 .

التضخم في الجزائر تذبذب فتارة يتسم بالإرتفاع و تارة أخرى بالعدول و يقدر حالياً معدل التضخم في الجزائر 3 %.

3 - إنخفاض في إجمالي الديون الخارجية : تراجعت الديون الخارجية للجزائر إلى مستوى 3,9 مليار دولار سنة 2012 مقابل 30 مليار دولار في عام 2001. (1)

4 - حجم السوق و الطلب على السلعة في الدولة المضيفة:

كلما زاد حجم الطلب أو حجم سوق الدولة ال مضيفة كلما جعلها أكثر جاذبية للإستثمار خاصة للمستثمر الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي (2). و في هذا السياق تعتبر الجزائر سوق هامة إذ يبلغ عدد سكانها حسب الديوان الوطني للإحصائيات في تقريره السنوي حول النمو الديمغرافي 39,5 مليون نسمة في جانفي 2015 و 40,4 مليون نسمة كتقدير لسنة 2016 مما يجعلها سوق واسعة للإستثمار خاصة و أن معظم سلع الإستهلاك في الجزائر مستوردة حيث تأتي مجمل المواد الغذائية في المرتبة الثانية ب 490,3 مليار دينار من مجموع 2357,6 مليار دينار أي بنسبة 18.9 % من إجمالي الواردات للسداسي الأول لسنة 2015 (3).

فازدياد عدد السكان يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع و الخدمات و بذلك زيادة الطلب والحاجة للإستثمارات الأجنبية لسد العجز في المعروض السلعي .

5 - الموقع الجغرافي:

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي إستراتيجي يجعلها محل إهتمام المستثمرين الأجانب بحيث تعبر أول

(1) Office national des statistiques Algérie, www.ons.dz , vu le 18/11/2015 , 16:51 .

(2) بيوض محمد العيد ، " تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغربية دراسة مقارنة : تونس ، الجزائر ، المغرب " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ، 2010 / 2011 ، ص 50 .

(3) Office national des statistiques Algérie , **op . cit** .

دولة إفريقية و عربية من حيث المساحة و المقدرة 2.381.741 كلم² ، و تطل على البحر الأبيض المتوسط بامتداد يقدر ب 1200 كلم مما يجعلها تجاور الأسواق الأوروبية، الإفريقية و العربية كما تحدها سبعة أسواق حدودية تونس- ليبيا - النيجر -مالي- المغرب - الصحراء الغربية وموريتانيا⁽¹⁾.

6 - الموارد الطبيعية:

تعد الموارد الطبيعية ضمن المحددات الإقتصادية الهامة التي تساهم في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة الجزائر تزخر بموارد طبيعية متنوعة من بترول و غاز و موارد معدنية تمثل أصول أساسية في الاقتصاد الوطني بحيث تحتل:

- المرتبة الثامنة عشرة في إنتاج البترول و الخامسة في إنتاج للغاز .
- المرتبة الثانية عشرة في تصدير البترول و الثالثة في تصدير الغاز .
- المرتبة الخامسة عشرة في مجال الاحتياطات العالمية البترولية المؤكدة .
- المرتبة السابعة عالميا في مجال الموارد المؤكدة من الغاز .
- المرتبة الرابعة في تمويل الطاقة للاتحاد الأوروبي بالغاز .
- الأقل مديونية من بين عشرين بلد في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.
- الطاقة الشمسية المحتملة: مدة أشعة الشمس تصل إلى 3000 ساعة سنويا.
- ثروات منجمية أخرى: الفوسفات، الزنك، الحديد، الذهب، اليورانيوم، التنغستن، الكاولين والسيلكون

... الخ⁽²⁾

7 - الموارد البشرية:

(1) محمد محمد، " أهمية الموقع الجغرافي للجزائر "، في : www.mawdoo3.com ، لوحظ يوم 2015/09/15 ، 14:42 .

(2) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، لوحظ يوم 2015/10/05 ، 11:42 ، www.andi.dz .

يقصد بتوفر الموارد البشرية تلبية الحاجة من الأيدي العاملة بتكلفة عمل رخيصة بجودة و كفاءة

عالية⁽¹⁾ تتناسب مع متطلبات المشاريع الإستثمارية بحيث نجد في الجزائر :

- 54 % من سكان الجزائر تتراوح أعمارهم بين 15 و 35 سنة أي يد عاملة شابة.
 - ما يعادل 1314000 طالب مسجل في الجامعة عام 2013.
 - ما يعادل 2 مليون متحصل على شهادة جامعية في 2012 خريجي من 92 جامعة.
 - أكثر من 600000 مسجل في التكوين المهني لعام 2013.
 - 200000 متحصل على شهادة في التكوين المهني متخرج من 1100 مؤسسة خلال عام 2013.
- أما تكلفة العمل فتقدر ب 180 (الحد الأدنى للأجر القاعدي) إلى 700 أورو.⁽²⁾

8 - البنية التحتية:

تتمثل في المواصلات من شبكات الطرق و الجسور و المطارات و الموانئ التي تساهم في تخفيض كلفة النقل كذلك مصادر الطاقة كالكهرباء و الوقود فالبنية الأساسية الصعبة تقلل و تعيق من فرص الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية لأنها تحمل الشركة تكاليف أكثر و هـ و ما يتعارض مع إستراتيجية الشركات⁽³⁾. تتوفر الجزائر على 118306 ألف كم من الطرقات المعبدة منها 30 ألف كلم طريق وطني و 26626 كلم طريق ولائي و 62100 ألفكم طريق بلدي . و سكة حديدية تتكون من 4200 كلم جزء منها مكهرب متصلة بالعاصمة و المدن الكبرى موجهة لنقل ال سلع والبضائع . بالإضافة إلى 35 مطار منها 13 مطار دولي أما النقل الحضري فتتوفر على ميترو الجزائر منذ 2012 و يبلغ طوله

(1) العبد ، مرجع سابق الذكر ، ص 50 .

(2) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، مرجع سابق الذكر .

(3) مصلحة يحي ، " دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر و بولونيا " ، رسالة ماجستير غير

منشورة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص إقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية ،

2012/2011 ، ص 82 .

9 كلم و 10 محطات بالإضافة إلى التراموي يشمل 16.2 كلم و 28 محطة كما تتوفر على 51 ميناء منها 11 ميناء تجاري و ميناءين للبتروك و 41 ميناء للصيد البحري .

9 - تكلفة مواد الطاقة : تعتبر تكلفة مواد الطاقة من كهرباء و غاز فرصة حقيقية لمن يستثمر في

الجزائر بالنظر لإنخفاضها مقارنة بالعديد من الدول حيث تتراوح تكلفة الغاز الطبيعي بين 0,18 (1) أورو/حراري و تقدر الكهرباء ب 1,14 أورو / كلواط في الساعة .

10 - الإمكانيات التكنولوجية و إستحداث مراكز للمعلومات الإستثمارية :

هي عوامل من شأنها تحسين البيئة الإستثمارية بوجود مراكز البحث و التطوير و المخابر التي تُعنى بالعلوم و التكنولوجيا التي توفر قاعدة وطنية للمعلومات عن الوزارات و القطاعات الإقتصادية و معلومات عن الموارد المتاحة(2)، بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي . في الجزائر نجد قاعدة بيانات تسمى بورصة الشراكة تتواجد على مستوى نظام الإعلام الآلي للوكالة الوطنية لتطوير الإ استثمار(3) و الديوان الوطني للإحصائيات الذي يوفر مجمل الإحصائيات حول الجزائر .

3 - مجالات الإستثمار :

توجد العديد من فرص الإستثمار في الجزائر فالدولة وضعت إستراتيجيات طموحة لتنمية مختلف القطاعات الإقتصادية تمثلت أساساً في :

الصناعة :

تعتبر من أهم القطاعات التي تولي لها الدولة أهمية با لغة، لذا تسعى دائماً لتطويره و رفع مستوى الإنتاجية و المنافسة كما تعمل على اللجوء إلى عقد عمليات شراكة مع رواد عالميين يتحكمون في

(1) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، مرجع سابق الذكر .

(2) العبيدي ، مرجع سابق الذكر، ص 105 .

(3) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، مرجع سابق الذكر .

التكنولوجيات و مع كفاءات مؤكدة في مجال التسيير و التسويق⁽¹⁾. فالجزائر تعتبر سوق واحدة في العديد من الصناعات كالصناعة الصيدلانية، التعدين، ا لصناعة البلاستيكية ، المنسوجات و الملابس، الإلكترونيات و هذا نظراً للسوق الواسعة و الحاجيات المتنوعة و المشاريع الكبرى التي تقوم بها الدولة⁽²⁾ .

الفلاحة:

إعتمدت الدولة ثلاثة محاور أساسية في هذا القطاع حيث وضعت برنامج التجديد الفلاحي و التجديد الريفي الهادف ل تطوير النشاط الزراعي برفع مستويات الإنتاج الفلاحي و توسيع المساحات المخصصة للفلاحة و صون الموارد الطبيعية و برنامج تقوية القدرات البشرية و تقديم الدعم التقني للمنتجين⁽³⁾ .

السياحة:

تمّ وضع مخطط التهيئة السياحية في أفق 2025 يرتكز على تقويم وجهة الجزائر كمناطق سياحية، تنمية الأقطاب و القرى السياحية السامية، إعداد برنامج نوعية سياحية و تقسيم الجزائر إلى سبع مناطق سياحية كبرى⁽⁴⁾. تعتبر السياحة قطاع واعد و جديد في الجزائر تعمل الدولة على الإهتمام به خاصة في الآونة الأخيرة بتطويره و عصرنته و تدعيم الشراكة في هذا المجال لذا فهو يمثل وجهة إستثمارية مهمّة للأجانب .

النقل:

إنّ من التدابير التي وضعتها الدولة في فترة سياسة الإنعاش الإقتصادي تخصيص مبالغ مالية

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، ماي 2014 ، 2015/10/3 ، ص 17 .

(2) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق الذكر.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، مرجع سابق الذكر، ص. 19 .

(4) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق الذكر .

ضخمة لتحديث و تطوير البنية التحتية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث تقوم بعدة مشاريع و إنجازات فيما يخص قطاع النقل بكل أنواعه : شبكة الطرقات، شبكة السكك الحديدية، النقل الحضري، النقل البحري و الجوي . و في هذا السياق خصّصت الدولة مبلغ 40 مليار دولار لقطاع النقل في الفترة الممتدة 2010 – 2014 .⁽¹⁾

٤ - العوامل الإدارية:

يعد تسهيل الإجراءات الإدارية و وضوحها و عدم وجود تعقيدات و معوقات إدارية و توفر نظام معلوماتي شفاف يسمح بإيصال المعلومات و البيانات بالذّقة و في الوقت المناسب و مدى كفاءة المسيرين عناصر مهمّة في جذب الإستثمار الأجنبي⁽²⁾.

٥ - العوامل التشريعية:

إن وضع ترسانة من التشريعات و التنظيمات و إصدار القوانين التي تنظم العلاقة القانونية بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة ي شكل الأرضية التي تنطلق منها عملية الإستثمار فهي تشمل المبادئ و القواعد و الضمانات و الحوافز التي تشجّع تدفق الإستثمارات الأجنبية كما تحدّد الهيئات المسؤولة عن تسييره و صلاحياتها.⁽³⁾

(1) نفس المرجع الآنف الذكر .

(2) عمر يجباوي، " دور مناخ الإستثمار في الدول العربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 2002 – 2010 " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي ، 2012 / 2013 ، ص 12 .

(3) جمال ساسي ، مرجع سابق الذكر ، ص 48 .

المبحث الثاني: تطور التشريعات الخاصة بالإستثمارات الأجنبية في الجزائر.

بعد الإستقلال إعتمدت الدولة الجزائرية على النهج الإشتراكي في تسيير الإقتصاد الوطني و كانت الفاعل و المسير الوحيد للنهوض بالتنمية الإقتصادية مما دفعها لتهميش القطاع الخاص و الإستثمارات الأجنبية (في تلك الفترة كانت تعتبر تهديداً لسيادة الدولة⁽¹⁾) . و لكن و بسبب إفتقار الجزائر لليد العاملة الكفئ و الخبرة و التكنولوجيا و التقنية و بإعتبار إقتصادها قائم على الربح النفطي فتحت الأبواب على الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مجالات محدّدة كالمحروقات من خلال إنشاء شراكة مختلطة .

❖ القانون 63 - 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 :

هو أول قانون يعترف بالإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إرتكز على تعدي الضمانات العامة للمستثمر الأجنبي و المتعلّقة بحرية التنقل و تحديد الإقامة (المادة 04)، المساواة أمام القانون خاصة فيما يخص الأحكام الضريبية (المادة 05) و ضمان التعويض في حالة التأميم (المادة 06)⁽²⁾.

❖ الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الإستثمارات الذي شجّع

بروز الإستثمارات المحلية و العامة للدولة و أشار لفكرة إحتكار الدولة للمجالات الحيوية (المادة 2) وللمستثمرين الأجانب حق الإستثمار في قطاعين فقط الصناعة و السياحة بعد الحصول على رخصة مسبقة من السلطات و بذلك يلغي حرية الإستثمار التي جاءت في القانون 63 - 277 . كما نصّ على مجموعة من الضمانات كالمساواة أمام القانون خاصة في الأحكام الجبائية (المادة 10) و إمكانية⁽³⁾

(1) Omar Guerrid , l'investissement direct étranger en Algérie : impacts , opportunités et entraves , recherche économiques et managériales , n°03, 2008 , p 02 .

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 63-277 ، المتضمن قانون الإستثمار ، المؤرخ في 26 جويلية 1963 ، الجريدة الرسمية .

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 66 - 284 ، المتضمن قانون الإستثمارات ، المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1386 هـ الموافق لـ 15 سبتمبر 1966 ، الجريدة الرسمية ، العدد 80 ، الصادرة بتاريخ 31 أوت 1966 .

تحويل جزء من الأرباح إلى الخارج (المادة 11) ، بالإضافة إلى الإعفاء التام أو الجزئي من الضريبة العقارية لمدة 10 سنوات و الإعفاء من الرسم الذي يترتب عن الأرباح الصناعية و التجارية لمدة سنوات.

❖ **قانون 82-13 المؤرخ في أوت 1982 المتعلق بإنشاء و سير مؤسسات الإقتصاد المختلط**

الدمجة بين مؤسسة وطنية و أخرى أجنبية من خلال تشريع قاعدة 51% من الشراكة للمستثمر الوطني الذي يضمن التسويق و 49 % للمستثمر الأجنبي الذي يضمن تكوين المستخدمين و نقل التكنولوجيا في إطار بروتوكول يبين إلتزامات كلا الطرفين ، بالإضافة لمزايا و تحفيزات ضريبية ، كذلك عرف تنصيب الديوان الوطني لتوجيه و متابعة و تنسيق الإستثمارات المكلف بمتابعة و رقابة الإستثمارات⁽¹⁾.

❖ **قانون 86-13 المعدل و المتمم للأمر 82-13 المتعلق بإنشاء مؤسسات الإقتصاد المختلط:**

هذا القانون صدر في مرحلة الأزمة البترولية و تضمن إعطاء الطرف الأجنبي الحق في أجهزة التسيير وإتخاذ القرار كما خففت الدولة من رقابتها على شركات الإقتصاد المختلط⁽²⁾ .

❖ **قانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 يوليو سنة 1988 المتعلق بتوجيه الإستثمارات**

الإقتصادية الخاصة الوطنية : حدد الإمتيازات و التشجيعات الضريبية للمؤسسات الإقتصادية التي يتمشى نشاطها مع الخطة الوطنية السنوية وكذلك عرف إلغاء إجراء الحصول على الرخصة المسبقة من السلطات⁽³⁾.

❖ **قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض: صدر هذا القانون لهدف بتطحي قواعد إقتصاد السوق**

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 82 - 13 ، المؤرخ في 9 ذي القعدة 1402 هـ الموافق لـ 28 أوت 1982 ، المتضمن إنشاء و سير مؤسسات الإقتصاد المختلط ، الجريدة الرسمية ، العدد 35 ، الصادر بتاريخ 28 أوت 1982 .

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 86-13 ، المؤرخ في 13 ذي الحجة 1406 هـ الموافق لـ 19 أوت 1986 ، المعدل و المتمم للقانون رقم 82-13 المتعلق بإنشاء و سير مؤسسات الإقتصاد المختلط ، الجريدة الرسمية ، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986 ، المادة 05.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 88-25 ، المؤرخ 28 ذي القعدة 1408 الموافق لـ في 12 يوليو 1988 ، المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية ، الجريدة الرسمية ، العدد 2 ، الصادرة بتاريخ 13 يوليو 1988 .

و تنظيم سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال و إعادة تفعيل النظام المصرفي بحيث رخّص للمؤسسات و البنوك الأجنبية بفتح مكاتب أو فروع للتمثيل في الجزائر ، كما رخّص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر و الخارج والمساواة بينهم و بين المقيمين . كما تبنت الإستثمارات الأجنبية شكلا مباشراً بعدما كان يقتصر فقط على الشراكة المختلطة (قانون 82 - 13) . تضمن كذلك مبدأ التحكيم الدولي في حالة نزاع و خلاف بين الطرف الأجنبي والمتعامل الجزائري . كما وضع مجموعة من الشروط للمستثمر الأجنبي أهمها إحداث و ترقية الشغل و تحسين مستوى الإطارات و المستخدمين الجزائريين المتعلق باستخدامات التكنولوجيا و التقنية ، بالإضافة لإحداث توازنات في سوق الصرف و فتح المنافذ للسوق الخارجية⁽¹⁾ .

❖ قانون 93 - 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات :

هو أول قانون يشجع و يفتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي المباشر هدفه توفير البيئة القانونية والتشريعية و التنظيمية لإستقطاب المستثمرين الأجانب إلى الجزائر لذلك أدرج نقاط مهمة نذكر من بينها :

- حرية الإستثمار في الأنشطة الإقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات (المادة 03).
- حدد الإجراءات الإدارية و كيفية الحصول على تصريح الاستثمار (المادة 04) .
- إنشاء وكالة ترقية الإستثمار و الهيئات التابعة لها كجهاز إداري مكلف بتسيير الإستثمار (المادة 07، 08) .

▪ حدّد الإمتيازات و الإعفاءات و الضمانات و تخفيضات الرسوم الجمركية على السلع والمشتريات و الأرباح والملكيات ...⁽²⁾

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون 90-10، المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أبريل 1990 ، المتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية ، العدد 16 ، الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990 .

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 93 - 12 ، المؤرخ في 19 ربيع الثاني الموافق لـ 5 أكتوبر 1993 ، المتعلق بترقية الإستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 64 ، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993 .

- إمكانية الحصول على القروض البنكية و تخفيض في الفائدة (المادة 35).
 - الكفد على ضمان تحويل الرأس المال و الأرباح و ضمان اللجوء إلى التحكيم الدولي.
 - وضع عدّة أنظمة محفزة : النظام العام، النظام الخاص و نظام المناطق الحرة.
 - ألغى كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون.⁽¹⁾
- إلا أنه و بسبب عدم الإستقرار السياسي و الإقتصادي و الظروف الأمنية المتدهورة التي عرفتها الجزائر في مرحلة التسعينات منعت من تطبيق هذا القانون و التغييرات التي جاء بها، و بذلك فشل في جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و يظهر هذا من خلال الإحصائيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية حول الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1993 إلى غاية 1995 و التي سجّلت فيها الإستثمارات الأجنبية المباشرة نسب منعدمة⁽²⁾.

❖ الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار :

- يعد نص هذا القانون مطابق في معظم أحكامه مع أحكام قانون 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الإستثمارات ، فالغاية منه إعادة بعث الآلة الإقتصادية و خلق مناخ ملائم لتنشيط الإستثمارات الوطنية و الأجنبية⁽²⁾. و يمكن حصر أهم ما جاء به هذا الأمر فيما يلي:
- هو أول قانون جزائري يقدّم مفهوم عن الإستثمار و يحدّد نشاطات و مجالات الإستثمار (المادة 02) .

- إنشاء بمقتضى هذا الأمر المجلس الوطني للإستثمار لتوزيع المهام بينه و بين الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (المواد 18 و 19) .

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 93-12 ، نفس المرجع الأنف الذكر .

United nations , conference of trade and development , unctadstat (2)

<http://Unctadstat.unctad.org/tableviewer/viewer.aspx> , vu le : 14/10/2015 , 12:48 .

■ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لدى رئيس الحكومة (المادة 6) ، كما حدّدت مهامها في المادة 21 .

إستبدالاً للوكالة الوطنية لدعم و ترقية الإستثمار .

■ طّور من التسهيلات المالية و الإعفاءات الجبائية و الجمركية في شكل مزايا عامة و أخرى

إستثنائية ، كتطبيق أخفض نسبة جمركية في إستيراد التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار ،

الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات... (المواد 9 و 10) .

■ معاملة الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب نفس معاملة الأشخاص الطبيعيين و المعنويين

الجزائريين في الحقوق و الواجبات المتعلقة بالإستثمار (المادة 14) .

■ تقليص مدّة الرد على تصريح المستثمرين من 60 يوم إلى 30 يوم⁽¹⁾ .

عرف القانون 01-03 مجموعة من التعديلات المتمثلة في :

❖ الأمر 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدّل و المتمم لأمر 01-03 المتعلق بتطوير

الإستثمار: أهم ما جاء فيه إلغاء وصاية رئيس الحكوم ة على الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في

المادة 06 و التي أصبحت تابعة لوزارة ترقية الإستثمارات . و حدّد قائمة النشاطات و السلع المستثناة من

المزايا في المادة 03 ، كما حدّد كيفية ممارسة حق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنّهم غبنوا بشأن

الإستفادة من المزايا في المادة 03 ، كما خفّض من مدّة الحصول على المزايا إلى 72 ساعة و 10 أيام

لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإستغلال⁽²⁾ .

❖ المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 :

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر 01-03 ، المؤرخ في أول جمادى الثاني 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 ، المتعلق

بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد 47 ، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001 .

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر 08-06 ، المؤرخ في 19 جمادى الثاني 1427 الموافق لـ 15 يوليو 2006 ، المعدل

والمتمم لأمر 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد 47 ، الصادر بتاريخ 19 يوليو 2006 .

يتضمن هذا المرسوم تسعة مواد تعدّل من صلاحيات المجلس الوطني للإستثمار، تشكيله، تنظيمه، سيره و أعماله⁽¹⁾.

❖ المرسوم التنفيذي رقم 06 - 356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006:

يتضمن أربعة و أربعين مادة تعدّل من صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، كيفية تنظيمها وتسييرها⁽²⁾.

❖ المرسوم التنفيذي رقم 06 - 357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 :

تعلق أساسا بتشكيل لجنة الطعن المختصة في مجال الإستثمار و تنظيمها و تسييرها⁽³⁾.

❖ المرسوم التنفيذي رقم 07 - 08 المؤرخ في 21 يناير 2007 : حدّد هذا المرسوم قائمة

النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا في الأمر 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2001.

❖ قانون 09 - 01 المؤرخ في 22 يوليو 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة

2009 : جاء هذا القانون بتعديلات تمثلت أساساً في المادة 35 منه التي عدّلت المادة 7 من الأمر 06

- 08 (المعدّلة و المتممة للمادة 9 من الأمر 01 - 03) و التي حددت شرطاً جديداً للإستفادة من هذه

المزايا الجبائية ألا هو إنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند إنطلاق النشاط.

كما نجد المادة 58 المتممة للأمر 01 - 03 و التي تنصّ على أنه لا يمكن إنجاز الإستثمارات

الأجنبية إلا في إطار الشراكة و تكون المساهمة الوطنية فيها بنسبة 51 % على الأقل من الرأسمال

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 06 - 355 ، المؤرخ في 16 رمضان 1427 الموافق لـ 09 أكتوبر 2006 ،

المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار و تشكيلته و تنظيمه و سيره ، الجريدة الرسمية ، العدد 64 ، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 06 - 356 ، المؤرخ في 16 رمضان 1427 الموافق لـ 09 أكتوبر 2006 ،

المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و تنظيمها و سيرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 64 ، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006 .

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 06 - 357 ، المؤرخ في 16 رمضان الموافق لـ 09 أكتوبر 2006 ، المتعلق

بتشكيل لجنة الطعن المختصة في مجال الإستثمار و تنظيمها و سيرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 64 ، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006 .

الإجتماعي . كما نجد المادة 60 التي تتم أحكام المادة 9 مكرر و 9 مكرر 1 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الإسثمار المعدل و المتمم بالأمر 06 - 08 حيث يخضع منح مزايا النظام العام لتعهد كتابي من المستفيد بإعطاء الأفضلية للمنتجات و الخدمات ذات مصدر جزائري، و تنحصر الإستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فقط في الإقتناءات ذات المصدر الجزائري و في حالة التأكد من عدم وجود منتج محلي مماثل . أما المادة 9 مكرر 1 فقد نصت أنه لا يمكن أن تستفيد الإستثمارات التي يتجاوز مبلغها 500 مليون دج أو يساويه من مزايا النظام العام إلا بموجب قرار من المجلس الوطني للإسثمار.⁽¹⁾ بالإضافة للمادة 61 منه التي أضافت فقرة ثالثة للمادة 12 مكرر 1 من الأمر 01 - 03 و التي تؤهل المجلس الوطني للإسثمار للموافقة لفترة لا تتجاوز 5 سنوات على الإعفاء أو التخفيض في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة.

❖ أجهزة الإستثمار في الجزائر :

تقوم الدولة المضيفة بإنشاء هيئات و أجهزة حكومية و وحدات تابعة لها مكلفة بعملية تخطيط و تنظيم و توجيه الإستثمار الأجنبي⁽²⁾، ففي الجزائر نجد هيئتان تتوليان مهمة تسيير و تنظيم و متابعة الإستثمارات سواء العمومية، الخاصة أو الأجنبية و هما المجلس الوطني للإسثمار و الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار .

١ - المجلس الوطني للإستثمار Conseil national des investissements :

عبارة عن جهاز حكومي إستراتيجي، يسعى لترقية و تطوير الإستثمار و إزالة العوائق التي تقف أمام المستثمرين ، ولقد أستحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 09-01 ، المؤرخ في 29 رجب 1430 الموافق لـ 22 يوليو 2009 ، المتضمن قانون

المالية التكميلي لسنة 2009 ، الجريدة الرسمية، العدد 44 ، الصادر بتاريخ 26 يوليو 2009.

(2) فؤاد محفوظي ، " الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية و تقييمية - حالة الجزائر - " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، 2006 -

المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار و تشكيله و تنظيمه و سيره ، المعدّل و المتمم للأمر رقم

03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار .

يعمل المجلس تحت سلطة رئيس الحكومة و يضم كل من :

- الوزير المكلف بالمالية .
- الوزير المكلف بتوقية الاستثمارات .
- الوزير المكلف باللجماعات المحلية .
- الوزير المكلف بالتجارة .
- الوزير المكلف بالطاقة و المناجم .
- الوزير المكلف بالصناعة .
- الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية والسياحة .

يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر و يمكن إستدعائه عند الحاجة . و تتلخص المهام الموكلة إليه

في:

- دراسة البرنامج الوطني لترقية الإستثمار و يقترح إستراتيجية لتطويره .
- إقتراح تدابير حفزية للإستثمار بتأسيس مزايا جديدة أو تعديلها كما يحدد النشاطات المستثناة من المزايا .

يقترح على الحكومة مجموعة من القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ و تشجيع تدفق الإستثمار

إلى الجزائر .⁽¹⁾

- يشجع على إنشاء و إستحداث المؤسسات و الأدوات المالية الملائمة لتمويل الإستثمار و يقيّم

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06-355 ، مرجع سابق الذكر، ص 13 .

القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الإستثمار .

٢ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Agence national des investissements :

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، حدّد تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06 - 356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و تنظيمها و سيرها المعدّل و المتمم للأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، تُشجّر الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الإستثمارات و تضم و يتشكل مجلس الإدارة من ممثلين عن كلّ من الوزارات :

- ممثل السلطة الوصية، رئيساً .
- ممثل الوزير المكلف ببلداخية و الجماعات المحلية .
- ممثلين للوزير المكلف بالمالية .
- ممثل الوزير المكلف للشؤون الخارجية .
- ممثل الوزير المكلف بالتجارة .
- ممثل الوزير المكلف بالطاقة و المناجم .
- ممثل الوزير المكلف بالصناعة .
- ممثل الوزير المكلف بالسياحة .
- ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ممثل الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية و البيئة .
- ممثلي عن الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة .
- ممثل محافظ بنك الجزائر .⁽¹⁾

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 06 - 356 ، مرجع سابق الذكر ، ص 16 .

- ممثل المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- أربعة ممثلين لأرياب الأعمال يعينهم نظراؤهم.
- تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار المهام التالية :
- تنظيم مصلحة للإستقبال و الإعلام للمستثمرين في جميع المجالات الإستثمارية و توفير بنك المعطيات و المعلومات الضرورية و نشرها .
- إنجاز دراسات و تحديد العراقيل و الضغوط التي تعيق انجاز الإستثمارات و وضع التدابير و اقتراحات لعلاجها.
- تخفيف و تبسيط الإجراءات التأسيسية عند إنشاء و إنجاز المشاريع .
- ترقية الإستثمار من خلال إقامة مبادرات و تنظيم لقاءات و ملتقيات و مننديات و المشاركة في التظاهرات الإقتصادية المتصلة بإستراتيجية ترقية الإستثمار داخل و خارج الوطن.⁽¹⁾

٣ - الشباك الوحيد :

تم إستحداث الشباك الوحيد ضمن الهيكل التنظيمي اللامركزي لوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار للحد من ظواهر البيروقراطية و تسهيل العملية الإدارية . هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار يتواجد على المستوى المحلي ، يضم ضمن تشكيلته الممثلين المحليين للوكالة نفسها و كذلك ممثلين عن المركز الوطني للسجل التجاري ، الضرائب ، أملاك الدولة ، الجمارك ، التعمير و تهيئة الإقليم و البيئة ، العمل ، مأمور المجلس الشعبي البلدي⁽²⁾.

يقوم هذا الشباك بصفة عامة على توفير الخدمات الإدارية الضرورية المرتبطة بإنجاز الإستثمار وتخفيف و تبسيط الإجراءات و تشكيلات تأسيس المؤسسات و إنجاز المشاريع ، و تخصص المكاتب

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 06-356 ، نفس المرجع الأنف الذكر ، ص 16 ، 14 .

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 06-356 ، مرجع سابق الذكر ، ص 17 - 18 .

التابعة له في :

الجدول رقم (1): الإختصاصات الموكلة لمكاتب الشباك الوحيد :

| المكاتب و الهيئات | الخدمات المقدمة |
|----------------------------------|--|
| الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار | إستخراج شهادات الإيداع التي تخص كل النشاطات التي لم يكن لها رخصة من قبل و تقديم كل المعلومات المفيدة للمستثمر . |
| المركز الوطني للسجل التجاري | إستخراج شهادة مؤقتة تسمح للمستثمر بتكلمة الإجراءات الضرورية لإنجاز مشروعه . |
| مديرية الجمارك | مساعدة المستثمر في تسوية الإجراءات التي تفرضها إدارة الجمارك بسبب إنجاز مشروعه و تنفيذ قرار منح الإمتياز . |
| مديرية الضرائب | تقديم المعلومات الجبائية إلى المستثمرين لتحضير مشاريعهم و تساعدهم في تسوية الصعوبات الممكن مواجهتها خلال تنفيذ المشروع خصوصاً ما تعلق بقرار منح الإمتياز . |
| ممثل أملاك الدولة | إعلام المستثمر بالمتاحات العقارية و الأملاك غير المنقولة التي يحتمل أن تستقبل مشروعه . |
| مديرية التهيئة العمرانية | مساعدة المستثمر على تكلمة الإجراءات المتعلقة بالحصول على رخصة البناء و رخص أخرى تتعلق بالبناء . |
| مديرية العمل | الإعلام بشكل التشريعات المتعلقة بالعمل و منح تراخيص العمل . |
| المجلس الشعبي البلدي | المصادقة على كل الوثائق الضرورية و اللازمة في ملفات الإستثمار . |

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماذاً على معطيات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 06 -

356 ، نفس المرجع السابق الذكر، ص 18 .

المبحث الثالث: محفزات و ضمانات الإستثمار في التشريع الجزائري .

١- الحوافز الإستثمارية :

يقصد بحوافز الإستثمار مجموعات إجراءات و ترتيبات ذات قيم إقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة (1) أي هي إغراءات تقدمها الدولة للأفراد و الشركات للقيام بالعملية الإستثمارية .

وضع المشرع الجزائري في القانون 03-01 المتعلق بتطوير الإستثمار المعدّل و المتمّم بالأمر

08-06 نظامين للإستفادة من المزايا التي يمنحها، يتعلق الأول بالنظام العام الذي تستفيد منه

الإستثمارات المتعلقة بإقتناء أصول تتدرج ضمن إستحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو

إعادة تأصيل منتوجات قديمة ، أو المساهمة في رأسمال مؤسسة عمومية ، أو إستعادة النشاطات في

إطار الخوصصة الكلية أو الجزئية ، و نظام إستثنائي حدد في المادة 10 من نفس الأمر بالإستثمارات

التي تنجز في المناطق التي تتطلب تتميتها مساهمة خاصة من الدولة و الإستثمارات ذات الأهمية

بالنسبة للإقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة و

تحمي الموارد الطبيعية و تدخّر الطاقة و تفضي إلى التنمية المستدامة(2).

و من أشكال الحوافز الإستثمارية نجد حوافز ذات طبيعة جبائية و أخرى ذات طبيعة مالية (3)،

و سنحاول التوفيق بين كل شكل من أشكال الحوافز الإستثمارية مع ما جاء في القانون الجزائري على

النحو التالي:

(1) محمد طالبي ، " أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر " ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،

العدد 6 ، ص 316 .

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر 01 - 03 ، مرجع سابق الذكر ، ص 6 .

(3) ساعد بوراوي ، " الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) دراسة مقارنة " ، رسالة

ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2007-2008 ، ص 62 - 63 .

1 - الحوافز ذات الطبيعة الضريبية :

يقصد بها مختلف التشجيعات ذات الطبيعة الجبائية والجمركية و التي يمنحها القانون للمستثمر من إعفاءات ضريبية و جمركية . و قد منح المشرع الجزائري في الأمر 01 - 03 المتعلق بتطوير الإستثمار المعدل و المتمم بالأمر 06 - 08 في المادة 7 منه المعدلة للمادة 9 من الأمر 01 - 03 المستثمر الأجنبي الحوافز الضريبية على مرحلتين مرحلة الإنجاز و مرحلة الإستغلال ، و ذلك حسب النظامين التاليين :

1 / النظام العام : و يشمل جميع أنواع الإستثمارات الداخلة في الأمر 01 - 03 المتعلق بالإستثمار،

حيث تسفيد من المزايا التالية :

أ - بعنوان الإنجاز :

▪ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة و المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار .

▪ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية .

▪ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتني ات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني⁽¹⁾.

تجدر الإشارة هنا أنّ المشرع الجزائري لم يحدد مدة هذه الإعفاءات ، كما عدّلت هذه المواد (المادة 7 من الأمر 06-08 و المادة 9 من الأمر 01-03) بللمادة 60 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والتي أصبح بموجبها منح هذه المزايا يخضع لتعهد كتابي من المستفيد وإعطاء الأفضلية للمنتوجات والخدمات ذات المصدر الجزائري . و يقتصر الإستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فقط

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر 06-08 ، مرجع سابق الذكر ، ص 18 .

في الإقتناءات ذات مصدر جزائري عدا في حالة التأكد من عدم وجود منتج محلي مماثل.⁽¹⁾

ب - بعنوان الإستغلال : حدد المشرع الجزائري مدّة الإعفاءات في هذا النظام بمدّة أقصاها 3 سنوات بعد

معاينة الشروع في النشاط و تشمل:

▪ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

▪ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.⁽²⁾

إنّ قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و بموجب المادة 35 منه التي عدّلت المادة 7 من الأمر

06 - 08 (المعدّلة و المتّمة للمادة 9 من الأمر 01 - 03) حددت شرطاً جديداً للإستفادة من هذه

المزايا الجبائية ألا هو إنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند إنطلاق النشاط .⁽³⁾ كما عدلت في إطار

قانون المالية التكميلي لسنة 2014 في المادة 58 و التي مدّدت من مدّة الإستفادة من الإعفاءات من 3

سنوات إلى 5 سنوات⁽⁴⁾.

ب / النظام الإستثنائي : هذا النظام متعلق ببعض الإستثمارات فقط نظراً لطبيعتها الخاصة

وأهميتها و التي حُدّدت في المادة 10 من الأمر 01 - 03 و تتمثل في :

١ - الإستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة : تستفيد

الإستثمارات التي تدخل في هذا المجال من المزايا الواردة في المادة 11 من الأمر 01 - 03 المتعلق

بالإستثمار و المعدلة بالمادة 8 من الأمر 06 - 08 و ذلك على مرحلتين :

أ - في مرحلة الإنجاز :

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 09-01 ، مرجع سابق الذكر ، ص 14 .

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر 06-08 ، مرجع سابق الذكر ، ص 18 .

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 09-01 ، مرجع سابق الذكر ، ص 10 .

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 13 - 08 ، المؤرخ في 27 صفر 1435 الموافق لـ 30 ديسمبر 2013 ، المتضمن

قانون المالية لسنة 2014 ، الجريدة الرسمية ، العدد 68 ، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2013 ، ص 18 .

■ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار .

■ تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها إثتان في الألف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في الرأس المال .

■ بالإضافة إلى الإعفاءات السابقة الذكر في النظام العام .⁽¹⁾

ب - في مرحلة الإستغلال :

■ الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات و من الرسم على النشاط المهني .

■ الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداءً من تاريخ الإقتناء ، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار .

يمكن القول أنّها نفس الإعفاءات التي جاءت في النظام العام و أنّ الإختلاف يكمن فقط في المدة الزمنية التي إنتقلت من 3 سنوات إلى 10 سنوات .⁽²⁾

٢ - الإستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني : نصّ المشرع على الإمتيازات الخاصة بهذه الإستثمارات في المادة 12 من الأمر 01 - 03 و المعدلة بالمادتين 12 مكرر و 12 مكرر 1 في الأمر 06 - 08 ، حيث ورد في المادة 12 مكرر أنّ المزايا تعدّ بالتفاوض بين المستثمر و الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و في المادة 12 مكرر 1 حدد هذه المزايا التي يمكن أن يستفيد منها المستثمر كلها أو جزء منها و هي كمايلي :

أ - في مرحلة الإنجاز : لمدة أقصاها 5 سنوات :

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 06-08 ، مرجع سابق الذكر ، ص 18 .

(2) نفس المرجع الآنف الذكر ، ص 19 .

- إعفاء الحقوق و الرسوم و الضرائب و غيرها من الإقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الإقتناءات سواء عن طريق الإستيراد أو من السوق المحلية، للسلع و الخدمات الضرورية لإنجاز الإستثمار .
 - إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج و كذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها .
 - إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في الرأس المال .
 - إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج .
- ب - في مرحلة الإستغلال : و لمدة أقصاها 10 سنوات تستفيد الإستثمارات من :**
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .
 - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات .⁽¹⁾
- إضافة لذلك و طبقاً للتعديل الذي جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بموجب المادة 61 منه الذي أضاف فقرة 3 للمادة 12 مكرر 1 يؤهل المجلس للموافقة لفترة لا تتجاوز 5 سنوات على الإعفاء أو التخفيض في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة .⁽²⁾
- 2 - الحوافز ذات الطبيعة التمويلية :** يقصد بها مختلف الوسائل و المساعدات المالية التي تُمنح للمستثمر الأجنبي من أجل إنجاز و تحقيق إستثماره .⁽³⁾ و بالرجوع إلى القانون الجزائري نجد أنه لم يتطرق إلى هذا النوع من الحوافز إلا ما جاء في المادة 11 من الأمر 01 - 03 و في إطار الإستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة ، حي تتكفل الدولة
-
- (1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 06-08 ، مرجع سابق الذكر ، ص 19 .
- (2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 09-01 ، مرجع سابق الذكر ، ص 14 .
- (3) وليد لعماري ، " الحوافز و الحواجز القانونية للإستثمار الأجنبي المباشر " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 1 ، كلية الحقوق ، فرع قانون الأعمال ، 2010/2011 ، ص 70 .

جزئياً أو كلياً بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار⁽¹⁾. و يساهم في تمويل هذا التكفل صندوق دعم الإستثمار الذي أنشئ خصيصاً لهذه المهمة بموجب المادة 28 من الأمر 01 - 03 .

٢ - الضمانات :

من شروط نجاح أي قانون في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة لابد من ضمنه على مجموعة محددة من المبادئ التي تمثل في نفس الوقت ضمانات أساسية يرتكز عليها المستثمر الأجنبي لقيامه بالإستثمار في أي دولة كانت . و يمكن حصر هذه الضمانات في :

1 - حرية الإستثمار :

تنص المادة 03 من الأمر 06 - 08 المعدلة للمادة 4 من الأمر 01 - 03 على أن إنجاز الإستثمارات يتم في حرية تامة مع مراعاة التشريع و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة⁽²⁾. فبعدما كان يمنع على المستثمر الأجنبي المباشر الإستثمار في القطاعات الإستراتيجية والحيوية (باستثناء المحروقات) أصبح بإمكانه التدخل للإستثمار في مختلف فروع الإقتصاد الوطني من صناعة، نقل ، أشغال عمومية ...

2 - تثبيت النظام القانوني الخاص بالإستثمارات و تيسير الإجراءات :

هو تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الإستثمارات لأن التغيير الفجائي في التشريع الخاص بالإستثمار يحدث مخاوف لدى المستثمرين إلا إذا كان التغيير في صالحهم⁽³⁾. و ينص التشريع الجزائري في المادة 15 من الأمر 01 - 03 المتعلق بتطوير الإستثمار أنه " لا تطبق المراجعات

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 01 - 03 ، مرجع سابق الذكر ، ص 6 .

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 06-08 ، مرجع سابق الذكر ، ص 17 .

(3) بوراوي ساعد ، مرجع سابق الذكر ، ص 92 .

أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة⁽¹⁾.

3 - ضمان التحويل الحر للرأس المال و عائداته :

يعتبر تحقيق الربح الهدف الأسمى الذي يصبو إليه المستثمر لذا فهو يولي أهمية بالغة لقوانين الإستثمار التي تضمن إمكانية تحويل رؤوس الأموال و عائداته ، فما الفائدة من الأرباح إن لم يكن بالإمكان تحويلها بحرية حسب رؤية المستثمر⁽²⁾، و عليه فالمستثمر الأجنبي ينحاز للدول المضيفة التي تسمح بتحويل الأرباح و رؤوس الأموال و الأجور و المرتبات إلى الدولة الأم مع فرض أقل ما يمكن من الضرائب . و في الجزائر تستفيد الإستثمارات الأجنبية من هذه الخ اضية من خلال المادة 31 من الأمر 01 - 03 التي تنص " تسفيد الإستثمارات المنجزة انطلاقاً من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرّة التحويل يسعّرها بنك الجزائر بانتظام و يتحقق من استيرادها قانوناً، من ضمان تحويل رأسمال المستثمر و العائدات الناتجة عنه . كما يشمل هذا الضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية ، حتى إن كان هذا المبلغ أكبر من رأسمال المستثمر في البداية"⁽³⁾.

4 - اللجوء للتحكيم الدولي في حالة النزاعات :

تنص المادة 17 أنه " يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده ، للجهات القضائية المختصة إلا في حالة وجود إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة و التحكيم ، أو في حالة وجود إتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى إتفاق بناء على تحكيم

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 01 - 03 ، مرجع سابق الذكر ، ص 7 .

(2) وليد لعماري ، مرجع سابق الذكر ، ص 23 .

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 01 - 03 ، مرجع سابق الذكر ، ص 8 .

خاص."

5 - ضمان عدم التمييز بين المستثمر الوطني و الأجنبي :

تنص المادة 14 على أنه " يعامل الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به

الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الجزائريون في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالإستثمار ."

6 - عدم جواز المصادرة أو التأميم :

تنص المادة 16 من الأمر 01 - 03 على أنه " لا يمكن أن تكون الإستثمارات المنجزة موضوع

مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به " .⁽¹⁾

(1) نفس المرجع الآنف الذكر ، ص 7 .

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم التعرض إليه في هذا الفصل نستنتج البيئة الإستثمارية في الجزائر أن :

الجزائر تتمتع بمؤهلات إستثمارية هامة ، خاصة منذ الألفية الأخيرة حيث إستعادت الإستقرار السياسي و الأمني و سجّلت نتائج و تحسنات إيجابية في وضعها الإقتصادي . كما نستخلص أنها تتمتع و تتوفر على موارد طبيعية عديدة من بترول و غاز طبيعي و ثروات منجمية متعددة ، بالإضافة إلى موارد بشرية كفى ذات تكلفة رخيصة . أمّا من حيث مجالات الإستثمار فالدولة وضعت عدّة برامج وسياسات لتطوير مختلف القطاعات الإقتصادية من صناعة ، زراعة ، سياحة ، البنية التحتية و هذا في مسارها لتحقيق التنمية، و التي يمكن أن تكون فرصة مهمّة للمستثمرين الأجانب للإستثمار فيها .

فيما يخص تطور التشريع القانوني الخاص بالإستثمارات الأجنبية في الجزائر فيمكن تقسيمها إلى فترتين : فترة تميزت بتقييد و رفض الإستثمار الأجنبي و التي تمتد من الستينات إلى غاية نهاية الثمانينات، حيث عملت الدولة على تضييق مجال تدخل الإستثمارات الأجنبية في الإقت صاد الوطني والقليل الموجود منه إقتصر على الإستثمار التقليدي المنحصر في مجال المحروقات و الصناعة الإستخراجية و التحويلية . و يرجع السبب إلى التخطيط المركزي و إحتكار الدولة للمجالات الحيوية للإقتصاد الوطني و السياسات التي تبنتها في هذه الفترة كالتأميم .

أما الفترة الأخرى فتميزت بالإنفتاح على الإستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لأزمة 1986 و إرتفاع الديون الخارجية للجزائر و الإستعانة بصندوق النقد الدولي الذي إشتراط عليها الإنفتاح الإقتصادي ، حيث أصدرت في هذه الفترة عدّة قوانين تصب في مجملها على قبول وجود الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تشجيع تدفقه و فتح كل مجالات الإقتصاد الوطني للإستثمار فيها، بل و أكثر من ذلك فقد منحت هذه القوانين ضمانات عديدة كحرية الإستثمار و ضمان تحويل رؤوس الأموال و الأرباح و غيرها .

إلى جانب ذلك وضعت مجموعة من الحوافز و الإعفاءات الضريبية و الجمركية و الحوافز التمويلية التي

من شأنها تشجيع و تحفيز المستثمرين الأجانب للقدوم و الإستثمار في الجزائر .

كما أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و المجلس الوطني للإستثمار كأجهزة إدارية مكلفة

بتسهيل و تخفيف إجراءات عملية الإستثمار و مساعدة و مرافقة المستثمرين الأجانب في القيام

بمشروعاتهم الإستثمارية .

الفصل الثاني :

تطور تدفق الإستثمار الأجنبي

المباشر إلى الجزائر و أثره

على التنمية الإقتصادية

تمهيد:

تقوم دراستنا في هذا الفصل على محاولة إبراز مراحل تطور الإقتصاد الوطني إنطلاقاً من التخطيط المركزي ، مروراً بمرحلة الإصلاحات الإقتصادية و مرحلة الإنعاش الإقتصادي و سنحاول تحليل و تبيان تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في كل مرحلة من هذه المراحل . كما سنحاول تبيان مدى تأثير هذه الإستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الإقتصادية في الجزائر إرتكازاً على بعض مستلزمات تحقيقها كخلق فرص العمل ، نقل التكنولوجيا ، و مدى تأثيرها على ميزان المدفوعات و على إيرادات الميزانية العمومية ، و في الأخير سنحاول تحديد مختلف العوائق التي تصادف و تقف كعقبة أمام تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر .

المبحث الأول : تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر .

إنتهجت الجزائر منذ الإستقلال سياسات متعددة سواء ما تعلق منها بتسيير الإقتصاد الوطني أو بمجال الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلا أنها تصبو في مجملها إلى تحقيق تنمية إقتصادية مت كاملة ، و عليه فإنّ عرض واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يلزمنا دراسة السياسات الإقتصادية و مختلف المراحل التي مرّ منها الإقتصاد الجزائري لمعرفة ما تضمنه من إستثمار أجنبي مباشر .

١- الإستثمار الأجنبي المباشر في ظلّ الإقتصاد الموجّه 1962 - 1989 .

بعد الإستقلال إتبعّت الجزائر سياسة إقتصادية إشتراكية تركز على التخطيط المركزي ، تهيمن الدولة من خلالها على كل المجالات الإقتصادية ، حيث قامت في البداية بفصل تبعية الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية في 29 أوت 1962 و إنشاء البنك المركزي في 13 ديسمبر 1962 ، كما إتبعّت نظام التسيير الذاتي في سنة 1963 من خلال تأميم الأراضي الزراعية في نفس السنة و تأميم المناجم سنة 1966 و تأميم البنوك . قامت بإنشاء وحدات صناعية و مؤسسات و شركات وطنية كبرى و دواوين كأداة لتنفيذ سياساتها ، و اعتمدت في أبريل 1964 الدينار الجزائري كعملة وطنية⁽¹⁾ .

١. ١ - المخططات التنموية للفترة 1967 - 1989 :

1 - المخطط الثلاثي 1967 - 1969 :

يمثل المخطط الثلاثي أول محاولة للدولة الجزائرية في وضع الأسس التي سيقوم عليها الإقتصاد الوطني، اعتماداً على الإشتراكية كمنهج لسياسة التنمويّة الشاملة و التخطيط المركزي كوسيلة لبناء إقتصاد قوي . يتمثل الهدف من هذا المخطط تحضير الوسائل المادية و البشرية و الهياكل الإقتصادية

(1) عمر يحيوي ، " الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 2002 - 2010 " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر

بسكرة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي ، 2012 - 2013 ، ص 145 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

و الإجتماعية للتكيف مع سياسة التخطيط و تحضير المخططات المقبلة⁽¹⁾. خصص لهذا المخطط مبلغ

مالي قدره 11.081 مليار دج موزعاً على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (2) : هيكل الإستثمارات في الخطة الثلاثية 1967 - 1969 :

الوحدة: مليار دج

| نسبة الإنجاز | المجموع | | 1969 | | 1968 | | 1967 | | السنوات |
|--------------|-------------------|-----------|-------------------|-----------|-------------------|-----------|-------------------|-----------|-------------------|
| | الانجاز الفعلي | التقديرات | الانجاز الفعلي | التقديرات | الانجاز الفعلي | التقديرات | الانجاز الفعلي | التقديرات | القطاعات |
| 85,9 | 1.606 | 1.869 | 680 | 688 | 618 | 612 | 303 | 569 | الزراعة |
| 87 | 4.750 | 5.400 | 2.200 | 2.450 | 1.755 | 1.750 | 798 | 1200 | الصناعة |
| 76 | 855 | 1.124 | 370 | 502 | 292 | 324 | 193 | 298 | المرافق الأساسية |
| 60,2 | 249 | 413 | 120 | 140 | 70 | 140 | 59 | 133 | السكن |
| 77 | 704 | 56 | 500 | 602 | 106 | 138 | 88 | 172 | التعليم |
| 71,6 | 103 | 127 | 56 | 66 | 33 | 33 | 14 | 28 | التكوين |
| 60 | 177 | 285 | 80 | 152 | 62 | 70 | 35 | 63 | السياحة |
| 76 | 229 | 295 | 110 | 145 | 74 | 89 | 45 | 61 | الشؤون الإجتماعية |
| 71,2 | 304 | 441 | 130 | 207 | 105 | 109 | 69 | 125 | الإدارة |
| 70 | 147 | 215 | 55 | 60 | 49 | 57 | 43 | 98 | شؤون أخرى |
| 82 | 9.124 | 11.081 | 4.301 | 5.012 | 3.174 | 3.322 | 1.652 | 2.747 | المجموع |

المصدر: عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 216 .

(1) عبد القادر بابا، " سياسة الإستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة

الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، 2003/ 2004 ، ص 216 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

يتضح لنا من خلال الجدول إستحواذ الصناعة على النصيب الأوفر بمجموع 5.4 مليار دج أي نسبة من حجم الإنفاق الإستثماري الكلي و نالت المحروقات أكبر حجم ب 2.31 مليار دج كونها تمثل المصدر الأساسي لتراكم الرأسمال ، تليها الصناعة القاعدية ب 2.2 مليار دج و 500 مليون دج للصناعات الخفيفة و 400 مليون دج لقطاع المناجم و الكهرباء . إن هذه النسب المرتفعة المخصصة لقطاع الصناعة دليل على إعطاء الهولة الأولوية لتصنيع كأساس لإحداث التنمية، بالمقابل تحصلت الزراعة على 1869 مليون دج أي نسبة (1).

2 - المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973 :

يعتبر المخطط الرباعي الأول أول خطة إقتصادية شاملة في الجزائر تعبّر عن الإرادة السياسية القوية لتنمية البلاد من خلال تجنيد موارد ضخمة لتشييد الهياكل القاعدية للإقتصاد الوطني و جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل تحقيق التنمية الإقتصادية و الإستقلال الإقتصادي (2) ، حيث تمّ في إطار هذا المخطط تفضيل الإستثمار في الصناعة الثقيلة مع إعطاء الأهمية للإستثمار في قطاع المحروقات من بترول و غاز (3).

خُصص لهذا المخطط غلاف مالي قدره 27.75 مليار دج ، و تمّ توزيعه بين القطاعات على

النحو الذي يبينه الجدول الموالي :

الجدول رقم (3): هيكل الإستثمارات في المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

(1) Mahfoud Benoune , **de la colonisation au développement post - indépendance une histoire économique et sociale de l'Algérie (1830 - 1990)** , édition L.A.I.G , 2009 , p 179 .

(2) بابا ، مرجع سابق الذكر ، ص 216 .

(3) دلال بن سميحة ، " تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية - دراسة حالة الجزائر - " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، 2012 / 2013 ، ص. 208 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

الوحدة: مليار دج

| النسبة المئوية | التقديرات | القطاع |
|----------------|-----------|--------------------|
| 45 % | 12.400 | الصناعة |
| 15 % | 4.170 | الزراعة |
| 8 % | 2.307 | المرافق الأساسية |
| 10 % | 2.720 | التعليم |
| 2 % | 587 | التكوين |
| 5 % | 1.520 | السكن |
| 3 % | 800 | النقل |
| 2,5 % | 700 | السياحة |
| 3,5 % | 934 | الشؤون الإجتماعية |
| 3 % | 762 | التجهيزات العامة |
| 3 % | 870 | التجهيزات الإدارية |
| 100 % | 27.740 | المجموع |

المصدر: عبد القادر بابا، مرجع سابق ، ص 217.

من خلال ما ورد في الجدول نلاحظ أنّ قطاع الصناعة حصل على أكبر حصة ب 12.4 مليار دج أي نسبة 45 % من التقدير الكلي للبرنامج و هذا تأكيد على رغبة الدولة في تمويل المشاريع الإقتصادية الإنتاجية خاصة الصناعة الثقيلة التي إستفادت بنحو 5.21 مليار دج و يليه قطاع المحروقات الذي تحصرّ على 4.57 مليار دج ، و الصناعة الخفيفة على 1.2 مليار دج ، و ترجع هذه الأولوية المعطاة للقطاع الصناعي خاصة الصناعة الثقيلة لتلبية إحتياجات السلع الإنتاجية في القطاعات

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

الأخرى . بالمقابل نلاحظ تهميش السلطات الجزائرية القطاع الزراعي الذي لم يخصص له إلا مبلغ 4.1 مليار دج أي نسبة 15 % من المبلغ الإجمالي مما أدى إلى نمو قطاعي غير متوازن⁽¹⁾ .

3 - المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977 :

تزامن المخطط الرباعي الثاني مع الإرتفاع المسجل في أسعار البترول التي إنتقلت من 3,25 دولار للبرميل إلى 16,20 دولار للبرميل في سنة 1973 مما ساهم في رفع حجم الإستثمارات المخصصة له إلى 110.22 مليار دج مضاعفاً بذلك أربعة مرات المبلغ المخصص للمخطط الرباعي الأول. كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية بالإضافة إلى الرفع و التثقيف من الإنتاج و التوزيع⁽²⁾.

الجدول رقم (4): توزيع الإستثمارات في المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977 :

الوحدة: مليار دج

| القطاع | التقديرات | النسبة المئوية | الإنتاج | النسبة المئوية |
|-----------------|-----------|----------------|---------|----------------|
| الصناعة | 48.000 | 44 | 65.350 | 51.7 |
| الزراعة | 12.005 | 11 | 9.224 | 7.3 |
| القطاعات الأخرى | 98.212 | 45 | 51.897 | 41 |
| المجموع | 110.217 | 100 | 126.471 | 100 |

المصدر: عمر يحيياوي ، مرجع سابق ، ص 149 .

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الأولوية دائماً من نصيب القطاع الصناعي الذي إستفاد ب 44 % من مجموع التقديرات رغم أدائه الضعيف الذي لا يتجاوز 55 % من مجموع قدراته الإنتاجية أي أنّ

(1) Benoune , op . cit , p. 185 .

(2) يحيياوي ، مرجع سابق الذكر ، ص. 149 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

المؤسسات و الشركات الإنتاجية تنتج سوى نصف الإمكانيات المرجوة منها مما يخلق عجز كبير تعمل على تغطيته الخزينة العمومية⁽¹⁾، إلا قطاع المحروقات عرف حيوية حيث إنتقل إنتاج النفط من 22.8 مليون طن إلى 63 مليون طن و الغاز الطبيعي من 300.000 طن إلى 30 مليون طن خلال 1963 إلى 1979 نظراً لرغبة الدولة في ضمان التمويل بالمصادر المحلية (إيرادات المحروقات)⁽²⁾. أما القطاعات الأخرى خاصة الزراعة فلم تتحصل إلا على 11% فقط من حجم الإستثمار الكلي مما ساهم في إتساع فجوة اللاتوازن القطاعي.

4 - المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 :

إنّ الإختلاف الكبير في حجم الإنفاق الإستثماري من مخ طط لأخر و تركيز الإستثمار في قطاع الصناعة الذي بالكاد حقق النتائج المتوقعة و تهيمش القطاعات الأخرى الذي نجم عنه نمو قطاعي غير متوازن خاصة قطاع الزراعة حيث ارتفعت الإقتناءات من السلع الغذائية من 6 % سنة 1970 إلى 41 % سنة 1980 من مجموع الواردات⁽³⁾. كما شهدت تبذير الكثير من المبالغ المالية على المؤسسات العمومية بالرغم من ضعف مردوديتها ، بالإضافة إلى لجوء الدولة للقروض الخارجية لسد العجز المالي الذي وقعت فيه⁽⁴⁾.

و هذا ما عملت السلطات الجزائرية على تداركه في المخطط الخماسي الأول الذي جاء بتوجيهات جديدة للإقتصاد بعد عقد مؤتمر الحزب الواحد د في جوان 1980 لمراجعة و تقييم السياسة التنموية الإقتصادية المتبعة و إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني بلعتماد تصحيحات ضرورية لمسار التنمية و وضع

(1) Abdelhak Lamiri , *la décennie de la dernière chance émergence ou déchéance de l'économie algérienne ?* , chihab édition , 2013 , p. 67 .

(2) Benoune , *op . cit* , p.196 188 .

(3) Boualem Chebira , *IDE et développement en Algérie* , www.scipio.ro , 29/09/2015 , 19 :03 .

(4) Lamiri , *op . cit* , p. 70 -71 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

إستراتيجية تنموية جديدة تقوم على ثلاثة محاور أساسية :

- إعادة التوازن بين القطاعات الإقتصادية بتوجيه السياسة الإقتصادية إلى القطاعات التي عرفت تأخر كقطاع الزراعة و البنى الإقتصادية و الإجتماعية و السكن .
- إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الوطنية بالفصل بين العملية الإنتاجية و العملية التوزيعية والتخصّص في الإنتاج و تقريب الإدارات من أماكن الإنتاج ، و تم تبنيها من فيفري 1981 إلى جانفي 1984 . و إعادة الهيكلة المالية منذ سنة 1983 لإيجاد حلول للمشاكل المالية و القضاء على الديون⁽¹⁾ المتراكمة عنها من الخزينة العامة للدولة .
- فتح المجال أمام القطاع الخاص بصدر القانون رق م 82-11 في أوت 1982 المتعلق بالإستثمار الخاص الوطني و الذي حدد الأهداف المنتظرة من القطاع الخاص و مجالات تدخله في الإقتصاد كما حدد سقف مساهمته في الإستثمار⁽²⁾.

رُصد للبرنامج الخماسي الأول غلاف مالي قدر بنحو 459.21 مليار دج و وجه أساساً إلى

إستيعاب التأخر في بعض القطاعات الإقتصادية كالزراعة و القطاع الإجتماعي من سكن ، صحة و

تعليم . و تمّ توزيع النسب المالية في هذا المخطط على النحو الذي يبيئه الجدول التالي :

الجدول رقم (5): حجم الانفاق الكلي للمخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 :

الوحدة مليار دج

| القطاعات | عدد البرامج | تكلفة البرامج | الترخيص المالي | النسبة المئوية |
|----------|-------------|---------------|----------------|----------------|
|----------|-------------|---------------|----------------|----------------|

(1) Mourad Ouchichi , **les fondements politiques de l'économie rentière en Algérie** , Béjaia : editions Delic, 2014 , pp 101 - 103 .

(2) Rachid Boujima , **économie du développement de l'Algérie 1962 - 2010 : des contraintes majeurs du développement et des tares de la logique rentière** , Alger : dar el khaldounia , ed.1 , 2011 , p 174 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

| | | | | |
|-----------------|-------|-------|-------|---------|
| الصناعة | 153,8 | 236,6 | 174,5 | 43,55 % |
| الزراعة | 41,6 | 59,4 | 47,1 | 11,75 % |
| القطاعات الأخرى | 168,2 | 264,4 | 179 | 44,7 % |
| المجموع | 363,6 | 560,5 | 400,6 | 100 % |

المصدر: عبد القادر بابا ، مرجع سابق ، ص 220 .

نلاحظ أنه لم يعطى للقطاع الزراعي الحجم المرجو حيث أن ه لم يتحصل إلا على 11,7 % من الحجم الإستثماري الكلي مقابل 15 % في المخطط الرباعي الأول 1974 - 1977 و هذا ما ساهم في ارتفاع واردات المواد الإستهلاكية لاسيما مع ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي إلى 3,2 % سنوياً .

عرف حجم الإستثمارات المخصّصة للسكن تطور ملحوظ و سجّل نسبة 15 % من الميزانية الكلية للبرنامج و الذي نتجّم ببناء حوالي 400.000 مسكن بين 1980 - 1984 . كما تمّ تسجيل نسبة نمو إقتصادي تقدر ب 5 % ما بين سنوات 1981 و 1985 . بالإضافة إلى ذلك تزامنت هذه الفترة تطبيق سياسة " من أجل حياة أفضل " الرامية لإشباع المتطلبات الإجتماعية للسكان في حين أنّ القدرات الإنتاجية و الزراعية غير كافية لسد الطلب مما استلزم الإستعانة بالإستيراد الكثيف ما بين 1,25 و 2⁽¹⁾ مليار دولار من مواد واسعة الإستهلاك .

بالإضافة لذلك و من أجل القضاء على العجز الذي تعاني منه المؤسسات و الشركات العمومية الكبرى قامت السلطات الجزائرية بتقسيم هذه الأخيرة إلى عدد من الشركات العمومية أصغر قياساً و أسهل إدارة و أكثر تخصصاً ، إذ قسمت خلاله 50 مؤسسة عمومية إلى 300 مؤسسة جديدة . و من ثم قامت بإعادة الهيكلة المالية ابتداءً من 1983 للحد من العجز المالي الذي ألت إليه المؤسسات العمومية نتيجة

(1) Ouchichi , op . cit , p 106 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

تراكم الخسائر وتضخم حجم القروض .⁽¹⁾ بعد ذلك أصدر المشرع الجزائري قانون 88 / 01 المتعلق بليستقلالية المؤسسات العمومية الذي يمنح إدارة هذه المؤسسات حرية التسيير و إلتخاذ القرارات و التمويل مع إبقاء الملكية (الأسهم) للدولة 100 % التي تسييرها هيئات متخصصة تسمى صناديق المساهمة⁽²⁾.

5 - المخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989 :

جاء المخطط الخماسي الثاني تحت شعار " العمل و الصرامة من أجل ضمان المستقبل " و من أولوياته تنظيم الإقتصاد الوطني ، تطوير قطاع الفلاحة و الرّي و تقليل الإعتماد على الخارج كما ركز على تنمية قطاع الهياكل الأساسية الإقتصادية و الإجتماعية⁽³⁾. و الجدول التالي يبين ذلك :

الجدول رقم (6) : توزيع إستثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989 :

الوحدة: مليار دج

| القطاع | التقدير | نسبة تقدير كل قطاع | الإنتاج | معدل الإنتاج | نسبة الإنتاج الكلي |
|---------------------|---------|--------------------|---------|--------------|--------------------|
| الفلاحة و الرّي | 79 | % 14,36 | 42,3 | 53,54 | % 11,42 |
| الصناعة | 174,2 | % 31,67 | 85,5 | 49,08 | % 23,08 |
| القطاع الشبه المنتج | 40,65 | % 7,4 | 24,46 | 60,17 | % 6,6 |
| الهياكل الأساسية | 256,15 | % 46,57 | 218,22 | 85,2 | % 58,9 |
| المجموع | 550 | % 100 | 370,5 | 67,36 | % 100 |

المصدر : سمير يحيوي ، مرجع سابق ، ص 178 .

(1) أمين عليوش ، " أثر تأهيل المؤسسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2006-2007 ، ص 55 .

(2) يحيوي ، مرجع سابق الذكر، ص 151 - 152 .

(3) سمير يحيوي ، " العولمة و تأثيرها على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية حالة الجزائر " ، رسالة ماجستير غير منشورة ،

جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، تخصص تحليل إقتصادي ، 2004/2005 ، ص 174 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

من خلال الجدول يتضح لنا مواصلة الدولة نفس وتيرة المخطط الخماسي الأول حيث أعطت الأولوية للهياكل الأساسية الإقتصادية و الإجتماعية بتخصيص لها مبلغ مالي قدره 256,15 مليار دج و بلغت نسبة الإنجاز فيه 85,2 % أي بقيمة 218,22 مليار دج . يليه قطاع الصناعة الذي بلغت نسبة الإنجاز فيه 49,08 % أي ما يعادل 85,5 مليار دج من إجمالي التقدير المخصّص له 174,2 مليار دج ، ثم الزراعة التي كانت نسبتها ضعيفة جداً مقدرة ب 79 مليار دج و 11,42 % من الإنجاز الفعلي الإجمالي . ويأتي في الأخير القطاع الشبه المنتج الذي يضم السياحة، المواصلات و التخزين و التوزيع بالتقدير الأدنى 40,50 مليار دج و ب 6,6 % كنسبة إنجاز فعلي كلي .

لم تحقق الأهداف المسطرة في هذا المخطط و الدليل على ذلك التفاوت بين تقديرات كل قطاع و نسبة إنجازها الفعلية و يرجع السبب في ذلك إلى الوضعية المتدهورة للإقتصاد الوطني التي سبق الإشارة إليها في المخطط الخماسي الأول و ما زاد الطين بلة الأزمة العالمية في منتصف الثمانينات و تراجع أسعار البترول و انخفاض قيمة الدولار مما أحدث نكسة عنيفة أثّرت على الصادرات و الواردات من (1) المحروقات و التي تمثل 97 % من مداخيل الإقتصاد الوطني حيث تراجعت الصادرات ب 55 % ما بين 1984 و 1987 و الواردات ب 54 % و انخفاض قيمة الدينار الجزائري أمام فقدان الدولار 50 % من قيمته مما أدى إلى ضعف و شلل في الإقتصاد الوطني بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة و تراجع القدرة الشرائية للمواطنين التي ولّدت أزمة داخلية مترجمة في أحداث 8 أكتوبر 1988 .

و عليه يمكن القول أنّ مسار التنمية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1989 عرف مرحلتين فالفترة الأولى شهدت ظهور نخبة سياسية ذات مبادئ إشتراكية و التي ركّزت على

(1) Fatiha Talahite , " réformes et transformations économiques en Algérie " , rapport en vue d'obtention du diplôme habilitation à diriger des recherches , université paris 13- nord : UFR de sciences économiques et gestion , 2010 , p 16 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

التخطيط المركزي وسيطرة و تعظيم دور الدولة في كل المجالات و جعلت منها المركز المخطط و الهيئة المتخذة القرارات و الجهة الممولة للإستثمارات و الفاعل المنفذ لها مما تولد عنه أفات سلبية كالبيروقراطية، سوء التسيير، تخلف في معظم القطاعات نتيجة تركيز السياسة التنموية على الصناعة و الإنفاق الكثير للدولة دون البحث عن تقييم البرامج و دراسة النتائج . أما الفترة الثانية تمثلت في وصول نخبة جديدة إلى سدة الحكم و التي غيرت من مسار السياسة التتم وية فبعدها كانت ترتكز على القطاعات الإنتاجية في الستينات و السبعينات أصبحت ترتكز في الإدارة و الخدمات و بناء الهياكل الأساسية الإقتصادية و الإجتماعية . و تعتبر الأزمة العالمية للبترو ل 1986 بمثابة المؤشر الذي أظهر إختلال و فشل الإستراتيجية التتم وية المتخذة في هذه الفترة بالإضافة إلى نفاص أخرى متعلقة بسوء التسيير و المركزية الشديدة في إتخاذ القرارات و التي أدت إلى أزمة سياسية ، إقتصادية و إجتماعية خانقة ألزمت الدولة القيام بإصلاحات عاجلة لإحتواء الأوضاع المتدهورة .

٢.١ - تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة المخططات التنموية 1967- 1989 :

إنّ حداثة إستقلال الدولة الجزائرية جعل من رؤية الإستثمار الأجنبي المباشر كإمتداد للإستعمار و مساس بالسيادة الوطنية و وسيلة لنهب الثروات و تحويلها و تكريس التبعية و التخلف ⁽¹⁾. ففي الفترة الممتدة من 1967 - 1989 شهدت صدور عدّة قوانين تهتم بالإستثمارات الأجنبية المباشرة و التي كانت تارة طاردة لها خاصة تلك التي تنص على التأميم و إحتكار الدولة للقطاعات الإستثمارية و تارة مشجعة و مسايرة لمتطلبات الإستثمار الأجنبي المباشر نظراً لنقص الجزائر و عدم توفرها على الخبرة و التكنولوجيا المتطورة خاصة في مجال البحث عن البترول إستخراجه و تحويله . و عليه فإنّ معدل تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة اختلف من فترة إلى أخرى و هذا ما سنتعرض إليه بالتفصيل فيما يلي.

1 - تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة 1963 - 1966 :

(1) بن سميّة ، مرجع سابق الذكر، ص 219 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

جاء في الميثاق الصادر عن إجتماع طرابلس في جوان 1962 " إن وجود الرأس المال الخاص الأجنبي مرغوب فيه في حدود بعض الشروط : يجب أن يكون مكتمل في إطار شركات مختلطة و نقل الأرباح يجب أن يكون منظم مع السماح بإعادة إستثمار جزء من الأرباح ⁽¹⁾ ما يعني أنه تمّ الإعتراف إمكانية الإستعانة بللإستثمار الأجنبي المباشر في العملية التنموية لكن بشروط محددة ، كما حدد أيضاً شكله و الذي يقتصر فقط على الإستثمار الأجنبي المباشر في إطار شركة مختلطة . و عليه ففي إطار قانون 1963 المتعلق بالإستثمارات أعطت الدولة الجزائرية حرية الإستثمار للأشخاص المعنوية و الطبيعية الأجنبية و منحت لها مجموعة من الضمانات والإمتيازات كحرية التنقل ، ضمان التعويض في حالة التأميم و المساواة أمام القانون فيما يخص الأحكام الضريبية ⁽²⁾. إلا أنّ هذا لم يساهم في تسجيل إستثمارات أجنبية كون إهتمامات الدولة في هذه الفترة إنصبّت في إستعادة ثرواتها و القيام بالتأميمات . كما أنّها لم تبادر بدراسة الملفات المودعة لديها بخصوص الإستثمار و هذا دليل على عدم إهتمامها بالإستثمارات الأجنبية المباشرة⁽³⁾.

أما في إطار قانون 1966 فقد أولى المشرع الجزائري الأولوية للإستثمارات الوطنية التي تقوم بها الدولة و نصّ على إحتكارها للمجالات الحيوية للإقتصاد الوطني و قيّد الإستثمارات الأجنبية المباشرة بحصر مجال إستثمارها في القطاعين الصناعي و السياحة مع شريطة الحصول على الرخصة المسبقة من قبل السلطات الإدارية ⁽⁴⁾ و بذلك يلغي حرية الإستثمار الواردة في قانون 1963 كما ينص على اللجوء إلى المحاكم الجزائرية في حالة النزاع و هذا ما يتنافى مع إرادة المستثمرين الأجانب. وعليه لم

(1) Boudjema , op . cit , p 168 .

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 63-277 ، مرجع سابق الذكر ، ص 774 .

(3) حمدي فلة و حمدي مريم ، " الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : بين التحفيز القانوني و الواقع المعيق " ، مجلة الفكر، العدد 10، ص 335.

(4) الجمهوريّة الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 66-284 ، مرجع سابق الذكر ، ص 1204 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

تتجح القوانين الصادرة في هذه الفترة في إستقطاب المستثمرين الأجانب كونها كانت تنص على التأميم و التقييد من حرية إستثمارها إضافة إلى الخضوع للمحاكم الجزائرية في حالة النزاعات . كما أنّ الدولة لم تبدي أي رغبة أو نية للسماح للإستثمارات الأجنبية المباشرة في التدخل في الإقتصاد الوطني.

2 - واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة السبعينات 1967 - 1980 :

إنّ الإستراتيجية التي تبنّتها الدولة الجزائرية منذ 1967 و التي أكّدت على ضرورة التركيز على التصنيع كأساس للنهوض بالإقتصاد الوطني و إعتباره القطاع الوحيد القادر على تحديث و تطوير البلاد بطريقة سريعة⁽¹⁾، مما تطلب تقنيات عالية و تكنولوجيا متطورة من حيث الآلات و المعدّات و كيفية تسييرها الأمر الذي إستلزم الإستعانة بالخبرات الأجنبية في هذا المجال خاصة بعد تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 في إطار الأمر 71 - 22 الذي منح السيطرة لسونطراك الشركة الوطنية المكلفة بنقل و تجارة المحروقات و حدد نسبة مشاركة الرأسمال الأجنبي في عملية البحث عن الوقود السائل و إستغلاله ب 49 % و الشركة الوطنية سونطراك ب 51 % على الأقل⁽²⁾. و عليه فإنّ معظم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في فترة السبعينات تنصب في مجال المحروقات الذي كان تابع لقطاع الصناعة.

الجدول رقم (7): تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة 1970 - 1980 :

الوحدة : مليون دولار

| السنة | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 | 1980 |
|--------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| التدفق | 80 | 1 | 41 | 51 | 358 | 119 | 187 | 178 | 135 | 26 | 349 |

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD .

(1) Talahite , op. cit , p. 16 .

(2) Talahite , Ibid .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر سجل أضعف تدفق له سنة 1971 (1 مليون دولار) و هذا راجع لقرار الدولة بتأميم المحروقات، ليعاود الإرتفاع تدريجياً ليسجل خلال الفترة 1972- 1980 تدفقاً ما يقارب 1525 مليون دولار و هذا نتيجة ظهور نحو 20 شركة مختلطة الإقتصاد نذكر منها شركة الحديد و الصلب في عنابة و شركة "المول" للميكانيك ، أما في مجال المحروقات فقد أنشأت 14 شركة مختلطة ، 8 منها في مجال خدمات البترول و 3 شركات متخصصة في إنجاز المصانع، 2 في الهندسة المدنية و واحدة في تطوير الهياكل القاعدية للتوزيع . ويرجع أصل المستثمرين الأجانب المشاركين مع سوناطراك إلى 6 شركات من الولايات المتحدة الأمريكية، و 3 شركات إيطالية ، شركتين من ألمانيا الشرقية و شركتين فرنسيتين و شركة رومانية⁽¹⁾. و حسب تقرير الإستثمار الأجنبي المباشر الذي أعدّه برنامج الخدمات الإستشارية للإستثمار الأجنبي التابعة لمؤسسة التمويل الدولية فإنّ الجزائر تأتي في المرتبة الأخيرة من بين لائحة أكبر 12 بلداً نامياً متلقياً للإستثمار الأجنبي المباشر ما بين 1970 - 1979 . و يُرجع هذا التقرير الإنخفاض المسجّل في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الستينات و السبعينات إلى الحواجز و القيود التي وضعتها الدول النامية أمام الإستثمار الأجنبي المباشر للتحكّم في تدفقه من خلال تقييد قوانين الإستثمار وفق العناصر التالية : الحظر الصريح على الإستثمار في صناعات مختارة أي أنّ الدولة هي التي تحدد مجالات الإستثمار التي يمكن للمستثمر التدخل للإستثمار فيها ، إشتراطات الحصول على الموافقة الرسمية أي إلزامية الحصول على الموافقة و التصريح من السلطات المعنية بتسيير الإستثمارات ، معايير غامضة بشأن الموافقة ، الضرائب الباهضة و القيود التي تفرض على حصة الشركة الأجنبية في الرأس⁽²⁾

(1) شناق ، مرجع سابق الذكر ، ص 111 .

(2) برنامج الخدمات الإستشارية للإستثمار الأجنبي ، الإستثمار الأجنبي المباشر ، ط 1 ، واشنطن : مؤسسة التمويل الدولية ، 1998 ، ص17

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

المال و يعنى بها وضع حدود أو حصة مشاركة المستثمر الأجنبي في المشروع الإستثماري . و كما سبقنا القول فإنّ الجزائر على غرار هذه الدول النامية وضعت حواجز قانونية أمام الإستثمار الأجنبي المباشر مما أدى ضعف تدفقها .

3 - تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة 1981 - 1989 :

عرفت هذه الفترة تغيير في النخبة السياسية الحاكمة بوفاة الرئيس " هواري بومدين " وصول الرئيس " شادلي بن جديد " إلى الحكم ، هذا الأمر شمله تغيير في التوجهات و السياسات الهادفة لتحقيق التنمية الإقتصادية و التي باشرت بها النخبة السياسية الجديدة بعد عقد مؤتمر الحزب الواحد في 1981 لتقييم الخطة التنموية المتبعة و الذي أعلن عن فشل سياسة التخطيط المركزي في إحداث التنمية الإقتصادية و لذلك تقرّر تدبّي مجموعة من الإصلاحات و التي من بينها العمل على إسترجاع التوازن القطاعي بترجيح الكفة للإستثمار في القطاعات التي عرفت ركوداً و تهميشاً ، كما بادرت بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية و تقرّر فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني .

إنّ التغييرات و الإصلاحات التي بادرت بها الحكومة الجديدة شملت كذلك الإستثمارات الأجنبية المباشرة و هذا بإصدار المشرع الجزائري للأمر 82 - 13 المتعلّق بإنشاء و سير مؤسسات الإقتصاد المختلط و الأمر 86 - 13 المعدّل و المتمّم له و الذي كان يهدف في الأساس إلى ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر في إطار الشركات المختلطة و تعميم قاعدة 51 % و 49 % على كل الإستثمارات الأجنبية بعدما كانت تقتصر في السابق على قطاع المحروقات فقط⁽¹⁾. و عليه فإنّ هذا القانون زاد من تقييد الدولة للإستثمارات الأجنبية المباشرة بحصر حصة مساهمة هذه الأخيرة في رأسمال الشركة في حدود نسبة 49 %.

الجدول رقم (8) : حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة 1981 - 1989 :

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 86 - 13 ، مرجع سابق الذكر ، ص

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

الوحدة : مليون دولار

| السنة | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|--------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| التدفق | 13 | -54 | 0 | 1 | 0 | 5 | 4 | 13 | 12 |

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD .

من خلال الجدول نلاحظ أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر في سنة 1981 تراجع بشكل كبير مقارنة بسنة 1980 أين سجّل 349 مليون دولار و يرجع هذا لقرار الدولة بشراء حصة المستثمرين الأجانب منذ 1980 بعدما عرفت أنهم لا يلتزمون بنقل المعرفة إذ يقومون بعزل الإطارات الجزائرية جانباً⁽¹⁾، كما سجّل نسب منعدمة سنتي 1984 و 1985 و يرجع السبب لتحديد قانون الإستثمار لسنة 1982 حصة مساهمة الإستثمار الأجنبي في الشركة في حدود 49 % و مواصلة إهتمام الدولة بالإصلاحات التي بادرت بها في المخططين الخماسي الأول و الثاني ، فمن سنة 1982 إلى سنة 1986 لم يسجّل سوى إستثمارين مشتركين⁽²⁾، إلاّ أنّها سجّلت تدفق 34 مليون دولار ما بين 1986 و 1989 و هذا لأمرين فالأول يرجع لصدور الأمر 86 - 13 المعدّل و المتمّم للأمر 82 - 13 المتعلق بإنشاء مؤسسات الإقتصاد المختلط و الذي يخول للشركات الأجنبية إمكانية مشاركته في إتخاذ بعض القرارات و التدخل في عملية تسيير المشروع الإستثماري و السبب الثاني يرجع لصدور القانون 86 - 14 الصادر في 19 أوت 1986 الخاص بالبحث و التنقيب عن البترول الذي نتج عنه إبرام أكثر من 56 عقداً مع شركات نفطية من 19 دولة⁽³⁾ .

و عليه يمكن القول أنّ تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظلّ المخططات التنموية

(1) Bernard Bellon et Ridha Gouia , **investissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen** , Paris : ed economica , 1988 , p 116 .

(2) *Ibid* , p 116 .

(3) شهرزاد زغيب ، " الإستثمار الأجنبي المباشر واقع و آفاق " ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 8 ، 2005 ، ص 11 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

1967 - 1989 يمكن وصفها بالضعيفة و تتميز بغياب شبه كلي للإستثمار الأجنبي المباشر حيث سجّلت طيلة 22 سنة تدفق ما يقارب 1573 مليون دولار و هي نسبة جدّ ضئيلة و يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى غياب الإرادة السياسية فمجمّل القوانين الصادرة في هذه الفترة ترمي إلى تعزيز الإستثمارات الوطنية و إحتكار الدولة للمجالات الإقتصادية و بالمقابل تقييد الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال القيام بالتأميمات أو بقبيل من حريتها الإستثمارية من خلال إخضاعها لنظام الشركات المختلطة مع المؤسسات العمومية و تحديد نسبة مشاركتها في الرأس المال ب 49 % أو من خلال إخضاعها للقضاء الجزائري في حالة النزاعات و هذا يولد تخوف لدى المستثمرين الأجانب و من جهة أخرى يمكن إرجاع السبب كذلك إلى النظرة السائدة حول الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه مساس بالسيادة الوطنية و وسيلة للهيمنة الأجنبية على الإقتصاد الوطني و تركز من تبعيته للخارج لاسيما أنّ الجزائر دولة حديثة الإستقلال ، كما أنّ حضور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تقليدي يقتصر فقط على قطاع المحروقات .

٢ - تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة الإصلاحات الإقتصادية 1990 - 2000 :

إنّ الوضعية الصعبة التي آل إليها الإقتصاد الوطني نتيجة من عدم الوصول إلى النتائج و الأهداف المتوقع تحصيلها في المخططات التنموية ، و عدم قدرة السياسات الإجتماعية المتبناة على إستيعاب و سدّ حجم إحتياجات و طلب المواطنين ، و تراجع قدرة الدولة على توفير مناصب الشغل مع الإرتفاع المسجّل في نسبة البطالة و المردودية الإنتاجية المنخفضة للمؤسسات العمومية و العجز المالي الذي تعاني منه و عدم قدرة الدولة على تغطيته بعد تراجع أسعار المحروقات و فشل السياسة الزراعية المتبناة و إرتفاع النمو الديمغرافي ، تفاجئ الإقتصاد الوطني بالأزمة البترولية لسنة 1986 التي أدت إلى إنخفاض إيرادات المحروقات و تلتها الإحتجاجات الشعبية المطالبة بالعدالة الإقتصادية و الحريّة السياسية

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

في أكتوبر 1988 . و على إثر هذه الأوضاع و الضغوطات تقرّر تبنيّ دستور جديد سنة 1989 و الذي يكرس التعددية السياسية و الحزبية و الإنفتاح الإقتصادي .

٢ . ١ - الإصلاحات الإقتصادية :

ترجع الإصلاحات في الجزائر إلى توجيهات رئيس الحكومة " مولود حمروش " و قدمى الإدارة الجزائرية " حيدوسي " و بولخلا " و إلى مجموعة من الإطارات و مديري القطاع العام من بنكيين، رؤساء مؤسسات ، ماجسترا ، موثقين و ساندكال ،⁽¹⁾ الهادفة لوضع حد للنمط الإشتراكي و التحوّل إلى نمط إقتصاد السوق من خلال إقامة مجموعة من الإصلاحات و التغييرات العميقة لإدماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي و التي صاحبها تنفيذ برنامج صندوق الدولي . و من بين هذه الإصلاحات نذكر :

1 - إصلاح القطاع العام و خصوصته :

باشرت الجزائر خصوصة أولية في 1994 من خلال المواد 24 و 25 من قانون المالية التكميلي لنفس السنة الذي سمح للمؤسسات العمومية التنازل عن الأصول و فتح رأسمالها في حدود 49 % للمتعاملين الخواص الوطنيين و الأجنبيين . أما في 1995 تمّ المصادقة على الأمر 95 - 22 الصادر في أوت 1995 المتعلق بخصوصة المؤسسات (الخوصصة الكلية) إستناداً لمبدأ " إما أن تمر أو تُحل " .⁽²⁾

2 - تحرير التجارة الخارجية :

في ظل نظام التخطيط المركزي كانت الدولة تحتكر و تستحوذ على التجارة الخارجية بصفة كلية فالصادرات و الواردات كانت تمر و تراقب من طرف المؤسسات العمومية التابعة للدولة⁽³⁾ و في بداية

(1) Ouchichi , op . cit , p 127 .

(2) Boudjema , op . cit , p 203 .

(3) Ouchchi , op . cit , p 175 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

التسهيلات ظهرت عدة نصوص قانونية مكرسة لهذا الإصلاح و هذا ما نلتمسه من خلال قانون النقد والقرض 90 - 10 الذي رفع القيود عن الإستثمارات الخارجية و أعطى حرية الإستثمار للمستثمرين الخواص المحليين و الأجانب، كما تم وضع حد لإحتكار الدولة للتجارة الخارجية في 13 فيفري 1991 بصدر المرسوم التنفيذي 91 - 37 المتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية⁽¹⁾، حيث أصبح بإمكان كل مؤسسة أو شركة و كل شخص طبيعي أو معنوي ، منتجين أو تجار جملة التدخل لإستيراد أو تصدير البضائع التي لا تكون محل حظر⁽²⁾.

3 - الإصلاح المالي و البنكي :

في السابق كانت المنظومة المالية تسيير من قبل عدة مراكز قرار : البنك المركزي للجزائر ، الخزينة العمومية، الحكومة عن طريق الوزارة المالية⁽³⁾ و كإصلاح تم إنشاء مجلس النقد و القرض الهيئة المالية المكلفة بتوفير إحتياجات الصرف و القرض⁽⁴⁾. أما الإصلاح البنكي فتجسد في وضع بنك الجزائر في أعلى الهرم التنظيمي ، و إلغاء دعم و قابلية الحصول على القروض للبنوك و تدخل مجلس النقد والقرض في رقابة تطابق العمليات البنكية و مدى تحقيقها للربحية⁽⁵⁾. كما تم إنشاء بنوك متخصصة حسب القطاعات الإقتصادية كبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR الذي أسندت إليه مهمة تمويل القطاع الفلاحي ، بنك التنمية المحلية الذي يتولى مهمة تمويل التجارة الخارجية و المؤسسات المالية المحلية ، البنك الخارجي الجزائري الذي يختص في تمويل قطاعي الطاقة و النقل البحري ، و البنك الوطني الجزائري مهمته تمويل قطاع الصناعات الثقيلة و النقل ، و أخيراً القرض الشعبي الجزائري

(1) كربالي بغداد ، " نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر " ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8 ، 2005 ، ص 6 .

(2) بن سمينة ، مرجع سابق الذكر، ص 254 .

(3) Ouchichi , op . cit , p 172 .

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون 90-10 ، مرجع سابق الذكر .

(5) Ouchichi , op . cit , p 173 .

يختص في تمويل قطاع الصناعات الخفيفة و قطاع الخدمات .⁽¹⁾

4 - فتح المجال أمام القطاع الخاص و الإستثمار الأجنبي :

إنّ من أهم أجزاء برنامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر هو إفساح المجال أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي للمساهمة في تحقيق التنمية الوطنية المنشودة ، بعدما عجز القطاع العمومي عن تحقيقها بمفرده ، و تدعم هذا المجال بصدور قانون النقد و القرض 90 - 10 الذي شمل جوانب عديدة في مجالات التسيير و القرض و الإستثمار و بصدور المرسوم 93 - 12 الصادر في 1993 المتضمن ترقية الإستثمار و الذي منح مزايا و ضمانات عديدة للمستثمرين و الذي تم بموجبه إنشاء وكالة ترقية الإستثمار APSI المكلفة بتسيير الإستثمارات الأجنبية و المحلية .⁽²⁾

٢ . ٢ - حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة الإصلاحات الإقتصادية 1990 - 2000:

إستثمرت الجزائر مبالغ مالية معتبرة في إطار المخططات التنموية من 1962 إلى غاية 1989 و لم تستعن بالإستثمارات الأجنبية بل إكتفت بالإعتماد على مواردها المحلية ، إلا أنها غيرت من سياستها تجاه الإستثمار الأجنبي مع بداية التسعينات و يرجع السبب إلى :

- أزمة 1986 و عدم قدرة الدولة بالإعتماد على مواردها المالية المحلية و ارتفاع مديونيتها

الخارجية مما صعب من مهمة تحقيق التنمية لذا كان الإستعانة بالإستثمار الأجنبي كمصدر تمويل أصبح أمر لا غنى عنه .

- نقص الدولة للخبرة و التقنية و التكنولوجيا الحديثة و هذا ما أدى إلى فشل السياسات التنموية لذا

أصبحت الإستعانة بالإستثمار الأجنبي المباشر في هذا الخصوص أمر لا بد منه خاصة بعد تغيير مسار

(1) بن سميّة ، مرجع سابق الذكر ، ص 228 - 229 .

(2) كمال مرداوي ، " الإستثمار الأجنبي المباشر و واقع سياسات تهيئة بيئة الإستثمار في الجزائر " ، الملتقى الدولي للسياسات الإقتصادية ،

جامعة تلمسان ، 2013 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

التنمية و التطور و توجيهه إلى قطاع الهياكل القاعدية و الإتصالات و هذا لن ينجح إلا بمساعدة الإستثمارات الأجنبية .

الجدول رقم (9): تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة الإصلاحات الإقتصادية 1990-2000:

الوحدة : مليون دولار

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|--------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| التدفق | 40 | 80 | 30 | 0 | 0 | 0 | 270 | 260 | 607 | 292 | 280 |

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD .

فتحت السلطات الجزائرية الطريق للإستثمارات الأجنبية بكل أشكال مساهمتها في التنمية الإقتصادية في الجزائر و شجعت كل أشكال الشراكة الأجنبية ، و لهذا الغرض كان التعديل القانوني أول خطوة لتحقيق ذلك حيث جاء في قانون النقد و القرض 90 - 10 رغم أنه ليس بقانون خاص بالإستثمار تأكيد دعم الدولة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية و تشجيع دخولها حيث تلقى مجلس النقد و القرض 300 طلب مشروع إستثماري و أعتمد 202 مشروع من بينها 184 مشروع أجنبي⁽¹⁾ موزعة على الشكل التالي:

الجدول رقم (10) : طبيعة الإستثمارات الأجنبية في الجزائر 1990 - 1992 :

| نوع المشروع | عدد المؤسسات | النسبة % |
|-----------------------------|--------------|----------|
| مؤسسة أجنبية | 25 | 14 |
| مؤسسة مشتركة مع مؤسسة خاصة | 106 | 58 |
| مؤسسة مشتركة مع مؤسسة وطنية | 53 | 28 |
| المجموع | 184 | 100 |

المصدر: حنان شناق ، مرجع سابق الذكر ، ص 113 .

(1) شناق ، مرجع سابق الذكر ، ص 113 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

من خلال الجدول نستنتج أن المستثمرين الأجانب يفضلون الشراكة مع القطاع الخاص بتأسيس شركات متوسطة و صغيرة الحجم تتخصص غالباً في الصناعة الصيدلانية و البتروكيمياوية . و بعد ذلك صدر القانون 93 - 12 المتعلق بترقية الإستثمارات و الذي هدف لتوفير البيئة القانونية و المؤسسية و التنظيمية و إنشاء وكالة ترقية الإستثمار كهيئة مكلفة بتسيير الإستثمارات تعمل تحت وصاية الحكومة ، كما أدرج ضمانات عديدة من شأنها جذب الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر . إلا أنّ المرحلة التي صدر فيها هذا القانون عرفت تدهور الوضع السياسي و الأمني بسبب الخلافات على السلطة منذ 1991 و التي هزّت من ثقة المستثمر الأجنبي لتسجل تدفقات معدومة سنوات 1993 ، 1994 و 1995 مما أدى إلى نقص التمويل الخارجي و نفور المستثمرين الأجانب من الإستثمار في الجزائر رغم الإمتيازات و التسهيلات التي قدمتها و ما زاد الوضع حدة تصنيف الجزائر ضمن الدول ذات درجة المخاطرة جداً و الإعلام الغربي الذي كان يعطي نظرة أمنية سيئة للعالم عن الوضع في الجزائر⁽¹⁾.

و ببدء عودة الإستقرار إلى الجزائر منذ 1996 و إكمال بناء مؤسساتها السياسية منذ 1995 حين أنتخب الرئيس " ليمين زروال " كرئيس للجمهورية شهد الإستثمار الأجنبي المباشر مستويات تدفق قياسية خلال الفترة 1996 - 2000 لتقدر القيمة التراكمية ب 1709 مليون دولار .

الجدول رقم (11) : تطور المشاريع المصروفة بالشراكة و الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة

2000 - 1996

الوحدة : مليون دج

| السنوات | عدد المشاريع | النسبة | قيمة الإستثمار | النسبة |
|---------|--------------|--------|----------------|--------|
| 1996 | 49 | 15,7 | 16810 | 12,40 |

(1) عمار زردة ، " محددات القرار الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة منتوري قسنطينة ،

كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، فرع الإدارة المالية ، 2007/2008 ، ص 246 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

| | | | | |
|-------|--------|------|-----|---------|
| 15,72 | 21317 | 18,5 | 59 | 1997 |
| 13,94 | 18902 | 16 | 51 | 1998 |
| 19,69 | 26699 | 19 | 60 | 1999 |
| 38,13 | 51826 | 31 | 100 | 2000 |
| 100 | 135554 | 100 | 319 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماً على معطيات : كريمة فرحي ، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين ، تركيا ، مصر و الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر -3- ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، فرع نفود مالية ، 2013/2012 ، ص 335 .

بلغ عدد المشاريع المصرحة في هذه الفترة 319 مشروعاً بحجم تدفق يصل إلى 135.554 مليون دج و هو مبلغ جد ضعيف لكن يبقى الأفضل مقارنة بالفترات السابقة ، كما نلاحظ أنّ حجم و القيمة المالية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في تزايد مستمر من سنة لأخرى و هذا دليل على الأثر الإيجابي للإستقرار السياسي و الأمني على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و سجّلت أعلى تدفق لها سنة 2000 نتيجة دخول شركة أوراسكوم المصرية للإستثمار في مجال الإتصالات⁽¹⁾.

الجدول رقم (12): توزيع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1998 -

2000 حسب أهم 10 الدول المستثمرة :

الوحدة : مليون دولار

| 2000 | | 1999 | | 1998 | | السنوات الدول |
|------|---------|------|---------|------|---------|------------------|
| % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | |
| 47 | 205.664 | 30,8 | 89.882 | 42,4 | 257.891 | الولايات المتحدة |
| 11,2 | 49.472 | 47 | 137.460 | 12,7 | 76.656 | فرنسا |
| 15 | 66.509 | 2,8 | 7.836 | 3,3 | 20.062 | ألمانيا |

(1) Conférence des nations unies sur le commerce et le développement , examen de la politique d'investissement , New York et Genève : nations unies , 2004 , p 17 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

| | | | | | | |
|-----|--------|-----|--------|------|--------|----------|
| 3,2 | 14.262 | 0,6 | 2001 | 6 | 36.015 | بريطانيا |
| 2 | 9.262 | 4,1 | 11.800 | 15,4 | 92.820 | إيطاليا |
| 8,2 | 35.596 | 5,5 | 16.373 | 2,7 | 16.209 | إسبانيا |
| 1 | 4.484 | 0,3 | 571 | 2,5 | 14.648 | بلجيكا |
| 0,2 | 1.308 | 0,3 | 623 | 0,5 | 2.812 | هولندا |
| 4,8 | 21.092 | 1 | 2787 | 2,8 | 16.248 | اليابان |
| 0 | 100 | - | - | 0 | 51 | مصر |

المصدر: : Conférence des nations unies sur le commerce et le développement , examen de la politique d'investissement , nations unies , New York et Genève , 2004 , p12 .

ما يمكن إستنتاجه من الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستثمر أجنبي في الجزائر خلال

هذه الفترة و تركز معظم إستثماراتها في قطاع المحروقات من خلال شركتي Petro fac

و Ressources International Inc . و بتوقيع الجزائر على إتفاقية التعاون في المجال السياسي

و الإقتصادي مع الدول الثلاثة للجنوب الأوروبي فرنسا ، إسبانيا و إيطاليا فإنّ هذه الأخيرة تتعدد

مجالات إستثمارها في الجزائر فعلى غرار الإستثمار في قطاع المحروقات من خلال الشركات Cepsa,

Agip,Elf/Total Fna نجد إستثمارات في قطاع الصناعة الغذائية Danone الفرنسية و إستثمار في

الصناعة الكيماوية و الصيدلة و صناعة الفولاذ .

و عليه يمكن وصف الإستثمارات الأجنبية في هذه الفترة بالإيجابية و لو أنّ ها ضعيفة جداً و هذا

بالمقارنة مع الفترات السابقة التي كانت فيها شبه منعدمة . كما يمكن القول أنّ هذه الفترة هي فترة بداية

الترحيب بوجود الإستثمارات الأجنبية المباشرة و فتح المجال أمامه و بداية إدراك الدولة بأهميته كمصدر

تمويل و كوسيلة للحصول على التكنولوجي الحديثة .

٣ - تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في فترة سياسة الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2014 :

إتبعَت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة إقتصادية تركز على زيادة الإنفاق الحكومي بهدف دعم الحركة التنموية و تنشيط حركة النّم و من أجل تدارك التأخر التنموي الكبير الذي سببته مختلف الأزمات منذ منتصف الثمانينات و هذا في إطار تطبيق سياسة جديدة سُميت بالإنعاش الإقتصادي .

٣. ١ - سياسة الإنعاش الإقتصادي :

من الناحية النظرية تستند سياسة الإنعاش الإقتصادي على الأسس الفكرية للتوجهات الكينزية التي تتادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي . فسياسة الإنعاش الإقتصادي تعتبر إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الإقتصادي من خلال تبني برامج إستثمارات عمومية لتنشيط الطلب الكليّ قصد تحفيز الإنتاج و تشجيع المؤسسات على الإستثمار لتلبية الزيادة في الطلب و بالتالي دعم النمو و إمتصاص البطالة.⁽¹⁾

و في هذا الإطار فإن برامج الإنعاش الإقتصادي تعتمد على عدد من السياسات تتمثل أساساً في :

- التحويلات الإجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل ل و تحفيز الطلب كمنح البطالة والمساعدات الإجتماعية المختلفة و الدعم الموجه للسلع ذات الإستهلاك الواسع.
- الإنفاق العمومي الكلي (الإستهلاكي و الإستثماري) الذي يحفز الطلب الكلي للإنتاج.
- مشاريع الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة و التي تمنح الفرص لتوفير مناصب الشغل.⁽²⁾

طبقت الجزائر سياسة الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014 وفق ثلاثة برامج:

برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

(1) محمد مسعي ، " سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو " ، مجلة الباحث ، العدد 10 ، 2012 ، ص 148 .

(2) عثمان علام ، " مداخلة حول واقع المناخ الإستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر 2001 - 2014 " ،

مصر : الملتقى العربي الأول حول العقود الإقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي 25 - 28 يناير 2015 ، ص 3 - 4 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

و البرنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014) . هدفت هذه البرامج إلى تحقيق الأهداف العامة

الأساسية التالية :

- تنشيط الطلب الكلي : من خلال تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب التي تقوم على عدة وسائل كدعم بعض السلع ذات الإستهلاك الواسع لتحفيز الطلب عليها ، أو سياسة الإنفاق العمومي الكلي الإستهلاكي و الإستثماري الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع و الخدمات.⁽¹⁾
- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الإقتصادية و تغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية من توفير مناصب الشغل ، توفير السكن ، المرافق الصحية و تحسين ظروف التمدرس و التعليم .
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل ، عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي و المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.⁽²⁾
- تسجيل نسب نمو مرتفعة و تحسن في المؤشرات الإقتصادية .
- العمل على تحفيز الإستثمار الخاص الوطني و الأجنبي و تطوير التدابير الكفيلة لتدفعه .
- مواصلة إصلاح النظام البنكي و المصرفي.⁽³⁾

1- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004 :

قدّرت القيمة الإجمالية المالية المخصّصة لهذا البرنامج بحوالي 525 مليار دج و هو ما يعادل 7

(1) عمار عماري و وليد محمدي ، " آثار الإستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر " ، مداخلة في أبحاث المؤتمر الدولي حول

تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014 ، جامعة سطيف

1 ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، يومي 11 و 12 مارس 2013 ، ص 5 .

(2) نيل بوفليح ، " دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 - 2010 " ، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية

و الإنسانية ، العدد 9 ، 2013 ، ص 46 .

(3) علام ، مرجع سابق الذكر ، ص 4 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

مليار دولار أمريكي ، و يتمحور مضمون هذا البرنامج حول تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم المؤسسات والقطاعات الإنتاجية ، و تقوية الإصلاحات و تطوير الخدمات العمومية و الهياكل القاعدية و تعزيز التنمية البشرية و المحلية و خلق مناصب الشغل⁽¹⁾. و هذا ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (13) : مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004 :

الوحدة مليار دج

| النسب % | المجموع | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | السنوات القطاعات |
|------------|---------|------|-------|-------|-------|---------------------------------|
| 40,1 | 210,5 | 2,0 | 37,6 | 70,2 | 100,7 | أشغال كبرى و هياكل قاعدية |
| 38,8 | 204,5 | 6,5 | 53,1 | 72,8 | 71,8 | تنمية محلية و بشرية |
| 12,4 | 65,4 | 12,0 | 22,5 | 20,3 | 10,6 | دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري |
| 8,6 | 45,0 | / | / | 15,0 | 30,0 | دعم الإصلاحات |
| 100 | 525,0 | 20,5 | 113,9 | 185,9 | 205,4 | المجموع |

المصدر : نبيل بوفليح ، مرجع سابق الذكر ، ص 46 .

من خلال الجدول نلاحظ إهتمام الدولة بقطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية و التنمية المحلية والبشرية التي لا طالما عرفت ركودا نتيجة إهمال الدولة لها في إطار المخططات التنموية السابقة وإنعكاسات الأزمات التي عرفت الجزائر منذ عقد الثمانينات و لذلك و من خلال هذا البرنامج حاولت الدولة الجزائرية تغطية هذا النقص للإستجابة و تلبية متطلبات التنمية الإقتصادية ، خاصة بعد إنتعاش الخزينة العمومية و الوفرة المالية الغير المتوقعة نتيجة ارتفاع عائدات المحروقات و لذلك ففي إطار هذا

(1) نفس المرجع الآنف الذكر ، ص 4 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

البرنامج خصصت الدولة مبلغ مالي ضخّم قدر بنحو 210,5 مليار دج لقطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية التي من شأنها الإستجابة لمتطلبات المواطنين و توفير مناصب الشغل و رفع معدلات الإستثمارات المحلية و الأجنبية . كما إستفاد قطاع التنمية المحلية و البشرية بـ 38,8 % من حجم إستثمارات البرنامج و يكمن الهدف منها تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الوطن و تحسين ظروف معيشة المواطنين في المناطق النائية و الريفية . أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فلم يستفد إلاّ من 12,4 % من غلاف البرنامج ما يعادل 65,4 مليار دج و هذا نظراً لتخصيص له برنامج مستقل و هو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية . كما خصّصت نسبة 8,6 % من مبلغ هذا البرنامج لدعم الإصلاحات التي صاحبت تنفيذه .

نتائج البرنامج:

- تحوّل معدل نموّ إقتصادي يفوق 5 % منذ 2003 و نسبة تضخم تتراوح بين 3% و 12% مقارنة بـ 30% سنة 1995. (1)
- تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29% إلى 24% نهاية 2004 .
- إنجاز العديد من المشاريع القاعدية كالمسكنات المدارس و تحديث و توسيع شبكة الطرق .
- تقلص المديونية الداخلية من مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003 .

2 - البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009 :

هي سياسة إقتصادية مكملة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و يهدف في الأساس إلى توفير المناخ الملائم لتعزيز الإستثمار و إستكمال الجهود التنموية خاصة بعدما عرفت الجزائر إستقرار سياسيا و تحسن في الوضعية المالية نتيجة إنتعاش أسعار المحروقات في الأسواق العالمية و التي بلغت 38.5

(1) Ouchichi , op . cit , p 248.

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

دولار للبرميل الواحد في 2004⁽¹⁾.

خصّص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 4202,7 مليار دج مقسّمة إلى خمسة برامج رئيسية :

برنامج تحسين ظروف معيشة السكان و الذي يضم المشاريع المدرجة لقطاع السكن و الصحة و التربية و التعليم و تزويد السكان بالماء و الكهرباء و الغاز، برنامج تطوير المنشآت الأساسية و الذي تتدرج ضمنه المشاريع المنجزة في قطاع الأشغال العمومية و النقل و قطاع التهيئة العمرانية ، برنامج دعم التنمية الإقتصادية موجه لتطوير قطاع الفلاحة و التهيئة الريفية و قطاع الصناعة و ترقية الإستثمار و قطاع السياحة ، برنامج تطوير الخدمة العمومية و تحديثها و الذي يمس مؤسسة العدالة و المؤسسة المالية و التجارة و الإدارات العمومية ، و برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال⁽²⁾ . و تمّ توزيع الغلاف المالي للبرنامج على الأساس الذي يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (14) : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو 2005 - 2009 :

الوحدة: مليار دج.

| النسبة % | حجم الاعتمادات | القطاع |
|----------|----------------|---|
| 45 % | 1.908,5 | برنامج تحسين ظروف معيشة السكان |
| 40,5 % | 1703,1 | برنامج تطوير المنشآت الأساسية |
| 8 % | 337,2 | برنامج دعم التنمية الإقتصادية |
| 4,8 % | 200,9 | برنامج تطوير الخدمة العمومية و تحديثها |
| 1, 1 % | 50 | برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال |
| 100 % | 4202,7 | المجموع |

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 - 2009 ، بوابة الوزير الأول .

(1) علام ، مرجع سابق الذكر، ص 5 .

(2) بوابة الوزير الأول ، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 - 2009 ، في : www.premier-ministre.dz .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

من خلال الجدول نستخلص سعي الدولة على مواصلة نفس وتيرة الإنجازات التي باشرت فيها في البرنامج السابق و تدعيمها و ارتكزت السلطات العمومية في إطار هذا البرنامج على الإستجابة لمتطلبات السكان من التعليم و التكوين ، السكن ببناء مليون وحدة سكنية ، الصحة بتشديد 17 مستشفى و 55 عيادة و توفير الخدمات العمومية الجيدة و تحسين البنية التحتية من طرق و سكك حديدية و بناء السودان⁽¹⁾ و التي من شأنها توليد الرضا لدى المواطنين من جهة و التأثير في العملية الإنتاجية من جهة أخرى ، كما عملت على تحديث و تطوير الإدارة العمومية و الإرتقاء بها . بالإضافة إلى تخصيص مبلغ مالي معتبر لدعم التنمية الإقتصادية لفائدة مناطق الهضاب العليا و ولايات الجنوب بهدف تحقيق التوازن الجهوي .

3 - برنامج توظيف النمو 2010 - 2014 :

جاء برنامج توظيف النمو تجسيدا للإرادة السياسية الرامية لتعزيز التنمية الشاملة و حرص الحكومة على تثمين و تطوير الإقتصاد الوطني ، خصّص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بنحو 1,214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي⁽²⁾، و تمحور مضمونه حول النقاط التالية :

- إستكمال المشاريع الكبرى التي هي في طور الإنجاز خاصة المتعلقة بقطاع الهياكل القاعدية إذ خصّص له وحده مبلغ 9,700 مليار دج أي 130 مليار دولار أمريكي .
- البدء في المشاريع الجديدة بمبلغ 11,534 مليار دج.⁽³⁾

الجدول رقم (15) : مضمون برنامج توظيف النمو 2010 - 2014 :

(1) Lamiri , op . cit , p 78 .

(2) علام ، مرجع سابق الذكر، ص 7 .

(3) Programme de développement quinquennal 2010 - 2014 , p 1.

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

الوحدة: مليار دج

| النسبة % | المبلغ التقديري | البرنامج |
|----------|-----------------|---|
| %45.86 | 9903 | برنامج تحسين ظروف معيشة السكان |
| | 3700 | السكن |
| | 1898 | التربية، التعليم العالي، التكوين المهني |
| | 619 | الصحة |
| | 1800 | تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية |
| | 1886 | باقي القطاعات |
| %38.52 | 8400 | برنامج تطوير الهياكل القاعدية |
| | 5900 | قطاع الأشغال العمومية و النقل |
| | 2000 | قطاع المياه |
| | 500 | قطاع التهيئة العمرانية |
| %16.05 | 3500 | برنامج دعم التنمية الإقتصادية |
| | 1000 | الزراعة و التنمية الريفية |
| | 2000 | دعم القطاع الصناعي العمومي |
| | 500 | دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل |

المصدر: برنامج توظيف النمو، بوابة الوزير الأول . www.premier-ministre.dz

من خلال الجدول نستخلص مواصلة إهتمام الدولة بتوفير بنية قاعدية متينة و لذلك خصّصت له

130 مليار دولار أي 55 % من حجم الإستثمارات لإستكمال المشاريع التي تندرج ضمن برنامج تطوير

الهياكل القاعدية من النقل ، البنى التحتية ، السكن و التهيئة العمرانية . و فيما يخص 45 % الأخرى

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

فتم تخصيصها لتشييد نحو 3000 مدرسة إبتدائية ، 850 ثانوية ، 2000 إقامة داخلية ، 600.000 مقاعد بيداغوجية ، 400.000 إقامة جامعية ، 44 مطعم جامعي ، أما التكوين المهني إستفاد ببناء 220 معهد ، 82 مركز و 58 إقامة داخلية . أما الصحة فتم التركيز على بناء 172 مستشفى ، 45 مركب متخصص ، 377 عيادة ، 1000 قاعة علاج و 17 مدرسة شبه طبية . بالإضافة لبناء 1,2 مليون وحدة سكنية .

و فيما يخص قطاع المياه فقد تعزز ببناء 35 سد ، 8 محطات تحلية المياه و 25 محطة تحويل ، و ربط 3000 مجمعة سكنية بالمياه الصالحة للشرب ، تزويد مليون منزل بالغاز الطبيعي و 200000 بالكهرباء . و عليه فإنّ هذا البرنامج إهتم بتطوير و تحديث الهياكل الإجتماعية - الإقتصادية للتأثير في العملية الإنتاجية التي إستفادت ب 2000 مليار دج و 150 مليار دج لإحياء دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.⁽¹⁾

٣. ٢ - حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في فترة الإنعاش الإقتصادي :

مع بداية الألفية شهدت الجزائر عودة إستقرار الوضع السياسي و الأمني للبلاد بعد إنتخاب الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " على رأس الجمهورية الجزائرية سنة 1999 و موافقة الأغلبية الساحقة على قانون الوثام المدني الشامل في نفس السنة و بذلك بدأ يعود الهدوء و الأمن و الإستقرار للبلاد، حيث صنفت في إطار المؤشر المركب للمخاطر القطرية المقيم للأوضاع السياسية و الإقتصادية و المالية للدول ضمن قائمة الدول ذات درجة مخاطرة معتدلة سنتي 2002 و 2003 و ضمن قائمة دول ذات درجة مخاطرة منخفضة إبتداءً من 2004⁽²⁾.

(1) Lamiri , op . cit , p 78 - 79 .

(2) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات ، مناخ الإستثمار 2001 - 2014 ، الكويت : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

كما تمكنت الجزائر تدريجياً من إستعادة مؤشراتنا الإقتصادية الكلية منذ بداية تطبيقها لسياسة الإنعاش الإقتصادي فخلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2014 إرتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 2,6 % في 2001 إلى 6,9 % سنة 2003 ليتراجع تدريجياً و يسجل 5,1 % سنة 2005 و 2,4 % سنة 2009 ليعاود الإرتفاع و يسجل 3,8 % في سنة 2014 و يرتبط تطور أو تراجع معدل نمو الناتج الداخلي الخام بالدرجة الأولى بأسعار النفط و هذا لسيطرة عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي للجزائر . أمّا معدلات التضخم فقد عرفت متوسط قدره 4 % من 2001 إلى 2004 لينخفض إلى 1,4 % سنة 2005 و ترتفع مجدداً إنطلاقاً من 2006 لتسجل 2,3 % نتيجة إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي و الذي نجم عنه زيادة في حجم النفقات العامة⁽¹⁾ التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة ، و إستمرّ معدل التضخم في الإرتفاع ليسجل 5,7 % في سنة 2009 و يتراجع من جديد في 2014 ليسجل نحو 3,8 % .

كما عملت على تحسين البيئة الإستثمارية و هذا بإدراج تغييرات قانونية و مؤسسية بعد إدراك السلطات الجزائرية بأهمية الإستعانة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر تمويل و كآلية ناجعة لنقل الخبرة و التكنولوجيا و إستناداً إلى تجارب بعض الدول النامية و التي أكدت مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية ، عملت السلطات الجزائرية على توفير الإطار القانوني الناجع و المشجع لتدفق هذا النوع من الإستثمار . و عليه قامت بإصدار الأمر 01 - 03 المتعلق بتطوير الإستثمار و الأمر 06 - 08 المعدّل و المتمم له و الذي تضمّن العديد من الإمتيازات المهمة و الضمانات الواسعة . كما أسست الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار كجهاز إداري مكّلف بتسيير العملية الإستثمارية في الجزائر⁽²⁾ . كما

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ، 2001 - 2014 ، لوحظ يوم 2015/10/18 ، 13:18 ،

www.bank-of-algeria.dz .

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 06 - 356 ، مرجع سابق الذكر ، ص 14 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

عملت في إطار سياسة الإنعاش الإقتصادي على تخصيص مبالغ مالية معتبرة لتشييد الهياكل القاعدية و لتحسين و تحديث شبكة البنية التحتية التي تمثل من جهة ركيزة أساسية في إحداث التنمية الإقتصادية و مجال إستقطاب المستثمرين الأجانب من جهة أخرى .

و تعزّزت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة بتوقيع الجزائر على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في 22 أبريل 2002 و التي تمّ المصادقة عليها في 2005 ، تمحورت حول إقامة شراكة سياسية و أمنية بوضع مجال مشترك للسّلم والإستقرار و شراكة في المجالات الإجتماعية و الثقافية و الإنسانية بهدف تطوير الموارد البشرية و شراكة إقتصادية و مالية بإنشاء منطقة للتبادل الحر أورو متوسطية في 2010 تضم 40 بلداً و 800 مليون مستهلك . و تجلّى الهدف الأساسي بالنسبة للجزائر وراء هذه الإتفاقية مضاعفة الإستثمارات الأجنبية الأوربية المباشرة الواردة إلى الجزائر و إمكانية تسويق المنتجات الجزائرية في أوروبا .⁽¹⁾

و من التدابير التي جاءت بها السلطات الجزائرية في مضمون سياسة الإنعاش الإقتصادي فتح و توسيع نطاق الإستثمار و تحفيزه بمختلف أشكاله الوطني ، الخاص و الأجنبي . و لذلك و اعتماداً على بيانات الإستثمار التي صرّحت بها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة 2002 - 2014 وإستناداً إلى تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD و الإصدارات السنوية للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، و من خلال الإطلاع على إحصائيات و معطيات هذه الهيئات يمكننا تقييم الإطار العام للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة سياسة الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2014 وفق ما يلي :

(1) سمينة عزيزة ، " الشراكة الأورو-جزائرية بين متطلبات الإنفتاح الإقتصادي و التنمية المستقلة " ، مجلة الباحث ، العدد 9 ، 2011 ، ص

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

الجدول رقم (16) : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال فترة الإنعاش

الإقتصادي 2001 - 2014 :

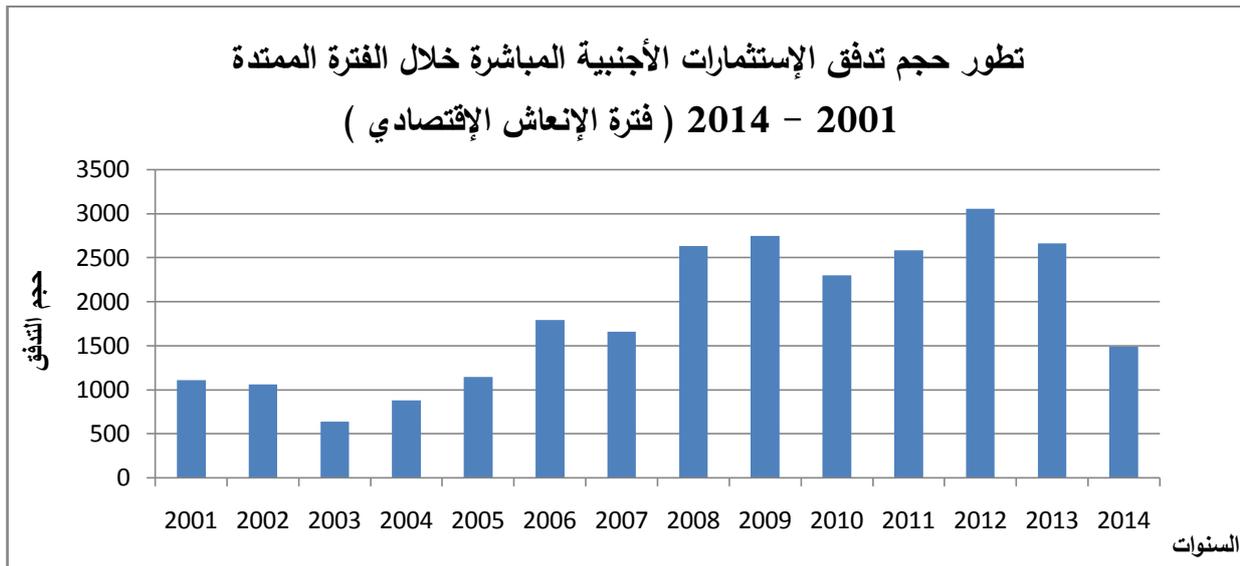
الوحدة : مليون دولار

| السنة | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|--------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| التدفق | 1108 | 1065 | 638 | 882 | 1145 | 1795 | 1662 | 2632 | 2746 |

| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|--------|------|------|------|------|------|
| التدفق | 2300 | 2580 | 3052 | 2661 | 1488 |

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية . <http://Unctadstat.unctad.org/tableviewer/viewer.aspx>

و من أجل جعل معطيات الجدول أكثر وضوحاً نقوم بترجمتها في المنحى التالي :



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على معطيات الجدول السابق .

من خلال الإحصائيات المحتواة في الجدول رقم (14) و الأعمدة البيانية يمكن القول أنّ الإتجاه

العام لتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2001 - 2014 في تزايد

مستمر بإستثناء سنوات 2003 ، 2007 ، 2010 ، و 2014 و حصل أكبر تدفق سنة 2012 بمبلغ

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

3052 مليون دولار. كما تجاوزت التدفقات الواردة عتبة المليون دولار سنوات 2001 ، 2002 ، 2005 ، و 2006 و تفوق عتبة المليونين دولار سنوات من 2008 إلى 2011 و سنة 2013 ، كما فاقت هذه التدفقات الثلاث مليون دولار سنة 2012 .

ففي ظل برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004 يمكن وصف الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالضعيفة و أعلى قيمة لها سجلتها سنة 2001 حيث عرفت قفزة إستثنائية بارتفاعها من 280 مليون دولار إلى 1108 مليون دولار سنة 2001 و يعود ذلك إلى تحسن مناخ الإستثمار بصدور قانون الإستثمار 01 - 03 و الذي مهد الطريق لدخول الشركات الأجنبية كشركة أوراسكوم المصرية في مجال الإتصالات و شركة Henkel الألمانية في صناعة المنظفات .⁽¹⁾ أما الإنخفاض المحسوس سنة 2003 يمكن إرجاعه إلى تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 و ما نجم عنها من مخاوف من قبل الشركات متعددة الجنسيات للإستثمار في المنطقة العربية .⁽²⁾

و في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009 فقد ظل الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام مرتفع باستثناء سنة 2007 التي سجلت انخفاض قيمته 133 مليون دولار مقارنة ب 2006 . و يرجع هذا التطور الملحوظ إلى الإجراءات التحفيزية التي إعتمدتها الدولة لة الجزائرية بصدور الأمر 06 - 08 من جهة و إلى المشاريع الإستثمارية الكبرى التي أطلقتها الدولة ضمن هذا البرنامج و التي تم إسناد العديد منها إلى شركات أجنبية .

أما في فترة تطبيق برنامج توطيد النمو 2010 - 2014 فقد سجلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إنخفاض سنة 2010 و يرجع الأمر إلى آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و كذا

(1) Conférence des nations unies sur le commerce et le développement , op . cit , p 17 - 23 .

(2) ياسمين نوري ، " مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر : بين الخطاب الرسمي و الواقع الميداني (1962 -

2012) " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مولود معمري - تيزي وزو - ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السية

و العلاقات الدولية ، تخصص التنظيم و السياسات العامة ، 2015/07/07 ، ص 177 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

الإجراءات الجديدة للقوانين التكميلية لسنتي 2009 و 2010 خاصة ما تعلق الأمر بالقاعدة 49 – 51% و التي تشترط نسبة مشاركة الرأسمال الأجنبي في حدود 49 % و بذلك تقيد من حريته الإستثمارية مما أثار التحفظات لدى الكثير من المستثمرين الأجانب . في حين سجّلت سنة 2012 أكبر تدفق لها في الجزائر و هذا نتيجة التوقيع على عدة إتفاقيات أبرمتها الجزائر مع كل من فرنسا ، قطر ، إسبانيا ، أمريكا بهدف رفع مستوى الكثير من القطاعات كالصناعة الصيدلانية ، صناعة المواد الغذائية ، السياحة ، مع العلم أنّ 50 % من تدفقات سنة 2012 سجّلت في قطاع المحروقات نتيجة إطلاق مشروعين الأول تعلق بإطلاق الإنتاج على مستوى حقل " منزل لجمنت شرق " – Menzel Ladjmet East في بركين المشترك بين سونطراك و ENI الإيطالية ، و المشروع الآخر تعلق بمساهمة رأسمال مجموعة البتروكيمياويات الإسبانية Fertiberia في شركتها الفرعية في الجزائر Fertial .⁽¹⁾

الجدول رقم (17) : الإستثمارات المصرحة في فترة الإنعاش الإقتصادي 2002 – 2014 خارج

قطاع المحروقات :

| المشاريع الإستثمارية | عدد المشاريع | النسبة % | القيمة بالمليون دج | النسبة % |
|----------------------|--------------|----------|--------------------|----------|
| الإستثمار المحلي | 58324 | 99 % | 8018771 | 77 % |
| الإستثمار الأجنبي | 564 | 1 % | 2354099 | 23 % |
| المجموع | 58888 | 100 % | 10372871 | 100 % |

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz .

يُظهر الجدول بأن نسبة مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر لا تزال ضعيفة مقارنة بالإستثمار

المحلي من حيث عدد المشاريع التي تمثل سوى 1 % من مجمل المشاريع المصرح لها لدى الوكالة

(1) ANIMA Investment Network , plateforme de coopération pour le développement économique en méditerranéen , focus pays Algérie ,vu sur : www.animawed.org/fr/Algerie , le 21/12/2015 , 15:58 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

الوطنية لتطوير الإستثمار و تصل مساهمتها المالية إلى 2.354.095 مليون دج أي نسبة 23 % مقابل 58.324 مشروع بالنسبة للإستثمار المحلي و بمساهمة مالية قدرها 8.018.771 مليون دج . و ما يمكن ملاحظته أنه رغم قلة المشاريع الأجنبية المسجلة 564 مشروع إلا أنّ نسبة مساهماتها المالية تصل إلى 23 % من إجمالي المساهمة المالية لكل الإستثمارات أي نحو 2.354.099 مليون دج و هذا دليل على أهمية الإستثمارات الأجنبية كمورد مالي .

الجدول رقم (18) : تقسيم المشاريع الإستثمارية الأجنبية المباشرة المصرحة لدى الوكالة الوطنية

لتطوير الإستثمار حسب القطاعات (خارج المحروقات) :

| النسبة % | القيمة بمليون دج | النسبة % | عدد المشاريع | القطاعات |
|----------|------------------|----------|--------------|-----------|
| 0,23 | 5495 | 1,60 | 9 | الزراعة |
| 2,54 | 59713 | 16,84 | 95 | البناء |
| 68,55 | 1613708 | 57,45 | 324 | الصناعة |
| 0,58 | 13573 | 1,06 | 6 | الصحة |
| 0,53 | 12405 | 3,37 | 19 | النقل |
| 19,65 | 462619 | 1,77 | 10 | السياحة |
| 4,13 | 97145 | 17,73 | 100 | الخدمات |
| 3,80 | 89441 | 0,18 | 1 | الإتصالات |
| 100 | 2354099 | 100 | 564 | المجموع |

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات تتوزع على

عدد من قطاعات الإقتصاد الوطني خاصة و أنّ السلطات الجزائرية ركزت على تنمية و تطوير قطاع

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

الهياكل القاعدية الإقتصادية و الإجتماعية و لهذا نجد قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية والخدمات يحتل مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة و التي تبلغ نسبتها 57,45 % ، و 16,84 % و 17,73 % في كل قطاع على التوالي أو من حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 68,55 % أما قطاع البناء بنحو 2,54 % و بلغ قطاع الخدمات بنسبة 4,13 % و هما نسبتان ضعيفتان رغم عدد المشاريع الكثيرة التي سجلها (البناء و الخدمات) ، فمن بين الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعة يمكن ذكر الشركات الفرنسية Biomerien ، Sanofi ، شركة Hartman الألمانية ، Pfizer الأمريكية و المستثمرة في قطاع الصناعة الصيدلانية . كما نجد في الصناعة الغذائية الشركات الفرنسية Castel ، Yoplait ، Lesaffre و في صناعة السيارات الشركة الأمريكية Ford و الشركتان الفرنسيتان Renault و Peugeot و شركة Mitsubishi motors اليابانية ، و في صناعة المنظفات نجد كل من Henkel الألمانية و Unilever البريطانية ، كما نجد في إنتاج مواد البناء كل من Saint- Gobain و ABC Mimet الفرنسية و شركة Olcim السويسرية، أما قطاع الخدمات فقد تعزّز بإنشاء عدة بنوك أجنبية منها Société Generale ، BNP ، Paribas ، Crédit Lyonnais الفرنسية HSBC الصينية - البريطانية⁽¹⁾. أما فيما يخص قطاع السياحة و رغم ضعف عدد مشاريعها التي بلغت 10 مشروع إلا أنّها سجلت 19,65 % من القيمة الإجمالية للإستثمارات المقررة ، و تعتبر الشركات الخليجية أكبر المستثمرين في هذا القطاع من خلال المشاريع الضخمة كالمجمع السياحي لباب زوار (الجزائر العاصمة) الذي أسندت مهمة تنفيذه إلى مجمع Trust Real Estate الذي يضم شركات من الجنسية الأردنية ، القطرية و البحرين بمبلغ مالي قدره 27 مليار دولار ، نجد كذلك مشروع منطقة التوسع السياحي بسيدي فرج الذي أوكل تجسيده للشركة

(1) Atlas développement ، secteurs porteurs : observatoire de l'investissement ، www.atlas-developpement.com/rubrique.php?id=6 ، vu le : 23/12/2015 ، 11 :48 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

الجزائرية- الإماراتية Emiral بتكلفة قدرت بنحو 375 مليون دولار ، بالإضافة لمشروع إنشاء " حديقة دنيا " بالجزائر العاصمة و الذي أسندت مهمة إنجازها للشركة الإماراتية ETIC بمبلغ مالي يقدر بنحو 5 مليار دولار ، و تضمّ هذه الإستثمارات بناء فنادق ، مراكز تسويق ، مرافق للترفيه و مستشفيات .⁽¹⁾

و فيما يخص الزراعة و الصحة و النقل و الإتصالات فلم تحض بالمستويات المرغوبة رغم

أهميتها فقطاع الزراعة لم يسجل سوى 1,60 % من عدد المشاريع و 0,23 % من القيمة المالية الإجمالية و يرجع السبب في غياب الإستثمار الأجنبي في هذا القطاع إلى صعوبة الوصول إلى الأراضي الزراعية⁽²⁾ ، كما سجّلت 1,06 % في قطاع الصحة و 0,16 % في مجال الإتصالات من إجمالي المشاريع و بما نسبته 0,58 % و 3,80 % على التوالي من المبالغ المالية المقررة .

جدول رقم (19) : توزيعات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب مصدر الدول في الفترة

: 2014 - 2002

| الدولة | عدد المشاريع | القيمة بالمليون دج |
|-----------------|--------------|--------------------|
| أوروبا | 316 | 839295 |
| آسيا | 53 | 115219 |
| أمريكا | 10 | 63171 |
| الدول العربية | 171 | 1243455 |
| أستراليا | 1 | 2974 |
| متعددة الجنسيات | 13 | 89985 |

(1) Nabil Nehlil , « investissement touristique étranger en Algérie : les pays du Golf prédominant » , l'éconews l'info économique et financière en continu , 20/01/2014 , 14 :46 , vu le : 02/01/2016 , 10 :21 .

(2) khelifa Litamine , « investissement étranger dans le secteur agricole : le problème du foncier entrave les américains » , l'éconews l'info économique et financière en continu , 04/06/2014 , 17 :13 , vu le 02/01/2016 , 10 :30 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

| | | |
|---------|-----|---------|
| 2354099 | 564 | المجموع |
|---------|-----|---------|

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz .

من خلال الجدول يتضح لنا أن أوروبا هي المصدر الأساسي لتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إذ تمثل لوحدها نصف إجمالي قيمة الإستثمارات الواردة أي 50 % و ترجع الأسباب لقرب المنطقة من السواحل الجزائرية و إلى التوقيع على إتفاقية الأورومتوسطية لإنشاء منطقة تبادل ح ر و التي في طور إلغاء تدريجيا التعريفة الجمركية . و تأتي في المرتبة الثانية الدول العربية ب 171 مشروع أي نحو 30,31 % من إجمالي عدد المشاريع و تمثل أكبر مستثمر من حيث القيمة إذ تساهم بنحو 52,82 % من إجمالي القيمة المالية ، ثم تليها الدول الآسيوية بحصة 9,39 % و بقيمة قدرها 4,89 % ثم الشركات متعددة الجنسيات و أمريكا بنحو 2,30 % و 1,77 % من المشاريع و بقيمة 3,82 % و 2,68 % من إجمالي المبلغ الإستثماري على التوالي و تأتي في المركز الأخير أستراليا بمشروع واحد و قيمة مالية مقدرة ب 0,12 % و هي نسبة قليلة و ضئيلة جداً .

المبحث الثاني : تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإقتصادية في الجزائر :

إنّ أغلب الدول لاسيما النامية منها تسعى لإجتذاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تراها مناسبة و تخدم أوضاعها الإقتصادية . إنّ هذه الحاجة للإستثمارات الأجنبية تختلف حولها الآراء فهناك من جهة وجهة نظر أنصار الفكر الرأسمالي الذين يرون أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر يلعب دور فاعلاً و مهماً في سد الفجوة التي تعاني منها الدول النامية في مجالات الرأسمال ، التكنولوجيا و نسب البطالة المر تفعة و الخلل في ميزان المدفوعات، و من وجهة أخرى نجد الرأي المناقض و المتمثل في أنصار الفكر الماركسي الذين يرون في الإستثمار الأجنبي المباشر أداة لمواصلة هدف إستعماري قديم للإستيلاء على خيرات الدول المضيفة و أن سلبياته أكثر من إيجابياته فالمستثمرين الأجانب يتوجهون إلى قطاع المحروقات و لا يتجهون إلى المجالات التي تريد الدول المضيفة دعمها (1).

و ينشقّ عن هذين الرأيين لتوفق بينهما وجهة نظر معتدلة و هي في نفس الوقت السياسة التي تتبناها معظم الدول و القائمة على السعي قدر الإمكان إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ليساهم في تنميتها و الإنتفاع بإيجابياته و بالمقابل تجنب سلبياته بوضع سياسات توجيهية و و قائية حكيمة . و الجزائر كغيرها من هذه الدول تعمل لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر بهدف تدعيم تنميتها الإقتصادية إذ تراه سبيلاً و مورداً هاماً يساعدها للوصول إلى تحقيق أهدافها التنموية و التغلب على الصعوبات التي تواجهها في تسيير إقتصادها و من هذه نجد :

(1) حمودي بن عباس ، " دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية " ، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر - بسكرة- ، كلية

العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2012/2011 ، ص 83 .

١ - دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا :

إنّ نجاح الدول المتقدمة مرتبط بدرجة كبيرة بالتكنولوجيا التي تعتبر من أبرز مقومات و ركائز التنمية و لذا سعت الدول النامية إلى إستيراد هذه التكنولوجيا لأجل توطيد أسس الإنتاج الصناعي والدفع بالتنمية. فالشركات المتعددة الجنسيات تعتبر المصدر الرئيسي في أنشطة البحث و التطوير و الإبتكار التقني و التي تستعملها كأهم أداة للتواجد في الدول النامية⁽¹⁾. يقصد بالتكنولوجيا "جملة الموارد المصنعة و السلع الرأسمالية من الآلات و التجهيزات مع ما يلزمها من أعمال التصميم و التنفيذ ، إضافة إلى الخبرات و المهارات المتعلقة بالفنون الإنتاجية و الوثائق و الرسومات و برامج التشغيل و تعليمات الصيانة و أعمال التدريب و التعليم " ⁽²⁾، أي هي المعدات و الآلات و التقنيات المتطورة و الأساليب و المعرفة العلمية و الفنية لتصنيع و إكتشاف منتجات جديدة أو لتخفيف تكاليف الإنتاج و تطوير أساليب العمل و الخدمات . و على أساس هذه التعاريف يمكن التقريب بين ثلاثة أنواع من التكنولوجيا و هي :

1 - تكنولوجيا مادية : تتمثل في الأجهزة و الأدوات و المواد .

2 - تكنولوجيا المعلومات : تتمثل في المعرفة المسجلة أو المسموعة و التصاميم و المواصفات و الإجراءات و الأساليب الخاصة بتطوير التكنولوجيا و إستعمالها و تشغيلها و إدارتها و التدريب عليها .

3 - الخبرة الفنية : و تتمثل في الإستخدام السليم للمعلومات بالإتصالات اللازمة لتشخيص المشكلات و تقديم الحلول لها⁽³⁾.

و يظهر دور التكنولوجيا في التأثير في التنمية من خلال زيادة الإنتاج ، إستكشاف موارد جديدة ،

(1) الأخرس ، مرجع سابق الذكر ، ص 345 .

(2) بسعد ، مرجع سابق الذكر، ص 37 - 38 .

(3) دلال بن سميّة ، " تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية - دراسة حالة

الجزائر - " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2013/2012 ،

ص 51 .

الوصول إلى طرق و أساليب إنتاجية جديدة و التوسيع في الإنتاج . و من أهم طرق نقل

التكنولوجيا نجد:

- الملكية الكاملة للمشروع للمستثمر الأجنبي المباشر الذي سيعمل على توظيف تقنيات حديثة لتحقيق الأرباح و التي تعود في نفس الوقت بالفائدة على الدول المضيفة .
- المشروعات المشتركة و التي غالباً ما تكون حصة الشريك الأجنبي توريد التقنيات و التكنولوجيا الملائمة و التي يُثق عليها في الشراكة .
- إتفاقيات الترخيص و إستعمال العلامات التجارية و حقوق الملكية الصناعية .
- عن طريق عقود التكنولوجيا و التصنيع .⁽¹⁾

فالجزائر تفضل المشروعات الإستثمارية أو الشراكة الأجنبية القائمة على الإستثمار الأجنبي

المشترك حيث أنّها تحرص على أن تكون حصة المستثمر الأجنبي عينية أو معدات تقنية أو علامات تجارية و صناعية فمثلاً معظم الإتفاقيات التي وقعتها في مجال المحروقات تنصب في البحث و التنقيب عن البترول و التي تستلزم معدات و تقنيات جد متطورة⁽²⁾، أو من خلال قيام الشركات بتكوين اليد العاملة في كل المستويات فللجزائر تعد من الدول التي تفتقر للتكنولوجيا سواء المعنوية أو العامل البشري رغم تخصيصها مبالغ معتبرة للتعليم و التكوين و البحث العلمي إلا أنّها تعاني من نقص في المورد البشري الكفاء من مهندسين و تقنيين بالمقارنة مع اليد العاملة الأجنبية مما يلزم الشركات الأجنبية بإدراج تكوين داخلي للإستجابة لطلباتها من كفاءة و فعالية.

و من بين أفضل الأمثلة في هذا الصدد نذكر شركة " شنايدر إيكتريك " المتواجدة في الجزائر منذ

التسعينات ، و التي قامت في سنة 2001 بإنشاء وحدة صناعية تجارية للإستجابة لمتطلبات السوق

(1) الأخرس ، مرجع سابق الذكر ، ص 347 .

(2) بن سميحة ، مرجع سابق الذكر ، ص 369 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

الجزائرية ، تشغل هذه الشركة 80 عامل بما فيهم 50 مهندس، كما وفيت 100 منصب شغل في إطار تعاملاتها التجارية مع الموزعين . كانت النوعية من أولويات الشركة و معرفة منها بأهمية في التناقصات في أكتوبر 2002 بإنشاء مدرسة للتكوين التقني في مختلف المجالات (رقابة صناعية ، توزيع ، ...) إعتماً على خبراء في المجال⁽¹⁾. فهذه المبادرة في نقل الخبرة أمر مهم للشركة و الدولة المضيفة.

كما أنّ في معظم الأحيان عندما تقوم الشركة الأجنبية بتوظيف العمالة فهي تضمن لهم خبرة و تقنية عالية على تلك التي تستخدمها الشركات المحلية ، و من جانب آخر و لكي تتجح الإستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا لابد أن تتوفر الدول المضيفة على قدر من المعرفة⁽²⁾، فلا يمكن أن تستفيد اليد العاملة من التكنولوجيا إذا لم يكن لديه مستوى تعليمي يسمح لهم باستقبال و فهم و تخزين المعلومات ، كما يجب على الدولة توفير مختلف المعدات و الآلات التي تستلزمها عملية نقل التكنولوجيا فهذين الشرطين يمثلان في نفس الوقت وسيلة لإنجاح التكنولوجيا المستقطبة و أداة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة أخرى .

من جهة أخرى يمكن القول أنّ نوعية التكنولوجيا تختلف من مشروع لآخر فبعض الصناعات و عملية إنتاج بعض السلع الموجهة للإستغلال تستلزم درجة قليلة من الخبرة و التقنية و العكس صحيح فهناك مشاريع إستثمارية تتطلب معدات و كفاءة عالية لإنجازها و تجسيدها و لذلك درجة و نوع التكنولوجيا يرتبط بنوع المشروع الإستثماري .

٢ - دور الإستثمار الأجنبي في خلق فرص عمل :

(1) Conférence des nations unies sur le commerce et le développement , op . cit , 2004 , p 21 .

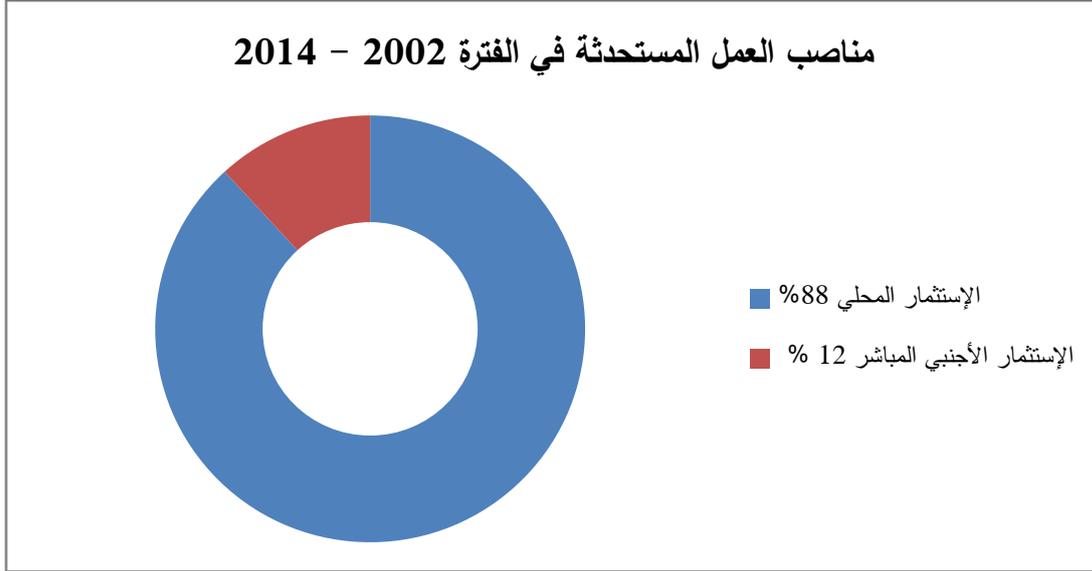
(2) Bellon et Gouia , op . cit , p142 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

يقف التشغيل على رأس التحديات التنموية لكافة الدول النامية نظراً لإرتفاع معدلات البطالة فيها، و يعتبر القضاء على البطالة أو الحدّ منها أحد الأهداف التي تسعى هذه الدول إلى تحقيقها من وراء فتح المجال أمام الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، هذا الأخير من شأنه خلق فرص جديدة للعمل ، فحسب تقديرات الأمم المتحدة فإنّ عدد الوظائف التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات تبلغ حوالي 73 مليون وظيفة منها 60 % في الدول النامية ⁽¹⁾. كما أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر لا يحقق فقط زيادة في عدد العمالة و إنّما أيضاً يعمل على رفع مستوى المهارات و توفير التدريب و تأهيل العمال و يؤثر في دخول و نسب أجور العمال التي لطالما تكون مرتفعة مقارنة بالأجور المحلية ⁽²⁾. فالعامل في شركة أجنبية يستفيد من الخبرة و التكنولوجيا و المهارات التي تزيد من كفاءته ليصبح مورد بشري يستقطب الشركات المحلية تشير الإحصائيات إلى أنّ نسبة البطالة في الجزائر تبلغ 9,8 % أي حوالي 151.000 عاطل عن العمل و يمثل 13 % منهم خرجي التعليم العالي، هذا يدفع الدولة على وضع السياسات الإقتصادية اللازمة لإمتصاص البطالة و خفض معدلاتها و من بين هذه السياسات فتح المجال أمام تدفق الإستثمارات الأجنبية و توجيهها لخلق مناصب الشغل و إستيعاب أكبر عدد من العمالة الوطنية. و لمعرفة مدى مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق مناصب الشغل في الجزائر إعتدنا على المعطيات الواردة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في الفترة الممتدة من 2002 – 2014 و هي كما يبينها الشكل الموالي :

(1) أبو قحف ، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي ، مرجع سابق الذكر ، ص 278 - 279 .

(2) العبيدي ، مرجع سابق الذكر ، ص 42 .

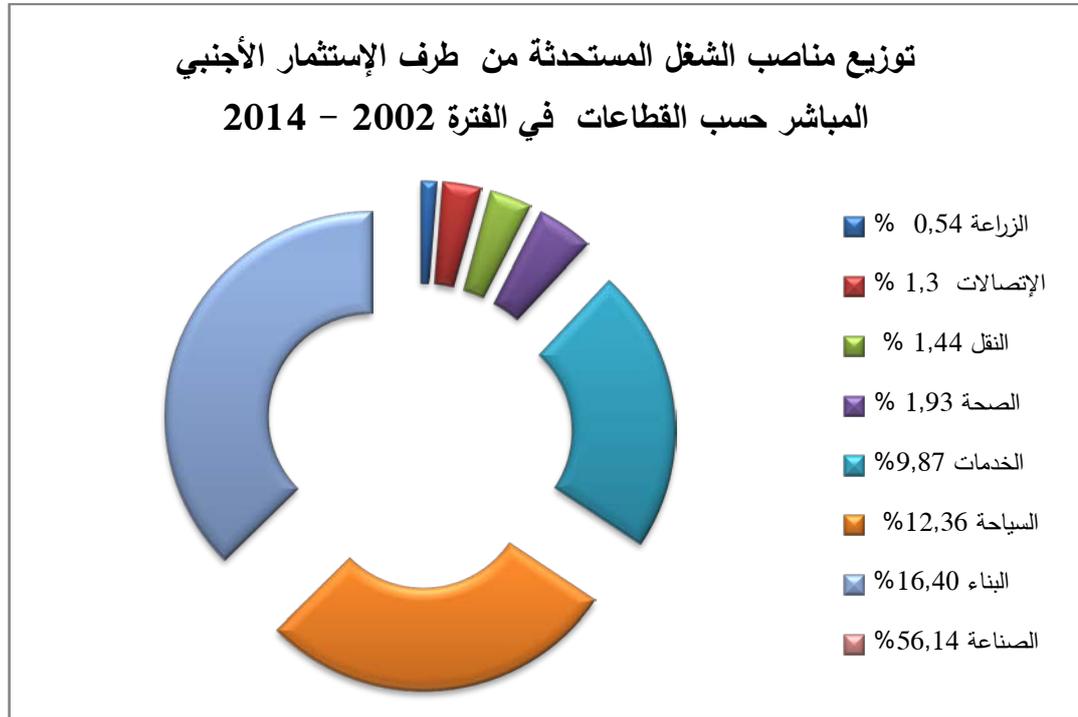


المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz.

- يبلغ عدد مناصب الشغل الم ستحدثة من خلال إجمالي الإستثمارات الممتدة من الفترة 2002 - 2014 إلى 962.181 منصب عمل و تمثل نسبة مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل نحو 12 % أي نحو 113.879 منصب و هي نسبة جَد ضعيفة مقارنة بالإستثمار المحلي الذي يوفر نحو 848.302 منصب شغل . و يمكن إرجاع السبب في ذلك إلى أنّ الشركات الأجنبية تمتلك آلات و معدات متطورة تعوض بها إحتياجاتها من اليد العاملة و تجلعه لا تستعين بالكثير منها . كما تلجأ في بعض الأحيان إلى الإستعانة باليد العاملة الأجنبية بدل المحلية في حالة عدم توفر العمالة المناسبة و الكفاء لمنصب العمل الشاغر .
- و من جهة أخرى فمعظم مناصب الشغل التي تستحدثها الإستثمارات الأجنبية المباشرة ليست دائمة فهي تزول مع نهاية المشروع الإستثماري و بذلك فهي لا تساهم في القضاء على البطالة بل تعبر فقط عن بطالة كما أنّ عملية التوظيف في الشركات الأجنبية تتم على أساس العقود المح ددة الأجل فبمجرد نهاية العقد يصبح صاحب العقد عاطل عن العمل .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

أما فيما تعلق بتوزيع مناصب الشغل المستحدثة من طرف الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات نجد أنّ قطاع الصناعة أكبر مستقطب لليد العاملة و يستحوذ على أكثر من نصف أي نحو 56,14 % من هذه المناصب الشغل المستحدثة ، و يأتي قطاع البناء في المرتبة الثانية بنسبة 16,40 % ثم يليه قطاع السياحة و الخدمات ب 12,36 % و 9,87 % على التوالي و هي نسب متوسطة، أمّا القطاعات الأخرى الزراعة ، الإتصالات ، النقل و الصّحة فلم توفّر بمجمّلها سوى 5954 منصب عمل و هو رقم جدّ ضعيف . و الجدول التالي يبين بوضوح تحليلنا .



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz

و على سبيل المثال حول مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل في الجزائر نذكر شركة Hankel-ENAD الجزائرية و هي شراكة بين الشركة الوطنية للمنظفات ENAD مع الشركة الفرنسية HENKEL التي تمثل في نفس الوقت فرع من فروع الشركة HENKEL الألمانية.

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

تأسست هذه الشراكة سنة 2000 و تخصص في إنتاج المنظفات (Isis, le chat) تستحوذ هذه الشركة الأجنبية على 60 % من أسهم الشراكة .

Hankel-ENAD الجزائرية تشغل حوالي 1830 شخص ، كما تقوم بتدريب و تكوين العمالة

و تأهيلهم . (1)

أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات :

يُعرف ميزان المدفوعات لدولة معينة على أنه " سجل منظّم لكل المعاملات الإقتصادية و المالية

للدولة التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة و المقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة عالياً

ما تكون سنة " . (2)

يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات سواء من خلال قيام المستثمرين الأجانب

بإنشاء وحدات إنتاجية محلية لإحلال الواردات مما يؤثر في تخفيض و إقتصاد نفقات الدولة بالعملة

الصعبة التي كانت موجهة لإستيراد نفس السلعة ، أو من خلال قيام الشركات الأجنبيّة ببيع عملاتها

الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية . كما يؤثر كذلك

الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال إلتزام الشركات الأجنبية بإعادة إستثمار جزء

من أرباحها المحققة داخل الدولة بدلاً من تحويلها إلى الخارج (إلى الدولة الأم) . (3)

أثر الإستثمار الأجنبي على المالية العمومية (إيرادات الميزانية) :

(1) Conférence des nations unies sur le commerce et le développement , op . cit , p 23 .

(2) بسعد ، مرجع سابق الذكر ، ص 117 .

(3) ساعد ، مرجع سابق الذكر ، ص 50 - 51 .

تفرض الدولة على الإستثمارات الأجنبية المباشرة مجموعة من الضرائب و الرسوم التي تدفعها مقابل مزاولتها لمشاريع إستثمارية في الجزائر . و المعلوم أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر يمارس الأنشطة ذات الربحية المرتفعة و لذلك و بفعل الأرباح التي تحققها تزداد حصيللة الضرائب التي تفرضها الدولة على المستثمرين مما ينعكس إيجاباً على خزينة الدولة . و من بين الضرائب و الرسوم التي تفرضها الدولة على المستثمرين الأجانب نجد :

- الضريبة على أرباح الشركات :** هي ضريبة سنوية تتسم بالصبغة الإلزامية تفرضها الدولة على مجمل الأرباح و المداخل التي تحققها الشركات سواء الوطنية أو الخاصة أو الأجنبية . و تعدد معدل الضريبة على أرباح الشركات في قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة في المادة 150 بمعدل :
- 19 % بالنسبة لأنشطة إنجاز السلع .
 - 23 % بالنسبة لأنشطة البناء و الأشغال العمومية و الري ، و كذا الأنشطة السياحية و الخدمات بإستثناء وكالات الأسفار .
 - 26 % بالنسبة للأنشطة الأخرى .⁽¹⁾

يقتطع معدل الضريبة من الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات أي كانت طبيعتها المحققة من طرف كل مؤسسة بما في ذلك على وجه الخصوص التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول ، أثناء الإستغلال أو في نهايته . و يتشكل الربح الصافي من الفرق في قيم الأصول الصافية لدى إختتام و إفتتاح الفترة التي يجب إستخدام الن نتائج المحققة فيها كأساس للضريبة المحسومة من

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، قانون الضرائب و الرسوم المماثلة ، 2015 ، ص 71 -

الزيادات المالية ، و تضاف إليها الإقتطاعات التي يقوم بها صاحب الإستغلال أو الشركاء خلال هذه الفترة . (1)

الرسم على القيمة المضافة :

يعتبر الرسم على القيمة المضافة من الضرائب غير المباشرة التي تُفرض على رقم الأعمال أي على مبيعات السلع النهائية و الخدمات ، يكون معدل الضريبة موحداً على جميع السلع المبيعة و يتميز بإتساع وعائه .

يقدر معدل الرسم على القيمة المضافة بنسبة 17 % و يتأسس هذا الرسم من رقم الأعمال الخاضع للرسم من ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما فيها كل المصاريف و الحقوق و الرسوم بإستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته . (2)

إنّ هذا الأثر الإيجابي للضرائب و الرسوم يمكن أن يتحول إلى أثر سلبي في حالة ما قامت الدولة بمنح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية بحيث تفقد الدولة مصدر مالي مهم في ميزانيتها .

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، قانون الضرائب و الرس وم المماثلة ، 2015 ، المادة .140

(2) نفس المرجع الآنف الذكر ، ص 403 .

المبحث الثالث : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

قامت السلطات الجزائرية بجهود كثيفة هادفة بذلك إلى تحسين بيئة و مناخ الإستثمار و تشجيع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة ما تعلّق بمنح التسهيلات و المحفّّات و توفير الضمانات ، إلا أنّ ذلك لم يمنع وجود بعض المعوقات و الصعوبات و التي يمكن حصرها فيما يلي:

1 - العائق السياسي :

من أهم العوائق التي تقف أمام الإستثمارات الأجنبية المباشرة تلك المتعلقة بالموقف السياسي الراض أو غير الراض في هذا النوع من الإستثمار ، و هو الأمر الذي عرفته الجزائر قبل التسعينات ، حيث أبدت الدولة الجزائرية عدم رغبتها في إستقطاب و الإستعانة بالإستثمار الأجنبي المباشر من خلال جملة من السياسات التي طبقتها آنذاك منها التأميم ، بسط و إحتكار الدولة لكل النشاطات الإقتصادية بإستثناء قطاع المحروقات . لكن الظروف السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و تحت ضغط الأزمة الإقتصادية لسنة 1986 جعلت الموقف الجزائري يتحول تدريجياً خاصة بعد التخلي عن النظام الإشتراكي و التوجه نحو تبني النظام الليبرالي ، الذي تبعه تشجيع القطاع الخاص الوطني و الأجنبي من خلال سن قوانين ترحب و تقدم تسهيلات للمستثمرين الأجانب .

كما يلعب كذلك الإستقرار السياسي و الأمني دوراً هاماً في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة⁽¹⁾ فخلال الفترة 1989 - 1996 التي عرفت فيها الجزائر إضطراباً سياسياً و أمنياً سجلت تدفقات ضعيفة جداً و منعدمة في بعض السنوات ، لكن بعد إنتخاب رئيس الجمهورية " اليامين زروال " و إعادة إستكمال مؤسسات الدولة و التحسن المحسوس في الوضع الأمني ساهمت في عودة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر .

(1) عبد الكريم بعداش ، " الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 - 2005 " ، أطروحة دكتوراه غير

منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، تخصص النقود و المالية ، 2007 - 2008 ، ص 172 - 173 .

2- المعوّقات القانونية :

يعتبر المحور القانوني أحد أهم العوامل المستقطبة أو الطاردة للإستثمار⁽¹⁾ ، فقانون الإستثمار في الجزائر يتعرض لتعديلات و تغييرات مستمرة بمراسيم تشريعية و نصوص قوانين المالية التكميلية السنوية خاصة التعديلات المتعلقة بسياسات الإعفاء من الضرائب ، ممّا يدل على كثرة القوانين و عدم وضوحها ، الأمر الذي يثير التخوف لدى المستثمرين الأجانب . و من أبرز المعوّقات القانونية نجد القاعدة 51% و 49% و التي يرجع ظهورها إلى القانون 82-13 المتعلق بإنشاء و سير الإقتصاد المختلط ثم أُلغيت في إطار القوانين اللاحقة و لكن تمّ إ ستحدثها في إطار المادة 58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و هذا بسبب الأزمة المالية العالمية و تخوف الجزائر من تداعياتها و كان الهدف منها تنظيم السوق المحلي و التحكم في الإستثمارات ، إذ فرضت الحكومة على الشركات الأجنبية إشراك مستثمرين وطنيين بنسبة لا تقل عن 51% مما أثار تحفظات لدى المستثمرين الأجانب⁽²⁾.

3 - المعوّقات الإدارية :

البيروقراطية و الروتين و الإجراءات و المعاملات الكثيرة و الطويلة و المعقّدة و تعدد الفاعلين و الوسطاء الذين يضاعفون من مدّة و تكاليف الإجراءات هي السمة الغالبة على الإدارة الجزائرية فكل النشاطات الإقتصادية في الجزائر ترتبط بالحصول على التراخيص المسبقة⁽³⁾ . فللحصول على الموافقة و الرخصة للإستثمار يتطلب 17 مرحلة قبل الحصول على الترخيص لتجسيد الإستثمار⁽⁴⁾، فإقامة شركة أو مؤسسة سيمتد لسنوات . بالإضافة إلى غياب الإتصال الفعلي و التنسيق

(1) شناق ، مرجع سابق الذكر، ص 144 .

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون 09-01 ، مرجع سابق الذكر ، ص 13 .

(3) زغيب ، مرجع سابق الذكر ، ص 21 .

(4) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و انتمان الصادات ، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015 ، الكويت : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و انتمان الصادات ، السنة 32 ، العدد 4 ، 2014 .

بين مختلف الإدارات المشرفة على الإستثمار ، لذا فالمستثمر يجد نفسه مشتتاً بين أكثر من مركز من المراكز الإدارية . كما تفنقر هذه الإدارات لقاعدة بيانات و الإحصائيات حول كافة المجالات الإقتصادية التي يطلبها المستثمرون لتقييم فرص الإستثمار وكذلك غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الإستثمارات الأجنبية فقط .⁽¹⁾

كما نجد أيضاً مشكل العقار الصناعي الذي يعتبر من المعوقات الأساسية أمام إنشاء و تطوير الإستثمار الأجنبي المباشر إذ أنّ الحصول على العقار الصناعي في الجزائر عملية صعبة نظراً لندرة الأراضي و عدم توفره⁽²⁾ . أسندت مهمّة منح الأراضي إلى الشباك الوحيد على مستوى الولاية الذي عادةً ما يجد صعوبة في إيجاد الأراضي نظراً لعدم توفره على نظام مسح الأراضي على مستوى الولاية و التي غالباً ما تبقى طبيعتها و ملكيتها مجهولة ، إذ و في حالة منحها للمستثمرين بدون سندات إثبات ، سيؤدي ذلك إلى ظهور نزاعات في حالة ظهور المالكين الحقيقيين، إضافة إلى أنّ البنك يشترط الإطلاع على سند الملكية قبل منحه لأي قرض⁽³⁾.

4 - المعوقات المالية و البنكية :

يبقى النظام البنكي الجزائري من أبرز المعوقات التي يصادفها المستثمرين الخواص المحليين أو الأجانب، حيث مازال يعتريه القصور و هذا لإنتشار البيروقراطية و المحابيات في إنجاز المعاملات وندرة التأهيل العلمي و نقص الخبرة و المهارات المهنية و التقنية . بالإضافة إلى إ اعتمادها على الطرق التقليدية و الرديئة في تقديم الخدمات حيث أنّ الحصول على القرض البنكي يتمدلوقت طويل مما يعيق الإستثمارات و يكلف مدّة زمنية طويلة لبدأ النشاط⁽⁴⁾.

(1) زغيب ، مرجع سابق الذكر ، ص 21 .

(2) Conférence des nations unies sur le commerce et le développement , op . cit , p 65 .

(3) شناق ، مرجع سابق الذكر، ص 147 .

(4) العبيدي ، مرجع سابق الذكر ، ص 99 .

رغم صدور قانون النقد و القرض 90 - 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي يحرر تماماً البنوك من القيود الإدارية التي ورثتها عن التسيير المركزي، و يركّز السلطة النقدية في بنك الجزائر ومجلس النقد و القرض و يفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة⁽¹⁾، فحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإنّ القطاع البنكي في الجزائر يبقى معيقاً لمرور أي عملية إستثمارية سواءً خاصة محلية أو أجنبية ، و يرجع السبب إلى النظام البنكي الموروث عن سياسة التخطيط و النظام المركزي الذي لا تزال الدولة تتحكم فيه . كما يجد المستثمرين الأجانب صعوبة في الحصول على رؤوس الأموال اللاّزمة للقيام بالمشاريع الإستثمارية نظراً للإجراءات الكثيرة و المعقّدة⁽²⁾.

5 - مشكل الفساد :

الفساد بأنواعه من فساد إداري و الرشوة و المحسوبيّة و أيضاً الفساد في تطبيق القوانين هي من أهم العراقيل التي تعيق الإستثمارات و تعيق كل الجهود التنموية ، فالفساد في الجزائر يمتد إلى كل المجالات و ينتشر عادة بسبب تفشي البيروقراطية و غياب المساءلة⁽³⁾ . إذ حسب تقرير النيباد NEPAD حول التقييم الذاتي للجزائر فإنّ الفساد في الجزائر يؤثر على الحكم في كل أبعاده السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و في المؤسسات سواءً الصغيرة أو الضخمة منها. و " القهوة " * هي ممارسة موجودة بكثرة في الجزائر، و يُنظر إليه على أنه تحدي رئيسي للرأي العام و للسلطات الجزائرية ، و حسب منظمة الشفافية العالمية فإنّ 500 مليون دولار من الرأس المال الجزائري يتم تحويله سنوياً بطريقة غير قانونية إلى البنوك الأجنبية ، و في إطار تقريرها لسنة 2006 فإنّها تؤكّد على أنّ الفساد يبقى العقبة الرئيسية

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون 90-10 ، مرجع سابق الذكر ، ص 525 .

(2) Conférence des nations unies sur le commerce et le développement , op . cit , p 65 .

(3) منصورى الزين ، " واقع و آفاق سياسة الإستثمار في الجزائر " ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02 ، ص 142 .

*مصطلح بالعامية يستعمل للدلالة على تقديم خدمة أو مصلحة بطريقة غير قانونية (الرشوة) .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

التي تقف أمام الإستثمارات الأجنبية المباشرة . و للفساد تأثير سلبي على بيئة الأعمال و هو لا يُ ترجم سوى قلّة و عدم إحترام القوانين التي تنظّم الدولة و فشل الدولة⁽¹⁾.

و حسب نفس المصدر فإنّه بين سنتي 2004 و 2005 تجاوزت الجرائم المالية 1.600 حالة و 1.800 حالة تخص جرائم تبييض الأموال و أبرز مثال في هذا الصدد ما تعلق بفضيحة مجموعة الخليفة إذ جعلت مثال لسوء الإدارة و إنتشار الفساد، و الوثائق الصادرة عن المحكمة الفرنسية نصّرح أنّ الفريق قد نقل بطريقة غير قانونية 689 مليون أورو إلى الخارج ، كما أنّ خلال فترة 2005 و 2006 العدالة عالجت 8.300 قضية فساد تشمل محسوبية في العقود ، رشوة ، فساد ، إختلاس المال العام⁽²⁾. و لتقييم مناخ و بيئة الإستثمار في الجزائر أبقينا أن نرصد تصنيف الجزائر في بعض المؤشرات الإقليمية و الدولية و هذا لمعرفة مكانة الجزائر في هذه المؤشرات و مرتبتها .

1 - المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال :

يقيس هذا المؤشر جاذبية دول المنطقة العربية بالمقارنة مع دول العالم في الإستثمارات الأجنبية المباشرة فالمؤسسة العربية لضمان الإستثمار تحرص من خلاله على متابعة الجهود الدولية في الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال⁽³⁾، يتكون هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية و هي كما يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (20) : ترتيب الجزائر في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال لعام 2015 :

| المؤشر | عدد الإجراءات | الترتيب عربياً | الترتيب عالمياً | التغيير في الترتيب | الزمن |
|--------|---------------|----------------|-----------------|--------------------|-------|
|--------|---------------|----------------|-----------------|--------------------|-------|

(1) Boudjema , op. cit , p 148.

(2) Ibid .

(3) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات ، مرجع سابق الذكر ، ص 13 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

| | | 2015 | 2014 | | | |
|-----|----|------|------|----|----|-------------------------------|
| 22 | +2 | 141 | 139 | 15 | 13 | مؤشر بدء النشاط التجاري |
| 204 | +5 | 127 | 122 | 13 | 17 | مؤشر إستخراج التراخيص |
| 180 | -3 | 147 | 150 | 18 | 5 | مؤشر توصيل الكهرباء |
| 55 | +1 | 157 | 156 | 19 | 10 | مؤشر تسجيل الملكية |
| / | +2 | 171 | 169 | 14 | / | مؤشر الحصول على الإئتمان |
| / | +9 | 132 | 123 | 11 | / | مؤشر حماية المستثمرين الأقلية |
| 451 | +2 | 176 | 174 | 19 | 27 | مؤشر دفع الضريبة |
| 17 | 0 | 131 | 131 | 14 | 8 | مؤشر التجارة عبر الحدود |
| 630 | 0 | 120 | 120 | 10 | 45 | مؤشر إنفاذ العقود |
| 215 | +3 | 97 | 94 | 6 | / | مؤشر تسوية حالات الأعباس |

المصدر : من إعداد الطلبة إعتماً على بيانات المؤسسة العربية لضم ان الإستثمار و ائتمان الصادرات ، مرجع سابق الذكر ، ص 14 - 23 .

و حسب الم مؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات فإنّ الجزائر قامت بتسعة إصلاحات ما بين عامي 2005 و 2015 و توزعت بين إصلاح واحد في إستخراج تراخيص البناء و آخر في تسجيل الممتلكات و ثلاث إ إصلاحات في مؤشر الحصول على الإئتمان و إ صلاحين في مؤشر دفع الضرائب و إصلاح واحد في التجارة عبر الحدود و آخر في إجراءات تنفيذ العقود.⁽¹⁾

و عليه و إعتماً على ما جاء في الجدول أعلاه نلاحظ أنّ بيئة الأعمال في الجزائر عرفت تراجعاً في الترتيب في كل المؤشرات ، كما أنّ ترتيبها عالمياً يتجاوز المرتبة 100 و هذا دليل على

(1) نفس المرجع الآنف الذكر ، ص 10 .

صعوبة بيئة أداء الأعمال في الجزائر مما يؤثر سلباً على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

2 - مؤشر الشفافية :

يقصد بالشفافية الوضوح التام بالنسبة لعملية إتخاذ القرار الإستثماري ، و من جانب إقتصاد السوق يقصد بها عدالة شروط المنافسة الموجودة في السوق و ليس هناك أي تمييز بين المتعاملين الإقتصاديين⁽¹⁾.

تقوم منظمة الشفافية الدولية كل عام برصد ترتيب الدول في مؤشر الشفافية و محاربة الفساد وهذا منذ 1995 ، لتعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية و الشركات العالمية بهدف محاربة الفساد وتعزيز الشفافية ، و حسب هذه المنظمة فإنّ الجزائر احتلت المرتبة 100 في مؤشر الفساد لعام 2014⁽²⁾.

3- مؤشر التنافسية:

يُصدر المنتدى الإقتصادي العالمي World Economic Forum تقرير عن مؤشر التنافسية * العالمي كل سنتين ، فهذا المؤشر يعتبر أداة فاعلة و مهمّة لقياس القدرة التنافسية للدول كما يعتبر أداة لمعرفة نقاط القوة و الضعف في بيئة الأعمال⁽³⁾، و يعتبر أداة لتوجيه السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي و الجزئي للنهوض بالتنافسية الإقتصاد . يتكون هذا المؤشر من 12 مؤشراً فرعياً⁽⁴⁾ وهي كما بينها الجدول أدناه :

(1) مصلحة يحي ، مرجع سابق الذكر، ص 83 .

(2) www.Transparency Agency.org , vu le : 01/12/2015 , 10:23 .

(3) الشريف ربحان و لمياء هوم ، " دور مناخ الإستثمار في دعم و ترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري- دراسة تحليلية تقييمية- " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ، العدد 36 ، 2013 ، ص 79 .

* يقصد بالتنافسية حسب المنتدى الإقتصادي العالمي " القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة.

(4) World Economic Forum , The global Competitiveness Repport 2014-2015 , p 16 - 21 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

جدول رقم (21) : ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2014 - 2015 :

| مرتبة الجزائر حسب تقرير 2014-2015. | | المحاور الرئيسية |
|------------------------------------|-----------------|-------------------------------|
| النقاط من (1-7) | المرتبة (1-144) | |
| 4,8 | 79 | تصنيف التنافسي الإجمالي |
| 4,64 | 65 | المتطلبات الأساسية |
| 3,41 | 101 | مؤشر المؤسسات |
| 3,12 | 106 | مؤشر البنية التحتية |
| 6,41 | 11 | مؤشر الإقتصاد الكلي |
| 5,61 | 81 | مؤشر الصحة و التعليم الأساسي |
| 3,34 | 125 | معززات الكفاءة |
| 3,69 | 98 | مؤشر التعليم العالي و التدريب |
| 3,48 | 136 | مؤشر كفاءة سوق السلع |
| 3,15 | 139 | مؤشر كفاءة سوق العمل |
| 2,72 | 137 | مؤشر تطور الأسواق المالية |
| 2,59 | 129 | مؤشر الجاهزية التكنولوجية |
| 4,59 | 47 | حجم السوق |
| 2,91 | 133 | عوامل تطور الإبداع |
| 2,61 | 144 | مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال |
| 2,60 | 128 | مؤشر الابتكار |

المصدر : World economic forum 2014/2015, the global competitiveness report , p p 16 - 12

من خلال الجدول نستنتج أنّ الجزائر حلّت في المرتبة 79 من بين 144 دولة عالمية و بمجموع

نقاط 4,08 و هي درجة جيدة مقارنة بالسنوات السابقة أين كانت تحتل مراتب المئة . و يرجع هذا إلى التحسن الذي سجّله في بعض مؤشرات المتطلبات الأساسية خاصة مؤشر الإقتصاد الكلي الذي حلّت فيه في المرتبة 11 و بنقطة 6,41 من أصل 7 نقاط و مؤشر الصحة و التعليم الأساسي الذي حلّت فيه في المرتبة 47 و بنقطة 5,61 ، كما شهدت تحسناً في مؤشر التعليم العالي و التدريب و احتلت المرتبة 98 ب 3,69 نقطة و جاءت في المركز 47 فيها يخص مؤشر حجم السوق بنقطة 4,59 . إلا أنّها سجّلت درجات منخفضة و مراتب متأخرة في المؤشرات الأخرى .

4 - مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

هو مؤشر يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان الصادرات "الكوفاس" و الذي عادةً ما يلجأ إليه المستثمرون الأوروبيون قبل أخذ قرار الإستثمار في دولة معينة . يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدولة على السداد و يبرز مدى تأثير الإلتزامات المالية لشركات الإقتصاد المحلي و الأوضاع السياسية و الإقتصادية للعالم الخارجي⁽¹⁾، و تُصنّف الدول في هذا المؤشر إلى مجموعتين:

أ - مجموعة الدرجة الإستثمارية A تقسم إلى :

A1 : البيئة السياسية و الإقتصادية مستقرة و سجّل السداد جيد جداً و إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جداً.

A2 : احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جداً في وجود بيئة سياسية و إقتصادية أقل إستقراراً.

A3 : بروز بعض الظروف الإقتصادية و السياسية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض

أصلاً لأن يصبح أكثر إنخفاضاً من الفئات السابقة مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

A4 : سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالاً، مع تدهور الأوضاع الإقتصادية و السياسية و رغم

(1) ساعد ، مرجع سابق الذكر ، ص 155 .

ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى في حدود مقبولة جداً.

مجموعة درجة المضاربة تقسم إلى :

B يمكن أن يؤثر عدم الإستقرار السياسي و الإقتصادي على سجل السداد السيئ أصلاً .

C البيئة السياسية و الإقتصادية شديدة التقلب قد تؤدي على تدهور سجل السداد السيئ أصلاً .

D ستؤدي درجة المخاطرة العالية ألى للبيئة السياسية و الإقتصادية في بيئة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جداً أكثر سوءاً.⁽¹⁾

وحسب هذا المؤشر فإن الجزائر تصنّف ضمن الدرجة الإستثمارية A4 أي في مستوى مقبول⁽²⁾ مع العلم أنّها قد صنّفت في الدرجة B في سنوات التسعينات .

5 - مؤشر الحرية الإقتصادية:

يصدر هذا المؤشر سنوياً عن معهد Heritage Foundation و صحيفة Wall street، يقيس

هذا الأخير مدى التجانس بين السياسات المتبعة للدولة و مؤسساتها المختلفة الهادفة إلى دعم الحرية الإقتصادية و حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول و توفير مجالات لحرية الإختيار الإقتصادي للأفراد و تعزيز روح المبادرة و الإبداع ، فهذا المؤشر يساهم في إعطاء نظرة عامة على مناخ الإستثمار في بلد معين ، إذ أنه يأخذ بعين الإعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية و عوائق التجارة و سيادة القانون و يدعم عمليات الترويج للإستثمار الأجنبي المباشر.⁽³⁾ يستند هذا المؤشر إلى عشر عوامل و تتمثل في:

- السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية) .

(1) قويدري ، مرجع سابق الذكر ، ص 98 .

(2) Coface for safer Trade , Country Risk Assessment Map 3rd quarter 2015 ,

(3) ربحان و هوام ، مرجع سابق الذكر ، ص 84 .

- نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي).
- حجم الإستثمار الخاص الوطني و الأجنبي.
- أداء القطاع المصرفي و التمويلي.
- ملائمة التشريعات القانونية و نوعية الإجراءات الإدارية و البيروقراطية.
- الوزن النسبي للقطاع العام في الإقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) .
- السياسات النقدية (سعر الصرف و التضخم) .
- وضوح إحترام حقوق الملكية الفكرية .
- مستوى الأجور و الأسعار.
- نشاط السوق السوداء الموازية .⁽¹⁾

هذا المؤشر يمنح أوزاناً متساوية و يحسب بأخذ متوسط المؤشرات الفرعية :

- 100 – 80 حرية إقتصادية كاملة.
- 79,9 – 70 حرية إقتصادية شبه كاملة.
- 69,9 – 60 حرية إقتصادية ضعيفة .
- 59,9 – 50 حرية إقتصادية شبه منعدمة.
- 49,9 – 0 حرية إقتصادية منعدمة .

و حسب هذا المؤشر فإنّ الجزائر إحتلت المرتبة 157 من أصل 186 دولة في العالم بمجموع

نقاط بلغت 48,9 نقطة فهي إذن من الدول المتأخرة جداً في مؤشر الحرية الإقتصادية .⁽²⁾

(1) الزين ، مرجع سابق الذكر، ص143.

(2) The Heritage Foundation in partner with wall street journal , **highlights of the 2015 index of Economic Freedom promoting economic opportunity and prosperity** , p2 .

6- مؤشر التنمية البشرية :

يصدر هذا المؤشر منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، يهدف إلى جعل الإنسان

محور العملية التنموية و يقيس ما تمّ تحقيقه لتعزيز التنمية البشرية في البلد، و يتم حسابه على أساس

ثلاث مكونات و هي:

- طول العمر: و يقاس بمتوسط العمر المتوقع منذ الولادة و يتراوح ما بين 25 و 85 سنة.

- المعرفة : و يقاس بمعدل الإلمام بالقراءة و الكتابة لدى البالغين و نسب الإلتحاق بالمدارس

الإبتدائية و الثانوية و الدراسات العليا .

- مستوى المعيشة : و يقاس بمعدل دخل الفرد للنتائج المحلي الإجمالي .

و يتم تصنيف الدول حسب هذا المؤشر إلى ثلاث مجموعات و هي :⁽¹⁾

• 80% فما فوق دول ذات تنمية بشرية عالية .

• من 50% إلى 79% دول ذات تنمية بشرية متوسطة .

• أقل من 50% دول ذات تنمية بشرية منخفضة .

تترتب الجزائر في هذا المؤشر في المرتبة 93 من أصل 187 دولة ما يعني أنّها تصنف في

مستوى معتدل في مؤشر التنمية البشرية إذ تحسنت 5 مرات لما كانت عليه في 2008 و يرجع هذا إلى

تراجع نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر المدقع تحول من 1,7% في سنة 1990 إلى 0,5% في

سنة 2014 ، و قيام الدولة بتحديات و جهود كثيفة في توفير السكن و القضاء على البطالة خاصة في

أوساط الشباب ، إذ تحولت نسبة البطالة من 30% في عام 2000 إلى 10,6% عام 2014 . كما

(1) يحي ، مرجع سابق الذكر ، ص 104 .

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

إنقلت الميزانية الخاصة بالصحة من 4% من الناتج الداخلي الخام في 1970 إلى 5,2 % في 2013 و توفرها على 1,24 طبيب لكل 1000 ساكن (طبيب واحد لكل 1000 ساكن في 1998), أما متوسط الوفاة عند الولادة يقدر ب 4,39 لكل 1000 طفل في عام 2013 مقابل 6,03 في عام 1990 ومتوسط أمد الحياة يصل إلى 77 سنة مقابل 66,9 سنة في 1990.⁽¹⁾

من خلال ما سبق نستنتج أنّ الجزائر و بحسب التقارير الإقتصادية الدولية و الإقليمية تُصنّف في خانة الدول المتأخرة في معظم مؤشرات بيئة و مناخ الإستثمار و الأعمال إذ احتلت مراكز بين المعتدلة و المتأخرة ما يعني أنّ الجزائر لا تزال أمامها العديد من العقبات التي يجب تعمل على محاربتها ومحاولة إيجاد حلول لها .

(1) Conférence des nations unies sur le commerce et le développement , **Perspectives économiques en Afrique : ALGERIE 2015** , p 12 , www.africaneconomicoutlook.org , vu le 12/ 11/ 2015 , 12 :05 .

خاتمة الفصل :

مرّ الإقتصاد الوطني في تطوره بثلاث محطات أساسية ساهمت في توجيهه و تحديد معالمه ، فبعد الإستقلال مباشرةً تبنت الدولة الجزائرية النموذج الإشتراكي ذو التركيز على القطاع الصناعي كآلية لتحقيق التنمية الإقتصادية ، و بعد أن أثبت هذا النموذج عدم نجاعته أعادت ال نظر في سياستها الإقتصادية بتبني إصلاحات جديدة سياسية و إقتصادية و إجتماعية في التسعينات ، إلاّ أنّ الظروف الأمنية و دخول الجزائر في عشرية دموية عرقلت من تجسيد تلك الإصلاحات و أوقفت عملية التخطيط . لكن و بعد إسترجاع الإستقرار السياسي و الأمني و تسجيل تحسن في الأوضاع الإقتصادية نتيجة إنتعاش العائدات الربعية منذ الألفية ، باشرت الدولة في برامج و مخططات تنموية جديدة محاولةً إستدراك التأخر و العمل على الدفع بعجلة التنمية من جديد .

يرتبط الإستثمار الأجنبي المباشر إرتباطاً وثيقاً بالسياسات التي تتبناها الدولة ، ففي ظلّ سياسة الإقتصاد الموجه الذي يعزز من هيمنة الدولة في تسيير الإقتصاد فإنّ وجود التدخل الأجنبي كان أمراً مرفوضاً تماماً إلاّ أنه و بسبب إعتقاد الدولة على الربح النفطي كمصدر وحيد لتمويل سياساتها و نظراً لإفتقارها للخبرة و التقنية اللازمة لإستغلاله أُجبرت الدولة على فتح هذا القطاع للإستغلال من قبل المستثمرين الأجانب في إطار إتفاقيات محددة الشروط . و عليه فإنّ الإستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة كان شبه منعدم و القليل الموجود منه كان تقليدي يقتصر فقط على قطاع المحروقات .

لكن الموقف الذي تبنته الدولة حول الإستثمار الأجنبي المباشر بشأن تدخله في الإقتصاد الوطني تغير كنتيجة حتمية بعد السقوط الحر لإيرادات المحروقات بعد أزمة 1986 و تراكم الديون الخارجية و للشروط المفروضة من المؤسسات الدولية و لما يفرضه منطوق الإنتقال إلى إقتصاد السوق . و من بين الإصلاحات المتبناة ، فتح المجال أمام حرية تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر و كان التعديل القانون أول

الفصل الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية

خطوة لذلك و هذا بإصدار قانون النقد و القرض و قانون ترقية الإستثمار 1993 ، و لكن و نظراً للاستقرار السياسي و الأمني و الإقتصادي و الإجتماعي الذي عرفته الجزائر في التسعي نات هزت من ثقة المستثمرين الأجانب و عزوفهم عن الإستثمار في الجزائر . و بعد بداية إسترجاع الإستقرار منذ 1996 شهدت الجزائر عودة الإستثمارات الأجنبية المباشرة للإستثمار في الجزائر .

أما في ظل سياسة الإنعاش الإقتصادي و التي ضخت فيها الدولة مجموعة معتبرة من الإستثمارات من أجل تدارك التأخر و تسريع وتيرة التنمية و رفع كفاءة الإقتصاد الوطني من خلال برامج تضم عدّة مشاريع و التي أسند العديد منها للشركات الأجنبية خاصة مع إتخاذ الدولة إجراءات متعددة لتعزيز الإستثمارات الأجنبية المباشرة و التي ساهمت في إرتفاع حجم تدفقها و تمتدّ على غرار الإستثمار في قطاع المحروقات إلى الإستثمار في قطاعات كالصناعة و السياحة و البناء .

الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجاباً على التنمية الإقتصادية حيث يساهم في خلق مناصب الشغل ، تحسين ميزان المدفوعات ، نقل التكنولوجيا و تنويع إيرادات ميزانية الدولة و في الجزائر تبقى معدلات تأثيره على التنمية الإقتصادية ضعيفة خاصة خارج قطاع المحروقات ، كما أنّ درجة تأثيره ترتبط كثيراً بنوع المشروع الإستثماري .

تتعدد المعوقات التي تصادف المستثمرين الأجانب في الجزائر من معوقات قانونية ، إدارية ، مالية و بنكية و تنامي مشكل الفساد في التعاملات و نتيجة لذلك فإنّ تصنيف الجزائر في المؤشرات الدولية الخاصة بالإستثمار يأتي في معظمها في المراتب الأخيرة و في خانة دول صعوبة أداء الأعمال فيها .

الفصل الثالث :

الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع

البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة

" شركة ريزاني دي إيكير RIZZANI

. " DE ECCHER

الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة " شركة ريزاني دي إيكو RIZZANI DE ECCHER " .

تمهيد :

لقد أولت الجزائر في إطار سياسة الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2014 أهمية كبيرة لقطاع الهياكل القاعدية و البنى التحتية إذ إستحوذ على حصص معتبرة في كل برنامج . و من أجل إنجازها و تجسيدها تم إسناد العديد منها للشركات الأجنبية ، و من بين هذه المشاريع مشروع " إنجاز الطريق السريع الرابط بين ميناء جن جن و الطريق السريع شرق غرب على مستوى مدينة العلمة على إمتداد مسافة 110 كلم " الذي أوكلت مهمّة إنجازه للشركة الإيطالية " ريزاني دي إيكو RIZZANI DE ECCHER " بالشراكة مع الشركات المحلية ETRHB Haddad و الشركة الوطنية SAPTA ، و هذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا الفصل .

**الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة
" شركة ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " .**

المبحث الأول : التعريف بشركة " ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " و إستثمارها في

الجزائر .

١ - التعريف بشركة " ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " :

التسمية : شركة ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER Spa .

الشكل القانوني : شركة ذات أسهم .

الرأسمال الإجتماعي للشركة : 20.000.000 أورو .

المقر الإجتماعي : Via Buttrio 36 , Frazione cagnacco , 33050 Pozzuolo del

. Friuli UD Italie

المقر في الجزائر : 26 شارع يحي مازوني ، الأبيار - الجزائر - .

النشاط : إنجاز الطريق السريع الرابط بين ميناء جن جن و الطريق السريع شرق غرب على

مستوى مدينة العلمة على إمتداد مسافة 110 كلم (طريق رقم 77).

سنة بداية نشاطها في الجزائر : 2014 .

مكان النشاط : جيجل ، ميلة ، سطيف .

العقد رقم : 02 / 2014 .⁽¹⁾

2 - النشأة و التطور :

↳ 1931 : تأسست شركة " ريزاني دي إيكير " للبناء في أودين بإيطاليا ، و التي تنصب مهامها في

أشغال الهندسة المدنية ، مهامها لا تتركز فقط على المستوى المحلي (إيطاليا) و إنما تتعدى ذلك لتتواجد

(1) République Algérienne Démocratique et Populaire , Ministère des travaux publics , Agence Nationale des Autoroutes , dossier I , marche travaux n° 02/2014 , déclaration à souscrire , p 10 .

الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة " شركة ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " .

على المستوى الدولي .

⇐ 1948: ريكاردو دي إيكير يؤسس شركة للبناء و التي تحمل إسمه ، متخصصة في مجال العقار .

⇐ 1970: ريكاردو دي إيكير يشتري شركة " ريزاني " و بذلك يمزج بين خبرة و كفاءة الشركتين في شركة واحدة و التي تحمل تسمية " ريزاني دي إيكير " ، المسيرة من قبل عائلة ريزاني .

⇐ 1976 : بانضمام الجيل الثاني لعائلة دي إيكير، إمتدّ مجال تخصص الشركة إلى قطاع الهيكلة القاعدية و الأشغال العمومية .

- بعد زلزال فريبول Frioul قامت شركة " ريزاني " بتخصيص حصّة معتبرة من مواردها المالية في أعمال إعادة الإعمار .

- كما قامت بإعادة بتأهيل و ترميم مدينة من القرى الوسطى في فونزون Fenzone بعدما كانت لسنين رمزاً للدمار أصبحت رمزاً لإعادة الإعمار ، و جعلوا منها مدينة تراثية ، تاريخية و حضارية.

⇐ 1980: قامت الشركة بإنجاز الطريق السريع كارنية تارفيزيون Carniatarvision و إكتسبت بذلك تكنولوجيا متطورة .

- إنشاء شركة " ديال Deal " : نتيجة تنامي الخبرة تمّ إنشاء شركة Deal المتخصصة في التكنولوجيات المتعلقة بتنفيذ الجسور بنظام صناعي.

⇐ 1982 : في نهاية 1982 تحصّلت شركة " ريزاني دي إيكير " على عقد في الخارج و هذا ببناء 5 مجمعات مدارس في الجزائر .⁽¹⁾

(1) GRUPPO DE ECCHER , un peu d' histoire , 2013 , p 10 , rde.it .

الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة " شركة ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " .

↔ 1984: حصلت الشركة على خمسة عقود مهمّة من بينها إثنان لبناء مدينتين و ثلاث مؤسسات لصناعة الأحذية في روسيا .

↔ 1986 : رقم أعمال شركة " ريزاني دي إيكير " ينتقل من 37 مليار لير سنة 1986 إلى 228 مليار لير سنة 1990.

↔ 1994 : زيادة توسع إنجازات الشركة في الخارج لتساهم بأكثر من 50% من إجمالي رقم أعمالها.

↔ 2004 : شركة " ريزاني دي إيكير " أصبحت واحدة من العشر الأوائل في مجال التعاقد بإيطاليا وواحدة من الأوائل على المستوى العالمي و هذا حسب ترتيب كبار المقاولين الكبار الصادر عن مجلة 2005 New Records Ingeeniring .

↔ 2010 : إمضاء عقد مع أستراليا لإنشاء South Road Superway.

↔ 2013 : شركة " ريزاني " تشتري " Sacaim " و هي شركة يوجد مقرها بالبندقية، متخصصة في مجال إعادة التأهيل و في مجال المطاعم و الأعمال البحرية.⁽¹⁾

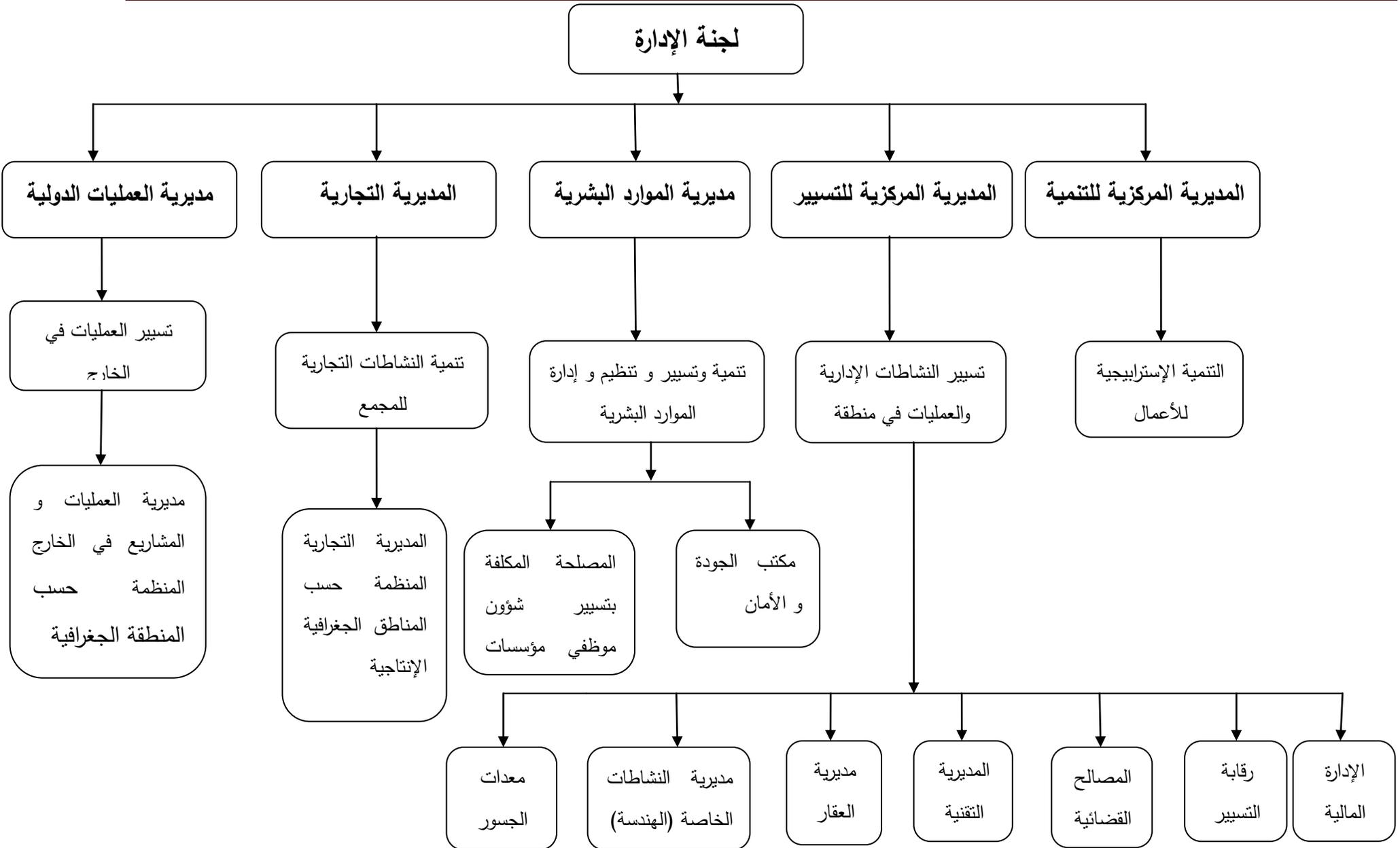
أصبحت شركة " ريزاني دي إيكير " أحد الزعماء و القادة في مجال التعاقد، الخبرة، التطور و قطاع البناء و الهياكل القاعدية و الهندسة المدنية و المعدّات المتخصصة لبناء الجسور و التطوير العقاري.

3 - الهيكل التنظيمي للشركة : (2)

(1) Ibid , p 10 .

(2) République italienne , RIZZANI DE ECCHER SPA , livre des décisions des actionnaires , n° de rép : 172122 , n° recueil : 59985 , p 6 .

RIZZANI DE الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة " شركة ريزاني دي إيكر
ECCHER. "



4 - مجالات إختصاص شركة " ريزاني دي إيكير " و أهم إنجازاتها :

تتخصص شركة ريزاني دي إيكير " RIZZANI DE ECCHER " في أربعة مجالات أساسية و تتمثل في البناء ، البنية التحتية ، الهندسة و معدّات بناء الجسور و التطوير العقاري .

1- مجال البناء :

في مجال البناء تعتمد الشركة في إنجازاتها إستخدام التقنية و التكنولوجيا ذات النوعية العالية المختلفة كون أنّ كل بناء يتمتع بمواصفات و متطلبات خاصة لذلك قامت الشركة بإنشاء شركات تابعة متخصصة في التصميم و التزيين الداخلي . و من بين الإنجازات التي يضمها هذا المجال نجد بناء المدارس ، بناء الفنادق و المطاعم مثل فندق Summerland Hotel and Resort في بيروت ، بناء مجمعات سكنية مثل إنجاز مجمع Portopiccolo في إيطاليا و هذا بتحويل محجر قديم لقرية تطل على البحر ، بالإضافة لبناء مستشفيات و مراكز إدارية ، تشييد مصانع ، بناء قواعد عسكرية كالقاعدة العسكرية الجوية الأديد Al Udeid في قطر .

2- البنى التحتية:

تتخصص الشركة في هذا المجال منذ أكثر من عقد، و تعتبر هندسة النقل أو البنية التحتية كأحد نقاط قوتها خاصة في الخارج ، كما تهتم الشركة بإنشاء و إنجاز البنى الأساسية المهمّة و التي من بينها

نجد :

- شبكات الطرق السريعة و السكك الحديدية و شبكة الميترو:

الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة " شركة ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " .

يعتبر المجال الذي تحبذ الشركة الإستثمار فيه كثيراً سواءً على المستوى المحلي في إيطاليا أو في الخارج ، و من أهم الإنجازات التي قامت بها في هذا المجال الشبكة الحديدية ذات المسار المزدوج في (1) واد تلييلات بتلمسان و التي ساهمت الشركة فيها بنسبة 25% و برأسمال قدر ب 78 مليون أورو، و هو مشروع يضم ثلاث محطات قطار ، 129 جسر (14 كلم) و ثلاث أنفاق و 96 جهاز مسار و تمتد الشبكة على مسافة 135 كلم . كما نجد بالميتو أنترشانج Palmettointerchange بميامي فلوريدا و هو طريق سريع يحتوي على خمسة مستويات و أربع ممزّات علوية . قدر مبلغه الإجمالي 38 مليون أورو .

• الهندسة البيئية و الهندسة الهيدروليكية :

تتخصص في إنجاز المشاريع التي تتطلب أشغال الصرف الصحي و التطوير الهيدروليكي ، أشغال الإنشاءات النهرية و البحرية ، تركيب معدّات لتنقية المياه و بناء محطات مياه .

3 - الهندسة و معدّات بناء الجسور :

بفضل خبرتها الواسعة في مجال البنية التحتية ، إستطاعت الشركة تطوير مجال نشاط جديد متخصص في الهندسة و إنجاز السلع و المعدّات و ملحقاتها المتعلقة ببناء الجسور و المعابر . و وُكّلت هذه المهمة لشركة " ديال Deal " و التي تعمل على توفير إحتياجات شركة " ريزاني دي إيكير " في مشاريعها بالإضافة إلى تزويد شركات أخرى عالمية بهذه المعدّات .

4 - مجال التطوير العقاري :

تستثمر الشركة في هذا المجال من خلال الوحدة التابعة لها الشركة " إيريد Irid Srl " المكلفة

(1) GRUPPO DE ECCHER , op . cit , p p 26 - 29 .

الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة " شركة ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " .

بتسيير التعاملات العقارية للشركة ، حيث تعرض نفسها في سوق العقار كشريك موثوق به و تُقدم خدمة بكفاءة عالية . ينحصر نشاط الشركة و إنجازاتها في مجال العقار على المستوى المحلي أي في إيطاليا.⁽¹⁾

٢ - التعريف بمشروع الشركة في الجزائر :

يسمى المشروع الإستثماري المقام من قبل شركة " ريزاني دي إيكير " في الجزائر بمشروع "إنجاز الطريق السريع الرابط بين ميناء جن جن بالطريق السريع شرق غرب على مستوى مدينة العلما على إمتداد مسافة 110 كلم"⁽²⁾، و هو مشروع بادرت به الوكالة الوطنية للطرق السريعة سنة 2012 و أوكلت مهمة دراسته إلى مكتب الدراسات الكندي SNC-LavalinInc لمدة ثمانية عشر شهر .
يمتدّ هذا الطريق السريع على مسافة تصل إلى 110 كلم و يخترق ثلاث ولايات تتمثل في ولاية جيجل ، ميلة و سطيف، و يضمّ هذا المشروع بناء 54 جسراً و 19 ممرّاً علوياً و 16 ممرّاً سفلياً و نفقين الأول على مستوى ميناء جن جن و الثاني على مستوى مدينة العلما ، بالإضافة إلى إقامة 12 Echangeur و ثلاث مناطق خدمة و إستراحة⁽³⁾ و هو كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (22) : الهياكل التي يضمها إنجاز المشروع :

| المسافة (بالمتر) | العدد (بالوحدة) | |
|--------------------|-------------------|----------|
| 1048 | 19 | ممر علوي |

(1) Ibid , p 31 – 32 .

(2) République Algerienne Démocratique et Populaire , Ministère des travaux publics , Agence Nationale des Autoroutes , dossier I , marche travaux n° 02/2014 .

(3) Ibid , art 5 , p 33 – 34 .

**الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة
" شركة ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " .**

| | | |
|-------|----|----------|
| 711 | 16 | ممر سفلي |
| 14800 | 54 | الجسور |
| 16559 | 89 | المجموع |

| | | |
|-------------|--------------------|--------------|
| الإتجاه | المسافة (بالمتر) | |
| ميناء جن جن | 1850 | النفق الأول |
| العلمة | 1850 | النفق الثاني |
| | 3700 | المجموع |

المصدر : dossier I , marche travaux n° 02/2014 , art 5 , p 33 – 34 .

و من أجل إنجاز و بناء هذه الهياكل فإنّ هذا يتطلب حوالي 970.725 متر مكعب من الإسمنت و 170.898 من الفولاذ و هذا بالنسبة للمعابر و الجسور ، أما فيما يخص إنجاز الأنفاق فيتطلب حوالي 763.161 متر مكعب من الأعمال الحفرية و حوالي 135.517 متر مكعب من الإسمنت .

حدّدت آجال إنجاز هذا المشروع ب 36 شهراً بالإضافة إلى 12 شهراً كفترة ضمان لكل المشروع و 24 شهراً كفترة لضمان معدّات الأنفاق ، كما حدّدت تكلفة المشروع ب 200 مليار دج و تقرر تحديد تاريخ الشروع في الإنجاز ابتداءً من 23 فيفري 2014 .⁽¹⁾

أسندت مهمّة تنفيذ هذا المشروع الإستثماري للمجمّع الجزائري - الإيطالي الذي يضم من الجانب الإيطالي شركة " ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " و من الجانب الجزائري كلّ من شركة

(1) République Algérienne Démocratique et Populaire , Ministère des travaux publics , Agence Nationale des Autoroutes (direction générale) , ref 79/DTA/DT/DG/ANA/2014 , **attestation du maitre de l'ouvrage** , Alger , 2014 .

الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة " شركة ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " .

" ETRHB حداد " وشركة " SAPTA " ، و تعتبر الشركة الإيطالية " ريزاني دي إيكير " قائدة المشروع.
و تم الإمضاء على عقد الشراكة الذي يحمل رقم 2014/02 المتعلق "بإنجاز الطريق السريع الرابط بين
ميناء جن جن بالطريق السريع شرق غرب على مستوى مدينة العلماة على امتداد مسافة 110 كلم"
يوم 2014/12/19.

التعريف بأطراف المشروع الإستثماري:

يضم المشروع كما تحدد في العقد ثلاثة أطراف و هي:

1 - مجمع " ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " باختصار RdE : عُين كقائد للمشروع ،
مسجل في السجل التجاري لأودين تحت رقم 00167700301 ، يتواجد مقره الإجتماعي
فيفيا بوتريو 36 ، فرازيونكرياكو ، 33050 بوزيولو ديل فريولي، أودين ، إيطاليا (ViaButtrio
36,Frazione Cargnacco , 33050 PozzuolodelFriuli UD 6 Italie) و الممثلة في
رئيسها D'onofrio Luciano .

2 - مجمع أشغال الطرق و العقار و البناء " ETRHB " :المسجلة في السجل التجاري رقم
B16/00-0042349 98du 29/02/2012 ، مقرها الإجتماعي منطقة النشاطات سعيد حمدين،
بئر مراد رايس الجزائر، الممثلة من طرف رئيسها المدير العام السيد علي حداد. و يبلغ الرأسمال
الإجتماعي للشركة 18000.000.000.00 دج .

3 - الشركة الوطنية الإقتصادية " SAPTA " : هي شركة وطنية إقتصادية ذات أسهم ، مسجلة في
السجل التجاري رقم 16/00-0011369 /B/ 00 du 02/04/ 2008 ولاية الجزائر مقرها

الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة " شركة ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " .

الإجتماعي في 63 أ جادة الأبيار /الجزائر، ممثلة من طرف المدير العام و الرئيس السيد رشيد بياسلي يصل رأسمالها الإجتماعي إلى 1.200.000.000.00 دج .⁽¹⁾

المبحث الثاني : دور شركة " ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " في تفعيل التنمية الإقتصادية في الجزائر :

قبل التطرق إلى تحليل مدى مساهمة شركة " ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " في تفعيل التنمية الإقتصادية في الجزائر لابدّ من معرفة مدى أهمية مشروع "إنجاز الطريق السريع الرابط بين ميناء جن جن بالطريق السريع شرق غرب على مستوى مدينة العلمة على امتداد مسافة 110 كلم" بالنسبة للجزائر .

١ - أهمية المشروع :

تظهر أهمية المشروع من خلال الفوائد التي يمكن أن تتجرّ عن إنجازها و تجسيده و المتمثلة في :

- إنّ الهدف الرئيسي من هذا المشروع يكمن في جانبه الإقتصادي إذ يعتبر ميناء جن جن أحد أهم الموانئ الجزائرية ، فهو يُخرج يومياً 2 مليون شاحنة أي أربع شاحنات خلال دقيقة و عليه فإنّ بإنجاز هذا المشروع سيتم الربط بين أحد أكبر موانئ الجزائر الذي تصل قدرته الإستيعابية إلى 4.5 مليون طن

(1) Dossier I , marche travaux n° 02/2014 , op . cit , p p 10 – 16 .

الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة " شركة ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " .

سنوياً بمنطقة العلمة في الهضاب العليا والتي تعتبر أكبر منطقة إستيراد في الجزائر كما سيسهل من عملية نقل السلع و البضائع بالإضافة إلى ربح الوقت و فك الضغط عن الطريق القديم .

- حالياً يوجد طريق واحد يربط بين جيجل و الولايات الأخرى و هو نفس الطريق الذي يستعمله ناقلي البضائع و السائحين كون مدينة جيجل تمثل وجهة سياحية للعديد من السياح و كذلك بالنسبة للمسافرين ممّا يجعل منه طريق مكتظة و عليه فإنجاز المشروع سيُنقص من الضغط الذي يعرفه الطريق.⁽¹⁾

- إنّ هذا الطريق يربط بين ثلاث ولايات جيجل ، ميلة و سطيف و عليه فإنّ إنجازه سيسمح لهذه الولايات بإنعاش إقتصادها و تعزيز المبادلات و تنقلات البضائع و المواطنين .

- يدخل هذا المشروع في إطار مشروع الربط مع الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بالقارة الإفريقية أي الربط بين شمال الجزائر بجنوبها و عليه فسيتم الربط بين أماكن الإنتاج و منطقة الصناعات بلارة التي هي ميناء موجه للتصدير خاصة بعد غلق ميناء الجزائر .

إضافة إلى هذا سيسمح أيضا في الإستغلال الأمثل لميناء جن جن و فك الضغط على الموانئ الأخرى المجاورة كجاية و عنابة .⁽²⁾

٢ - دور شركة " ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " في تفعيل التنمية الإقتصادية

في الجزائر :

تساهم شركة " ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " في التأثير على التنمية الإقتصادية

في الجزائر من خلال مشروع إنجاز الطريق السريع الرابط بين ميناء جن جن بالطريق السريع شرق غرب على مستوى مدينة العلمة على إمتداد مسافة 110 كلم من خلال خلق مناصب عمل جديدة و نقل

(1) مقابلة مع السيد أمير سليم ، مدير تقنية المعلومات في شركة " ريزاني دي إيكير " بجيجل ، يوم 2015/12/19 على الساعة 17:25 .

(2) نفس المرجع السابق الذكر .

الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة " شركة ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " .

التكنولوجيا و من خلال التأثير في إيرادات ميزانية الدولة ، و التي سنتعرض إليها بالتفصيل على النحو التالي :

1 - دور شركة " ريزاني دي إيكير " في نقل التكنولوجيا :

تتميز شركة ريزاني بإعتمادها على تكنولوجيا جدّ متطورة في عملية إنجاز المشاريع حيث أنّها قامت بإنشاء شركة " ديال Deal " المتخصصة في الهندسة و تطوير معدّات البناء خاصة المعدّات اللازمة لمشاريع البنية التحتية من معدّات الجسور، المعابر و الأنفاق .

و يعتبر مشروع إنجاز الطريق السريع الرابط بين ميناء جن جن بالطريق السريع شرق غرب على مستوى مدينة العلمة على إمتداد مسافة 110 كلم طريق يحتوي على تضاريس جغرافية وعرة كون ولاية جيجل منطقة جبلية و مدينة العلمة منطقة تتواجد في الهضاب العليا مما يتطلب تقنية و معدّات متطورة لإنجاز هذا الطريق ، و نظراً لإفتقار الجزائر للتكنولوجيا و المعدّات المتطورة فإنّ شركة " ريزاني دي إيكير " وجدت نفسها مجبرة على الإستعانة بمعدّاتها التكنولوجية للقيام بالمشروع الإستثماري خاصة و أنّه يندرج ضمن مجال تخصصها و الذي هو إنجاز البنى التحتية . و تتمثل المعدّات التي تمّ الإستعانة بها في إنجاز هذا المشروع في :

الجدول رقم (23) : أهم المعدّات المستوردة من قبل شركة " ريزاني دي إيكير " :

| الكمية | العتاد | الكمية | العتاد | الكمية | العتاد |
|--------|------------------------|--------|--------------|--------|---------------------|
| 02 | آلة قطع الخرسانة | 04 | مضخة غاطسة | 05 | هيكل وحدات الخرسانة |
| 01 | صندوق إيدروليكي | 05 | مضخة | 08 | حاوية |
| 03 | مناشير ميكانيكية دوارة | 17 | ضاغطة | 6 | محطة توبوغرافية |
| 50 | لوحة كهربائية | 05 | لحامة | 01 | محطة خرسانة |
| 04 | رافعة أبراج | 01 | ناقل للتفريغ | 01 | خرسانة مركزية |

**الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة
" شركة ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " .**

| | | | | | |
|------------|---------------------------|----|-------------------|----|------------------------|
| 01 | آلة إزالة و مسح | 05 | ناقل حمولة | 06 | مجموعة مولدات كهربائية |
| 01 | آلة ميكانيكية دوارة | 04 | شاحنة مضخة خرسانة | 05 | قضبان تيليسكوبي |
| 02 | محولات و مجمعات كهربائية | 01 | رافعة | 19 | شاحنة خلط |
| 02 | عربة المنجم | 10 | خزان كهربائي | 05 | لوحة هزازة |
| 01 | الآلة الخارقة (الطاعنة) | 08 | برج للإضاءة | 04 | مجموعة إلكترونية |
| 01 | مطرقة هيدروليكية | 02 | آلة كسارة | 01 | هزاز هيدروليكي |
| 06 | قاطرة | 13 | شاحنة | 06 | حفارة |
| 03 | جرافة هيدروليكية | 03 | آلة تسوية الأرض | 04 | جرافة و ملحقاتها |
| 02 | شاحنات خدمة | 03 | مقطورة صهريج | 01 | حفار متعدد الإستخدام |
| 02 | خزان المياه | 02 | حفارة الصخور | 02 | جرافة |
| 238 | | | | | المجموع |

المصدر : من إعداد الطلبة إعتماذ على وثائق الشركة .

إنّ العتاد الذي تستعين به الشركة في إطار إنجازها للمشروع عتاد و آلات جدّ متطورة يصل عددها إلى 238 وحدة ، و يرجع السبب ليس لعدم توفرها في السوق المحلية و إنّما لعدم توفرها بالقدرة و السريعة و الطاقة و الحجم المرغوب فيه ، لذا تجد الشركة نفسها مجبرة على إستيراده لإنهاء المشروع في الوقت المحدد . و لتسيير هذه المعدات المتطورة بالكيفية اللازمة يستلزم على الشركة الإستعانة بمورد بشري ذات خبرة و تأهيل قادر على إستعمال و تسيير الآلات و المعدات و الأجهزة التقنية ، و هذا يمثل أحد الشروط التي جاءت في عقد العمل الذي أمضاه المتعاقدان " RIZZANI DE ECCHER و ETRHB و Haddad و SAPTA " بالإضافة إلى إلزامية التكفل في إطار نشاطات المجمع أو برنامج العمل القيام بنشاطات تكوينية و تدريبية من قبل مكونين من مراكز تعليم مهنية متخصصة في مجال عمل الشركات و يضمن تكوين للمورد البشري حول كيفية إستغلال و تسيير المعدات ، و يكون البرنامج المعتمد يتطابق

الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة " شركة ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " .

مع تطبيقات الجمعية الدولية للطرق AIPCR و سيخضع للمصادقة من طرف الوكالة الوطنية للطرق
السريعة . (1)

لكن شركة " ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " و في إطار " إنجاز مشروع الطريق
السريع الرابط بين ميناء جن جن بالطريق السريع شرق غرب على مستوى مدينة العلمة على إمتداد مسافة
110 كلم " لا تقوم بإعتماد حصص تكوينية و تدريبية لليد العاملة و هذا نظراً للسياسة التي تتبناها في
عملية التوظيف و التي تقوم بالأساس على إختيار يد عاملة كفي و ذات مستوى تعليمي عالي حيث أن
معظم العمال الذين توظفهم عبارة عن مهندسي دولة و تقنيين سامين و يتمتعون بخبرة في المجال .
أما فيما يخص نقل تكنولوجيا المعلومات فإنه من الصعب إجراء قياس كمي لأثرها على توريث
التكنولوجيا و تأهيل الكفاءات البشرية ، كون هذه الأخيرة كما سبق الإشارة إليها تتمثل في المعرفة المسجلة
أو المسموعة و الأساليب الخاصة بتسيير و تشغيل و إدارة و إستعمال المعدات و الآلات و التي تحدث
نتيجة لإحتكاك اليد العاملة المحلية باليد العاملة الأجنبية المؤهلة . و بشأن الخبرة الفنية فتكتسبها اليد
العاملة المحلية نتيجة الإحتكاك و التعود على إستخدام المعلومات التكنولوجية مما يكسب الفرد خبرة و
معرفة في تسيير و إستعمال الوسائل التكنولوجية فهي تعود بالنفع على العمالة و على الشركات المحلية
أيضاً عند إلتحاقهم بها . (2)

2 - دور شركة " ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " في خلق فرص العمل :

إنّ الأولوية في عملية التوظيف و التشغيل فيما يخص " إنجاز الطريق السريع الرابط بين ميناء
جن جن بالطريق السريع شرق غرب على مستوى مدينة العلمة على إمتداد مسافة 110 كلم " تعطى
لليد العاملة المحلية ، حيث تقوم الشركة بتحديد لائحة إحتياجاتها من المورد البشري و الشروط التي يجب

(1) , Dossier I , marche travaux n° 02/2014 , op . cit , art 46 – 47 , p 98 – 99 .

(2) مقابلة مع السيد أمير سليم ، مرجع سابق الذكر .

**الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة
" شركة ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " .**

أن تتوفر عليها من المستوى التعليمي و الخبرة و الكفاءة و الإختصاص و الشهادات و توجهها إلى السلطات المحلية المكلفة بإدارة و تسيير المورد البشري على مستوى المنطقة ، كما يجب أن تحدّد شروط العمل و الأجر . بالإضافة إلى إمكانية الإستعانة باليد العاملة الأجنبية في حالة عدم توفر أو عدم كفاية (و لو لفترة قصيرة الأجل) بعض الخبرات على مستوى سوق العمل الجزائري .⁽¹⁾

الجدول رقم (24) : العمالة التي توظفها شركة " ريزاني دي إيكير " :

| العدد | | نوع العمل | | العدد | | نوع العمل | |
|-------|---------------------------|-----------|------|-------|--------------------------|-----------|--|
| 81 | 20 | موظفين | سائق | 40 | نوعية | مهندس | |
| | | | | 30 | بناء | | |
| | 8 | كمية | | | | | |
| | 4 | هيدروليكي | | | | | |
| | 3 | حفر | | | | | |
| 61 | عتاد و آلات | 85 | | | | | |
| 2 | مركز خرسانة | 1 | | | مدير عام | | |
| 3 | تقني كهربائي | 4 | | | مدراء | | |
| 2 | لحام | 2 | | | رئيس القاعدة | | |
| 2 | الرئيس الميكانيكي للحظيرة | 2 | | | مورد | | |
| 3 | ميكانيكي | 20 | | | توبوغرافي | | |
| 2 | مشرف | 2 | | | رئيس الفرقة التوبوغرافية | | |

(1) , Dossier I , marche travaux n° 02/2014 , op . cit , art 29 , p 87 .

الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة شركة ريزاني دي إيكر " RIZZANI DE ECCHER " .

| | | | |
|---|---|---|-------------|
| / | / | 8 | مراقب وثائق |
|---|---|---|-------------|

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماً على وثائق المؤسسة .

من خلال الجدول يتضح لنا أنّ شركة " ريزاني دي إيكر " إستحدثت حوالي 219 منصب عمل أغلبهم يتمتعون بكفاءات علمية فكما سبق القول فإنّ الشركة لا تقوم بحصص تكوينية أو تدريبية و عليه فإنّ عملية إختيار اليد العاملة كانت على أساس مدى تمكّن هذه الأخيرة من إتقان إستخدام المعدات و الآلات التي تمتلكها الشركة . و يعبر العدد 219 عن مناصب الشغل المستحدثة من قبل الشركة بطريقة مباشرة ، فهي تساهم كذلك في إستحداث مناصب عمل بطريقة غير مباشرة و هذا من خلال المقاولين الفرعيين الذين تستعين بهم في تنفيذ المشروع ، فالشركة توكل بعض مهامها خاصة تنفيذ المشروع لعدّة مقاولين محليين و الذين بدورهم يستعينون بعمال آخرين على أساس إحتياجاتهم .⁽¹⁾

3- تأثير شركة " ريزاني دي إيكر " على إيرادات الميزانية العمومية :

تؤثر شركة " ريزاني دي إيكر " على إيرادات ميزانية الدولة من خلال الضرائب و الرسوم التي تدفعها لمزاولة نشاطها في الجزائر و إنجازها للمشروع الإستثماري . و من بين هذه الضرائب و الرسوم نجد :

أ - الرسم على القيمة المضافة TVA :

تفرض الدولة على رقم أعمال شركة " ريزاني دي إيكر " دفع معدّل 17 % منه كرسوم على القيمة المضافة . و يُحتسب هذا الأخير على الأساس :

$$\text{الرسم على القيمة المضافة} = \text{رقم الأعمال خارج القيمة المضافة} \times \text{معدل الضريبة (17 \%)} .^2$$

(1) مقابلة مع السيد أمير سليم ، مرجع سابق الذكر .

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، قانون الضرائب و الرسوم المماثلة ، 2015 ، المادة

**الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة
" شركة ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " .**

و هو كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (25) : مبلغ الرسم على القيمة المضافة الذي تدفعه الشركة :

الوحدة : دج

| رقم الأعمال | رقم الأعمال خارج الرسم | معدل الضريبة | الرسم على القيمة المضافة |
|--------------------|------------------------|--------------|--------------------------|
| 163.929.827.901,21 | 140.110.964.018,19 | % 17 | 23.818.863.883,08 |

المصدر : من وثائق الشركة .

من خلال الجدول نستخلص أنّ مبلغ الرسم على القيمة المضافة الذي تدفعه الشركة يمثل مبلغ معتبر مما يدفعنا إلى القول أنّه يؤثر إيجاباً على إيرادات ميزانية الدولة .

ب - الضريبة على أرباح الشركات :

الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة سنوية تفرضها الدولة على مجمل الأرباح و المداخيل التي تحققها الشركة ، و يقدر معدّل الضريبة الذي تدفعه الشركة بنحو 23 % كون الشركة تزاوّل نشاطها في قطاع البناء و الأشغال العمومية كما تحدّد في قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة . إلا أنّ المعلومات المتعلقة بحجم أرباح الشركة و المبلغ الذي تدفعه كضريبة على أرباح الشركات تعتبر معلومات سرّية و من خصوصيات الشركة .⁽¹⁾

¹ - مقابلة مع السيد أمير سليم ، مرجع سابق الذكر .

الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البناء و الأشغال العمومية دراسة حالة " شركة ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " .

خاتمة الفصل :

ما نستنتجه في هذا الفصل أنّ شركة " ريزاني دي إيكير RIZZANI DE ECCHER " إستثمار أجنبي مباشر يساهم إيجاباً على التنمية الإقتصادية في الجزائر ، فمن جهة نظراً إلى الأهمية التي يكتسيها مشروع " إنجاز الطريق السريع الرابط بين ميناء جن جن بالطريق السريع شرق غرب على مستوى مدينة العلمة على إمتداد مسافة 110 كلم " على الإقتصاد الوطني من عدّة جوانب كالجانب الإقتصادي ، السياحي و الإجتماعي ، و من جهة أخرى مساهمة الشركة في خلق و إستحداث مناصب شغل و بذلك التقليل من البطالة ، كما تؤثر من خلال تطوير القدرات و المهارات العلمية و الفنية و الإدارية و التسييرية و التكنولوجية للعمّالة التي ستؤثر بدورها إيجاباً على الشركات المحلية عند إلتحاقهم بها .

بالإضافة إلى تأثيرها من خلال الضرائب و الرسوم العديدة التي تدفعها الشركة و بمبالغ مالية معتبرة في إطار مشروع " إنجاز الطريق السريع الرابط بين ميناء جن جن بالطريق السريع شرق غرب على مستوى مدينة العلمة على إمتداد مسافة 110 كلم " و التي من شأنها أن تلعب دور مهم في التأثير على إيرادات ميزانية الدولة .

الخاتمة

الخاتمة :

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدر تمويلي خارجي مهم للتنمية الإقتصادية حيث يساهم في تغطية عجز المدخرات المحلية الذي تعاني منه غالبية الدول النامية لكونها دولاً تميل للإستهلاك . كما يحمل في طياته الخبرة التكنولوجية و المعرفة الفنية و التقنية و الممارسات التنظيمية و الإدارية التي تضمن تكوين اليد العاملة المحليّة و الرفع من نوعية الإنتاج و الخدمة ، و من جهة يساهم في خلق مناصب الشغل و الإنقاص من مشكل البطالة الذي تعاني منه هذه الدول ، كما يساهم في تنويع الصادرات و الرفع من الطاقة الإنتاجية من خلال المصانع و المشاريع التي يقيمها و بذلك يلبي الإحتياجات المحلية لهذه الدول مع إمكانية التصدير نحو الخارج مما يحسّن من ميزان المدفوعات و على هذا الأساس لا بدّ على الدول إدخاله ضمن السياسات الإستراتيجية للتنمية خاصة الدول السائرة في طريق النمو .

أدت الأوضاع التي مرت بها الجزائر إلى إدراك الدولة ضرورة إحداث تغييرات و الإستعانة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الإقتصادية و بدأت الحكومة تراه مهما لإدخال رؤوس الأموال و التكنولوجيات و القدرات الإدارية و إمكانية الوصول إلى أسواق التصدير و لذلك إتجهت نحو تحرير السياسات المتعلقة بهذا النوع من الإستثمار .

الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم إيجاباً في التنمية الإقتصادية في الجزائر ، فهذا الأخير يساهم في خلق مناصب شغل و نقل التكنولوجيا و تنمية إيرادات الخزينة العمومية عن طريق الضرائب و الرسوم التي يدفعها ، إلا أنّ درجة مساهمته هذه تبقى ضئيلة جداً بسبب حجم تدفقه الضعيف .

فبالرغم من التحسن الذي عرفته الجزائر في الآونة الأخيرة من إستقرار سياسي و أمّني و تحسن في بعض المؤشرات الإقتصادية و البيئة التشريعية الخاصة بالإستثمار إلا أنّ ذلك لم يمنع من بروز

- بعض العراقيل التي تجعل من مناخ الإستثمار و بيئة الأعمال في الجزائر تتسم بالصعوبة و هو الأمر الذي يترجمه تراجع الجزائر في معظم المؤشرات الدولية الخاصة بالإستثمار ، و يعود السبب لإنتشار عدة مظاهر سلبية كالفساد و البيروقراطية و التماطل في المعاملات ا لإدارية و عدم توفر العقار الصناعي للقيام بالمشاريع الإستثمارية و تحديد نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي ب 49 % في رأسمال المشروع الإستثماري و صعوبة الحصول على القروض التمويلية ، كلها معوقات ساهمت في ضعف تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر و بذلك ضعف مساهمتها في التنمية الإقتصادية .
- الإجراءات المتخذة من قبل الدولة الجزائرية فيما يتعلق بتعزيز دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية تبقى غير كافية و بحاجة للمزيد من التطوير في مختلف المجالات و إتخاذ مجموعة من الإجراءات الضرورية المتمثلة أساساً في :
- تعزيز آليات الحكم الراشد من أجل القضاء على الفساد الذي يعتبر أهم معوق يقف كعقبة أمام الإستثمارات الأجنبية المباشرة .
 - على الدولة توجيه الإستثمارات الأجنبية المباشرة للإستثمار في القطاعات الإنتاجية و الصناعية .
 - العمل على تحديث قوانين الخاصة بالإستثمار الأجنبي بما يتناسب مع متطلبات المناخ الإستثماري العالمي ، و العمل على تحسين بيئة أداء الأعمال في الجزائر .
 - إنتهاج سياسة ترويجية بالفرص الإستثمارية المتاحة في الجزائر و توجيه عروض مباشرة لشركات محددة و إتاحة جميع المعلومات حول المشاريع الإستثمارية و مساعدتهم على إتخاذ القرار .
 - التخفيض من الإجراءات ال بيروقراطية و العمل على إستحداث هيئة متخصصة بتسيير الإستثمارات الأجنبية فقط تعمل وفق أسس علمية و منهجية و تنظيمية متطورة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللّغة العربية:

- 1 - أبو قحف ، عبد السلام ، إقتصاديات الإدارة و الإستثمار . مصر: الدار الجامعية ، 1993.
- 2 - (——— ، ———) ، الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية . مصر: مؤسسة شباب الجامعة ، 2003 .
- 3 - إزاد شكور، صالح ، الإستثمار الأجنبي سبل إستقطابه و تسوية منازعاته.مصر : دار الكتب القانونية ، 2011 .
- 4 - الأخرس ، إبراهيم ، دور الشركات العابرة للقارات في الصين تنمية إقتصادية أو إستعمار و تبعية . مصر: إيراد للطباعة و النشر و التوزيع ، 2012 .
- 5 - العبيدي ، فاضل محمد ، البيئة الإستثمارية . ط1 ، الأردن : مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، 2012 .
- 6 - بوحوش ، عمار ، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث . ط5 ، الجزائر: ديوان المطبوعات 2009 .
- 7 - بوراقجي ، عبد الرحيم ، التنمية الإقتصادية . دمشق ، 1976 ، 1977.
- 8 - بكري ، كامل ، التنمية الإقتصادية . بيروت : الدار الجامعية .
- 9 - جانقي علي ، يعقوب ، تقييم تجربة السودان في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر و إنعكاساتها على الوضع الاقتصادي . مؤتمر الإستثمار و التمويل : الإستثمار الأجنبي المباشر، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية : 2006 .
- 10 - دبله، عبد العالي ، الدولة الجزائرية الحديثة الإقتصاد و المجتمع و السياسة . ط1، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2004 .

- 11 - دريد ، محمود السامرائي ، الإستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية . ط2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 .
- 12 - خليفة ، مسعود و كاجيجي ، محمد خالد علي أحمد ، التمويل الخارجي المباشر : الإستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب و الطرد . مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006 .
- 13 - عارف ، نصر محمد ، إستتمولوجيا السرياسة المقارنة : النموذج المعرفي ، (النظرية ، المنهج) . ط1، بيروت: دار المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2002 .
- 14 - عجيمة ، محمد عبد العزيز و عطية ، ناصف إيمان ، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية . مصر، 2000 .
- 15 - عليان ، رحي مصطفى و محمد ، غنيم عثمان ، مناهج و أساليب البحث العلمي (النظرية و التطبيق) . ط1، عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2000 .
- 16 - شلبي ، محمد ، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات و الأدوات . الجزائر : دار النشر للجامعات ، 1997 .

المقالات و المجلّات:

- 1 - أوسرير، منور ، " دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة) " . مجلة الباحث ، العدد 02 ، 2003 .
- 2 - الزين ، منصور ، " واقع و آفاق سياسة الإستثمار في الجزائر " ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا. العدد 02 .
- 3 - بولرياح، غريب ، " العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها دراسة حالة الجزائر " ، مجلة الباحث . العدد 10 ، 2012 .

- 4 - وصاف ، سعيدي و محمد ، قويدري ، " واقع مناخ الإستثمار في الجزائر : بين الحوافز و العوائق " ، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير . العدد 8 ، سنة 2008 .
- 5 - زغيب ، شهرزاد ، " الإستثمار الأجنبي في الجزائر واقع و آفاق " ، مجلة العلوم الإنسانية . العدد 8 ، فيفري 2005 .
- 6 - حمدي ، فلة و حمدي ، مريم ، " الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : بين التحفيز القانوني و الواقع المعيق " ، مجلة الفكر . العدد 10 .
- 7 - طالبي ، محمد ، " أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر " ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا . العدد 6 .
- 8 - كربالي، بغداد ، " نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر " ، مجلة العلوم الإنسانية . العدد 8 ، 2005 ، ص 6 .
- 9 - مسعي ، محمد ، " سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو " ، مجلة الباحث . العدد 10 ، ورقلة ، 2012 .
- 10 - سمينه ، عزيزة ، " الشراكة الأورو-جزائرية بين متطلبات الإنفتاح الإقتصادي و التنمية المستقلة " ، مجلة الباحث . العدد 9 ، 2011 .
- 11 - رايس ، حدة و كرامة ، مروة ، " تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية - دراسة تقييمية - " ، أبحاث إقتصادية و إدارية . العدد 12 ، 2012 .
- 12 - ريحان ، الشريف و هوام ، لمياء ، " دور مناخ الإستثمار في دعم و ترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري- دراسة تحليلية تقييمية- " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة . العدد 36 ، 2013 .

المقالات:

الملتقيات التقارير و الندوات العلمية:

التقارير:

- 1 - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات ، " تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية " ، الكويت ، 2002 .
- 2 - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات ، " تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية " ، الكويت ، 2010 .
- 3 - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات ، " ضمان الإستثمار ، بيئة أداء الأعمال في الدّول العربية لعام 2015 " ، السنة 32 ، العدد الرابع ، الكويت ، 2014 .
- 4 - بنك الجزائر ، " التقرير السنوي التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر ، 2001 - 2014 " ، لوحظ يوم 2015/10/18 ، 13:18 .
- 5 - مؤسسة التمويل الدّولية ، " برنامج الخدمات الإستشارية للإستثمار الأجنبي ، الإستثمار الأجنبي المباشر" ، ط 1 ، واشنطن ، 1998 .

الملتقيات و المؤتمرات:

- 6 - بوفليح نبيل ، " دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 " ، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ، العدد 9 ، 2013 .
- 7 - مرداوي كمال ، " واقع سياسات تهيئة بيئة الإستثمار في الجزائر " ، الملتقى الدّولي للسياسات الإقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2013 .

- 8 - علام عثمان ، " مداخلة حول واقع المناخ الإستثماري في الحج زائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر 2001 - 2014 " ، الملتقى العربي الأول حول العقود الإقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي ، مصر ، 25 - 28 يناير 2015 .
- 9 - عماري عمار و محمدي وليد ، " آثار الإستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر " ، مداخلة في أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014 ، جامعة سطيف 1 ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، يومي 11 و 12 مارس 2013 .
- النصوص التشريعية:
- 1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 63-277 ، المؤرخ في 26 جويلية 1963 ، المتضمن قانون الإستثمار ، الجريدة الرسمية.
- 2 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 66 - 284 ، المتضمن قانون الإستثمارات ، المؤرخ في 17 جمادى الأول 1386 هـ الموافق لـ 15 سبتمبر 1966 ، الجريدة الرسمية ، العدد 80 ، الصادرة بتاريخ 31 أوت 1966 .
- 3 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 82 - 13 ، المؤرخ في 9 ذي القعدة 1402 هـ الموافق لـ 28 أوت 1982 ، المتضمن إنشاء و سير مؤسسات الإقتصاد المختلط ، الجريدة الرسمية ، العدد 35 ، الصادر بتاريخ 28 أوت 1982 .
- 4 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 86-13 ، المؤرخ في 13 ذي الحجة 1406 هـ الموافق لـ 19 أوت 1986 ، المعدل و المتمم للقانون رقم 82-13 المتعلق بإنشاء و سير مؤسسات الإقتصاد المختلط ، الجريدة الرسمية ، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986 .

- 5 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 88-25 ، المؤرخ 28 ذي القعدة 1408 الموافق لـ 12 يوليو 1988 ، المتعلق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 2 ، الصادرة بتاريخ 13 يوليو 1988 .
- 6 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون 90-10 ، المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أبريل 1990 ، المتعلق بالنقد والقرض ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 16 ، الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990 .
- 7 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 93-12 ، المؤرخ في 19 ربيع الثاني الموافق لـ 5 أكتوبر 1993 ، المتعلق بترقية الإستثمار ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 64 ، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993 .
- 8 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر 01-03 ، المؤرخ في أول جمادى الثاني 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 ، المتعلق بتطوير الإستثمار ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 47 ، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001 .
- 9 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر 08-06 ، المؤرخ في 19 جمادى الثاني 1427 الموافق لـ 15 يوليو 2006 ، المعدل والمتمم لأمر 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 47 ، الصادر بتاريخ 19 يوليو 2006 .
- 10 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 09-01 ، المؤرخ في 29 رجب 1430 الموافق لـ 22 يوليو 2009 ، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 44 ، الصادر بتاريخ 26 يوليو 2009 .

11 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 13 - 08 ، المؤرخ في 27 صفر 1435 الموافق لـ 30 ديسمبر 2013 ، المتضمن قانون المالية لسنة 2014 ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 68 ، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2013 .

12 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، قانون الضرائب و الرسوم المماثلة ، 2015 .

النصوص التنظيمية:

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 06 - 355 ، المؤرخ في 16 رمضان 1427 الموافق لـ 09 أكتوبر 2006 ، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار و تشكيلته و تنظيمه و سيره ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 64 ، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006.

2 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 06 - 356 ، المؤرخ في 16 رمضان 1427 الموافق لـ 09 أكتوبر 2006 ، المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و تنظيمها و سيرها ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 64 ، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006 .

3 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 06 - 357 ، المؤرخ في 16 رمضان الموافق لـ 09 أكتوبر 2006 ، المتعلق بتشكيله لجنة الطعن المختصة في مجال الإستثمار و تنظيمها و سيرها ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 64 ، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006 .

4 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 - 2009 ، بوابة الوزير الأول .

5 - مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، ماي 2014 ، 2015/10/3 .

الأطروحات و المذكرات الجامعية :

الأطروحات :

- 1 - بابا ، عبد القادر ، " سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة " . أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2004-2003 .
- 2 - بن سمينة ، دلال ، " تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية - دراسة حالة الجزائر - " . أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2013 /2012 .
- 3 - سداوي ، موسى ، " دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية - حالة الجزائر - " . أطروحة دكتوراه العلوم غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2006 - 2007 .
- 4 - عبد الكريم ، بعداش ، " الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 2005 " . رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2007-2008 .
- 5 - فرحي ، كريمة ، " أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين ، تركيا ، مصر و الجزائر " . أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، 2012-2013 .

المذكرات:

- 1 - العبد بيوض ، محمد ، " تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة : تونس ، الجزائر ، المغرب " . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر : كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2010 / 2011 .

- 2 - بسعد ، حكيمة ، " أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية "دراسة حالة الجزائر". رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2008-2009 .
- 3 - وناس ، فاطمة ، " المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الإستقرار السياسي في الجزائر ". مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012 / 2013 .
- 4 - زردة ، عمار ، " محدّدات القرار الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر ". رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2007-2008 .
- 5 - يحيوي ، سمير ، " العولمة و تأثيرها على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية حالة الجزائر ". رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، 2004/2005 .
- 6 - يحيوي ، عمر ، " دور مناخ الإستثمار في الدول العربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 2002 - 2010 ". رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2012-2013 .
- 7 - لعماري ، وليد ، الحوافز و الحواجز القانونية للإستثمار الأجنبي المباشر ". رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 1 ، كلية الحقوق ، 2010-2011 .
- 8 - محفوظي ، فؤاد ، " الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية و تقييمية - حالة الجزائر - ". رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية ، 2006 - 2007.

- 9 - مصلة ، يحي ، " دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر و بولونيا " . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2012/2011 .
- 10 - نوري ، ياسمين ، " مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر : بين الخطاب الرسمي و الواقع الميداني" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مولود معمري تيزي- وزو ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015/7/7 .
- 11 - ساسي ، جمال ، " خصوصية القطاع العام في الجزائر واقع آفاق (1988 - 2000) " . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2003 - 2002 .
- 12 - ساعد ، بوراوي ، " الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب دراسة مقارنة " . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2008-2007 .
- 13 - سعادو، أزهار ، " دور الإدارة في استقطاب الإستثمار الأجنبي في الجزائر : دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار " . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2006/ 2005 .
- 14 - عليواش ، أمين ، " أثر تأهيل المؤسسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني " . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2007-2006 .
- 15 - قويدري كريمة ، " الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر . رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2010 -2011 .

16 - شناق ، حنان ، " تأثير الإستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري - دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية- ". رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، 2008-2009 .

المقابلات:

مقابلة مع السيد أ . سليم ، مدير تقنية المعلومات في شركة " ريزاني دي إيكو " بجيجل ، يوم 2015/12/19 على الساعة 17:25 .

القواميس:

عطية الله ، محمد ، القاموس السياسي . ط3 ، مصر: دار النهضة العربية ، 1968 .

مواقع إلكترونية :

- 1 - الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، لوحظ يوم 2015/10/05 ، 11:42 ، www.andi.dz .
- 2 - بوابة الوزير الأول ، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 - 2009 ، في : www.premier-ministre.dz .
- 3 - برنامج توظيف النمو، بوابة الوزير الأول . www.premier-ministre.dz .
- 4 - محمد محمد، " أهمية الموقع الجغرافي للجزائر " ، في : www.mawdoo3.com ، لوحظ يوم 2015/09/15 ، 14:42 .

المراجع باللّغة الأجنبية:

Ouvrages en français :

- 1- Benoune Mahfoud , **de la colonisation au développement post - indépendance une histoire économique et sociale de l'Algérie (1830 - 1990)** . édition L.A.I.G , 2009.

- 2- Bernard Bellon et Ridha Gouia , **investissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen** . paris : ed economica , 1988 .
- 3- Boujjima Rachid , **économie du développement de l'Algérie 1962 – 2010 : des contraintes majeurs du développement et des tares de la logique rentière** . dar el khaldounia : Alger ,ed .1 , 2011.
- 4- Lamiri Abdelhak, **la décennie de la dernière chance émergence ou déchéance de l'économie algérienne ?**, Alger : chihab édition , 2013.
- 5- Ouchichi Mourad , **les fondements politiques de l'économie rentière en Algérie.**

Rapports :

1 _ En Français :

- 1- Guerrid Omar , « l'investissement direct étranger en Algérie :impacts , opportunités et entraves » , **recherche économiques et managériales** , n°03, 2008.
- 2- République italienne , **RIZZANI DE ECCHER SPA** , livre des décisions des actionnaires , n° de rép : 172122 , n° recueil : 59985.
- 3- République Algérienne Démocratique et Populaire , Ministère des travaux publics , Agence Nationale des Autoroutes , dossier I , marche travaux n° 02/2014 , déclaration à souscrire .

4- République Algérienne Démocratique et Populaire , Ministère des travaux publics , Agence Nationale des Autoroutes , dossier I , marche travaux n° 02/2014 .

5- Conférence des nations unies sur le commerce et le développement , **examen de politique de l'investissement ALGERIE** , nations unies : Genève et New York , 2004 .

6- Conférence OCDE-oil sur « la responsabilité sociale des entreprises » , **l'impact de l'IDE sur les salaires et les conditions de travail** , centre des conférences de l'OCDE, paris, 23 -24 juin 2008.

7- Définition de référence de l'OCDE pour **les investissements Internationaux** ,ec .eu/eurostat / les investissements / files / OECD- DEF – 3RD – edition . FR . PDF.

8- Conférence des nations unies sur le commerce et le développement , **Perspectives économiques en Afrique : ALGERIE 2015** , www.africaneconomicoutlook.org , vu le 12/ 11/ 2015 , 12 :05 .

9- Schéma Directeur d'aménagement touristique "SDAT", 2025, [ambdz.tn/.Algerie /pdf /live- Shema- Amenagement 2025 /live- 02 .pdf](http://ambdz.tn/.Algerie/pdf/live-Shema-Amenagement-2025/live-02.pdf).

En Anglais :

1- World Economic Forum , **The global Competitiveness Repport** , 2014-2015.

2- Coface for safer Trade , **country Risk Assessment Map 3rd quarter 2015.**

3- The Heritage Foundation in partner with wall street journal , highlights of the 2015 index of Economic Freedom , **promoting economic opportunity and prosperity .**

Thèse :

1 - Talahit Fatiha , « réformes et transformations économiques en Algérie », **rapport en vue d'obtention du diplôme habilitation à diriger des recherches** , université paris 13- nord, UFR de sciences économiques et gestion, 2010 .

Articles électroniques :

1- ANIMA Investment Network , **plateforme de coopération pour le développement économique en méditerranéen , focus pays Algérie** ,vu sur : www.animawed.org/fr/Algerie ,vu le 21/12/2015 , 15:58 .

2- Atlas développement , **secteurs porteurs : observatoire de l'investissement** , www.atlas-developpement.com/rubrique.php?id=6 , vu le : 23/12/2015 , 11 :48 .

3- Chebira Boualem , **IDE et développement en Algérie.** www.scipio.ro , vu le : 29/09/2015 , 19 :03 .

- 4- Office national des statistiques Algérie, www.ons.dz , vu le 18/11/2015 , 16:51 .
- 5- Programme de développement quinquennal 2010 – 2014 .
- 6- United nations , conference of trade and development , unctadstat , <http://Unctadstat.unctad.org/tableviewer/viewer.aspx> , vu le : 14/10/2015 , 12:48 .
- 7- GRUPPO DE ECCHER , **un peu d' histoire** , 2013 , www.rde.it .
- 8- www.Transparency Agency.org , date consulted : 01/12/2015 , 10:23 .
- 9- Office national des statistiques Algérie, www.ons.dz.

Article de journaux :

- 1- khelifa Litamine , « investissement étranger dans le secteur agricole : le problème du foncier entrave les américains » , **l'éconews l'info économique et financière en continu** , 04/06/2014 , 17 :13 , vu le 02/01/2016 , 10 :30 .
- 2- Nabil Nehlil , « investissement touristique étranger en Algérie : les pays du Golf prédominant » , **l'éconews l'info économique et financière en continu** , 20/01/2014 , 14 :46 , vu le : 02/01/2016 , 10 :21 .

الملاحق



République Algérienne Démocratique et Populaire
 وزارة الأشغال العمومية
 Ministère des Travaux Publics
 الوكالة الوطنية للطرق السريعة للسيارات
 Agence Nationale des Autoroutes



**DOSSIER I
 MARCHÉ TRAVAUX**



**REALISATION DE LA LIAISON AUTOROUTIERE RELIANT
 LE PORT DE DJEN DJEN A L'AUTOROUTE EST-OUEST AU
 NIVEAU D'EL EULMA SUR 110 KM**



'EXEMPLAIRE UNIQUE'

Groupement d'entreprises

المدير العام بالنيابة

زيباني



وزارة الأشغال العمومية
 اللجنة القطرية للمقنقات
 تاشيرة رقم 08/2014
 بص assurance N° 289/2013
 التاريخ: 17.FEV.2014

الملحق رقم (1) : صورة للمشروع الإستثماري .